



حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير
العدد الثامن شوال ١٤٣١ هـ / تشرين الأول ٢٠١٠ م

Mobile: 009647810808021

Mobile: 00963969846933

TeleFax: 0020237619596

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

نقال: ٠٠٩٦٣٩٦٩٨٤٦٩٣٣

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

البريد الإلكتروني

ummacenter@gmail.com

ummanews@gmail.com

سعر بيع المجلة في الأقطار العربية

لبنان ٣٠٠٠ ل.ل، سوريا ١٠٠ ل.س، الأردن دينار واحد، العراق ١٠٠٠ دينار، الكويت دينار واحد، الإمارات ١٥ درهما، البحرين دينار واحد، قطر ١٥ ريالاً، السعودية ١٥ ريالاً، اليمن ١٥ ريالاً، عُمان ريال واحد، مصر ٥ جنيهات، السودان ١٥٠٠ جنيه، الجزائر ١٥٠ ديناراً، تونس دينار واحد، المغرب ١٥ درهما، ليبيا ٢ دينار.

التوزيع خارج لبنان: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع- بيروت - لبنان

تلفاكس: ٠٠٩٦١١٨٥٦٦٧٧

بريد الكتروني: alfalahzoobi@gmail.com

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها

الهيئة الاستشارية

د. محمد العاني
هشام البدراني
د. وصال العزاوي
د. محمود المبارك
طلعت رميح
د. فالح الخطاب

هيئة التحرير

المشرف العام

أحمد الفياض

رئيس التحرير

د. عبد القادر محمد

نائب رئيس التحرير

حامد الخزرجي

مدير التحرير

عبد المنعم البزاز

مستشارا التحرير

د. حاتم المفرجي

د. عمار عبد الكريم

المحررون

محمود مهدي

يوسف الكاتب

الإخراج الفني

أحمد العلي

محتويات العدد

❖ الافتتاحية

٥

❖ أبحاث ودراسات

- | | | |
|----|-----------------|---|
| ٩ | حارث الأزدي | تناقضات التطبيق.. قراءة في تصريحات قادة الاحتلال الأمريكي في العراق |
| ٢١ | عبد الله العنزي | حقيقة الانسحاب الأمريكي من العراق ودواعيه السياسية والاقتصادية |
| ٣٣ | د.عباس خلف | علاقات روسيا مع الدول العربية وعودتها إلى الشرق الأوسط |
| ٤٥ | أ.هشام البدراني | مَظَاهِرُ الْعُدْوَانِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالسُّبُلُ الشَّرْعِيَّةُ لِمُعَالَجَتِهَا |

❖ مقالات

- | | | |
|----|---------------------|---|
| ٧١ | د. رافع الفلاح | ترك العراق للعراقيين صناعة الوهم وتسويق الباطل |
| ٨٣ | د.مثنى حارث الضاري | مستقبل العراق في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية |
| ٩١ | د.عبد الحميد الكاتب | تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في العراق إلى أين؟ |

❖ ملف العدد: التأثيرات الدولية والإقليمية في العراق بعد انتخابات ٢٠١٠

- | | | |
|-----|-------------------|---|
| ١٠٣ | أ.فالح خطاب | المشروع الأمريكي وفشل الرهان العربي في العراق |
| ١٢٩ | د. لقاء مكي | الموقف العربي تجاه الانتخابات العامة في العراق ٢٠١٠ |
| ١٤٥ | أ.طلعت رميح | إيران في العراق.. هل آن أوان الحملة الوطنية لمواجهة الاحتلال الإيراني |
| ١٦١ | د.عبد القادر محمد | الدور التركي وسيناريوهات المستقبل في العراق |

❖ تقارير

- | | | |
|-----|------------------------------|---|
| ١٧٧ | تقرير مترجم | الانتخابات التكميلية وخيارات السياسة الخارجية لأوباما |
| ١٨٥ | مركز الأمة للدراسات والتطوير | التقرير السنوي لنشاطات مركز الأمة |

ضوابط النشر في المجلة

- (١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.
- (٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.
- (٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.
- (٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الإلكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.
- (٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.
- (٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.
- (٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

الافتتاحية

"حاضرة" تعيد قراءة المشهد العراقي

رئيس التحرير

في وقت تزداد فيه ضبابية الرؤية وتتداخل المواقف تصبح الحاجة ملحة لبسط الأمور وبيان الحقيقة وقراءة المشهد بتأنٍ من أجل فهم ما يجري ومعرفة أبعاده، فالساحة العراقية تصطك بالمتناقضات وتضارب المواقف بشكل يشوش على المتابع ويعيي المواطن الذي يروم فهم ما يجري وسط هذا الركam من التحليلات والمقالات التي لا تزيد الأمر إلا تعقيداً وغموضاً، وتعمل على إخراج الحقائق عن مساراتها.

من هنا سعت (حاضرة) إلى إعادة قراءة المشهد بعين المراقب المتفحص، من خلال إثارة أهم الأسئلة التي تراود الكثير من المتابعين للشأن العراقي، ومحاولة الإجابة عليها وفق نظرة علمية وموضوعية يقدمها عدد من المحللين والكتاب أهل الاختصاص بالقضايا ذات الشأن.

ومن المواضيع المهمة التي نفتح ملفاتها في هذا العدد هي "التأثيرات الدولية والإقليمية في العراق بعد انتخابات ٢٠١٠"، أسئلة كثيرة يطرحها هذا الملف، ولعل من أبرزها تلك التي أثارها الأستاذ فالح خطاب في بحثه (المشروع الأمريكي وفشل الرهان العربي في العراق)، فقد فرش على طاولة البحث العديد من الأسئلة الجوهرية مقدماً في الوقت نفسه إجاباته الصريحة

بأسلوبٍ ينمّ عن فهمٍ دقيقٍ وبعدٍ نظرٍ، إذ تناولت بعضها ملامح خريطة الطريق الحقيقية لقوى الاحتلال في العراق ومستقبل بلاد الرافدين وفق السياق الإمبريالي والإقليمي الإيراني، وهل صحيح أن الولايات المتحدة لا تريد أي مكان للعرب في العراق الجديد؟ وهل صحيح أن العراق وفقاً للاستراتيجيات الأميركية الغربية لا ينبغي أن يكون بعد الآن جزءاً من أي منظومة سياسية أو عسكرية عربية مهما كانت ضعيفة أو محدودة؟ وهل فعلاً إن الولايات المتحدة ومعها الحلفاء الغربيون يعتبرون أن ما يجري في العراق يجب أن يستمر لأنه يحقق الأبعاد الإستراتيجية للمصالح الغربية؟ وهل صحيح أن رئيس الحكومة الحالي نوري المالكي يمكن أن يكون فرس الرهان الأفضل للولايات المتحدة لأنه حقق ما عجز عنه الجميع عندما استطاع أن يكون رجل كل من واشنطن وطهران في آن واحد؟ ولأن المالكي وحزبه مؤهلون أكثر من غيرهم لتأسيس نظام طائفي يتمتع بالاستمرارية والدوام ويمكن معه إعادة إنتاج عراق يحكم عن طريق تأسيس تراكم طائفي بيروقراطي ذات تقاليد حزبية طائفية، وهل حقاً إن الولايات المتحدة تريد خلق واقع جديد في المنطقة العربية؟ وبالمقابل، ما خيارات العرب وفق السيناريو الأميركي؟ بل ما أسباب غياب موقف عربي دولي موحد إزاء ما يحصل في العراق اليوم؟

الدكتور لقاء مكي الكاتب والمحلل السياسي أكد في بحثه عن (الموقف العربي تجاه الانتخابات العامة في العراق ٢٠١٠)، أن الانتخابات العامة الأخيرة في العراق كانت بشكل دقيق وواضح تجسيدا لصراع على النفوذ داخل العراق بين قوى خارجية مختلفة المصالح والأجندات، وكل من هذه القوى أراد توجيه الانتخابات ونتائجها، وبعد ذلك شكل الحكومة وأركانها

بطريقة تخدم تلك المصالح والأجندات من غير اعتبار يذكر لمصالح العراق نفسه.

أما فقرة أبحاث ودراسات هذا العدد فتناول بعضها موضوع إعلان الانسحاب الأمريكي من العراق، إذ نطالع بحثاً تحت عنوان: (تناقضات التطبيق.. قراءة في تصريحات قادة الاحتلال الأمريكي في العراق) للأستاذ حارث الأزدي، وهو يقدم استقراءً لتصريحات قادة الاحتلال الأمريكي من الساسة والعسكر ومن المنظرين ورؤساء مراكز البحث في الداخل الأمريكي من خلال الخطابات والمؤتمرات الصحفية التي منها ما يشكل ركائماً من التصريحات المضللة والمفبركة والاستهلاكية وتشتمل بعضها على دلالة الوجهة الاحتلالية منذ الإعداد للحرب على العراق واجتياحه وحتى التصريحات المتعلقة بالانسحاب من العراق.

وبحث آخر للباحث عبد الله العنزي عن (حقيقة الانسحاب الأمريكي من العراق ودواعيه السياسية والاقتصادية)، إذ يشكك بحقيقة الانسحاب مبيناً أنه شكل من أشكال إعادة التنظيم والتموضع العسكري لقوات الاحتلال جاء نتيجة عوامل داخلية وخارجية أو ما يسميها بالضروريات داخل الولايات المتحدة، ثم يتطرق إلى دواعي تقليل الولايات المتحدة حجم قواتها في العراق.

ثم يأتي بحث الدكتور عباس خلف سفير العراق السابق في موسكو عن (علاقات روسيا مع الدول العربية وعودتها إلى الشرق الأوسط)، ويتناول السياسة الخارجية الروسية في زمن الرئيس بوتين خلال الفترتين الرئاسيتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨) ودوره في إعادة روسيا إلى الساحة الدولية، معرجاً على علاقاتها مع العالم العربي.

بعدها وقفة فكرية مع المفكر الإسلامي الشيخ هشام البدراني في بحثه الفكري الشرعي الموسوم: (مَظَاهِرُ الْعُدْوَانِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالسُّبُلُ الشَّرْعِيَّةُ لِمُعَالَجَتِهَا).

في مقالات هذا العدد نقرأ مقالاً للدكتور رافع الفلاحى بعنوان: (ترك العراق للعراقيين صناعة الوهم وتسويق الباطل)، إذ يسأل هل يتطابق الخطاب الإعلامى للسياسة الأمريكية إزاء العراق والذي يعبر عنه شعار الرئيس الأمريكى (ترك العراق للعراقيين) مع واقع الحال على الأرض؟ وهل إن الولايات المتحدة عازمة فعلاً على الانسحاب من العراق بعد أكثر من سبع سنوات من احتلاله؟ أم أن شعار (ترك العراق للعراقيين) لا يراد منه سوى صناعة الباطل؟ وما الإعلان الأمريكى الانسحاب من العراق سوى تسويق الوهم.

الدكتور مثنى الضاري يطرح تساؤلات بالغة الأهمية تتعلق بمستقبل العراق الذي يشهد صراعاً مستعزاً بين أدوات الاحتلال السياسية، وما أهم تداعيات هذا الصراع على الصعيد المحلى والخارجى المتصل بجيرانه العربى؟

ومقالاً آخر للدكتور عبد الحميد الكاتب عن (تقارير انتهاكات حقوق الإنسان فى العراق إلى أين؟)، إذ يتحدث عن توقيت صدور تقرير منظمة العفو الدولية ونشره فى وسائل الإعلام وكيف أنه جاء لينسف صناعة الكذب الأمريكى والتضليل الإعلامى الذى دأبت عليه الإدارة الأمريكية، ومن هنا تأتى أهمية هذا التقرير من حيث توقيته أكثر من مضمونه، فهو تكذيب لكل الادعاءات التى حرصت قوات الاحتلال الأمريكى على نشرها، وهو تكذيب كذلك لادعاءات حكومة الاحتلال فى العراق التى تكرر الأكاذيب الأمريكية بالديمقراطية والاستقرار ونحوها.

وغير ذلك من المقالات والبحوث التى تسلط الضوء على مجريات الأحداث فى العراق، بقراءة مختلفة تسعى إلى خلق وعى محلى وعربى ودولى يحافظ على الحقائق من التشويه والتزوير.

أبحاث ودراسات

تناقضات التطبيق قراءة في تصريحات قادة الاحتلال الأمريكي في العراق

حارث الأزدي*

لاشك أن لكل حدث إرهابات ومقتربات فمنها ما يراد منها التضليل ومنها للاستهلاك المحلي أو الإعلامي ومنها الدال على الوجهة الصحيحة التي يتجه إليها هذا الحدث، وفي موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق وفي استقرار لتصريحات قادة الاحتلال الأمريكي يساندتهم سياساتهم ومنظروهم ويخالفهم متقاعدوهم ورؤساء مراكز البحث في الداخل الأمريكي من خلال الخطابات والمؤتمرات الصحفية نجد كما هائلا منها ما يشكل ركاما من التصريحات المضللة والمفبركة والاستهلاكية وتشتمل بعضها على دلالة الوجهة الاحتلالية منذ الإعداد للحرب على العراق واجتياحه أيام كولن باول والى يومنا هذا. وإذا أردنا أن نبدأ بداية صحيحة لتتبع خيوط المخطط الأمريكي فلا بد أن نقفز إلى الذاكرة قضية أنابيب الألمنيوم التي سوقت لها الإدارة الأمريكية السابقة بأنها الدليل على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل حجر الزاوية باستهداف المنطقة لتغييرها وتقسيمها حسب مقتضيات المشروع الأمريكي الجديد المسمى الشرق الأوسط بشقيه الجديد والكبير ولكل تسمية دلالتها

* رئيس تحرير صحيفة البصائر العراقية alazdiharith@gmail.com

بالتقسيم والتشظية ودخول الأطراف المرشحة للقيام بدور الشرطي الأمريكي بالمنطقة.

وبالعودة إلى قضية أنابيب الألمنيوم فقد كشفت وثائق رسمية أميط عنها اللثام مؤخراً ورفعت عنها السرية وهي من "محفوظات الأمن القومي"، أن مستشاري الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بحثوا كيفية تبرير الحرب في العراق بعد فترة قصيرة من اجتياح أفغانستان في ٢٠٠١.

ومن خلال قراءة هذه الوثائق يظهر جلياً فيها أنه بعد ساعات على وقوع هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول تحدث وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رامسفيلد عن مهاجمة العراق وكذلك أسامة بن لادن.

ووفقاً لهذه الوثائق فإنه خلال يونيو ويوليو ٢٠٠١ أشار مسؤولون كبار في الإدارة إلى ضبط أنابيب ألمنيوم يمكن استخدامها كدليل على أن العراق يسعى لامتلاك أسلحة نووية حتى قبل إجراء تقييم أولي لطبيعة هذه الأنابيب!. وتضيف هذه الوثائق انه في مذكرتين وجهتهما وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية آنذاك كولن باول شددت أحدهما على مصلحة الحكومة الأمريكية في "تركيز الدعاية على الحظر لكي تكون في مصلحتها" وتوضح قضية الأنابيب التي تبين لاحقاً أن لا رابط بينها وبينها الأسلحة النووية.

واستكمالاً لمسرحية الاستهداف عقد رامسفيلد لقاء رفيع المستوى حول السياسة الواجب اعتمادها تجاه بغداد وبعدها عبر عن القلق من أن العقوبات لا تأتي بنتائج ولأن دفاعات العراق الجوية تتحسن، حذر رامسفيلد من أنه "في غضون سنوات قليلة ستضطر الولايات المتحدة بدون شك لمواجهة العراق مجهز بأسلحة نووية".

واستمرارا في تفحص هذه الوثائق أظهرت وثيقة أخرى أن رامسفلد بحث مخططات للعراق بعد شهرين فقط على الاجتياح الدولي بقيادة أمريكية لأفغانستان في العام ٢٠٠١.

إن كانت هذه بداية الاستهداف الأمريكي للمنطقة وجعل العراق بداية هذا الاستهداف باستخدام أنابيب الألمنيوم التي أثبتت الوثائق ان لا علاقة لها بأسلحة الدمار الشامل لا من قريب ولا من بعيد وتبعاً لذلك صار استقدام شراذم خرجت من العراق بتهويل قضايها ليكونوا أدوات التغيير المطلوب فيما يسمى المشروع الأمريكي المستهدف للمنطقة الذي أطلقوا عليه مشروع القرن.

وحين نصل بداية عام الاحتلال في ٢٠٠٣ نجد أن التبريرات التي ساققتها إدارة الاحتلال الأمريكي لاحتلال العراق تتحدث عن استهداف العراق تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل وتهديد العراق للأمن القومي الأمريكي ولكن سرعان ما تلاشت هذه الذريعة لتبرز على السطح ذرائع جديدة تحت مسمى نشر الديمقراطية ورفع المظلومية والتداول السلمي للسلطة وبالتحقيق في تفاصيل هذه المبررات بعد أكثر من سبع سنوات من الاحتلال يجد كل متابع للشأن العراقي أن لاشيء منها تحقق على أرض الواقع فالوقائع على الأرض تشير إلى استحواذ الأحزاب والمجاميع التي استقدمها المحتل على السلطة في العراق وان التناحر والتدافع فيما بينها اليوم يدل أن لاشيء من المعلن فيما يسمى الديمقراطية الأمريكية المسوقة إلى المنطقة معمول به اليوم فالكل لا يؤمن بالتداول السلمي للسلطة وان الديمقراطية الأمريكية ليست إلا مطية ركبها هؤلاء للوصول للحكم ، يقول الميجور تشاد كويل، الذي عمل مستشاراً لوحدة عسكرية عراقية في بغداد، (عندما تقترب منهم، فإنهم سيصارحونك بأنهم يعتقدون أن فكرة الديمقراطية وممثلي الشعب فكرة مثيرة للسخرية). بل

إن المنتبِع للمشهد العراقي يجد أن الحراك العشوائي والفوضوي الذي فرضته إدارة الاحتلال لم يكن معنياً به الشعب العراقي بقدر ما يساق إليه ويحشد بالقوة والضغط والإيهام بالتغيير وخير دليل على ذلك أن الحراك العشوائي غير المنظم طيلة السبعة أشهر التي لم تتمخض عن حكومة من المنخرطين أصلاً في المشروع الأمريكي لم يكن الشعب العراقي عنصراً فاعلاً فيه بل اكتفوا بتحبيده ووضعه في خانة الانتظار والترقب لما يحدث وهذا يدل دلالة واضحة على أن الذي يجري في العراق غير ما تعلنه تصريحات إدارة الاحتلال ولا ينطبق على ما تتضمنه تصريحات رؤساء الكتل وزعماء الأحزاب الذين ائتملوا وكانوا صفاً واحداً ضد الشعب في سنوات الاحتلال الأولى أما اليوم فقد وصلوا إلى منطقة الإزاحة والاستفراد وفق منطق البقاء لمن يعتمد المحتل لمزايا تطبيق المخططات بالتوفيق بين مخططات المحتل ومخططات الدولة الإقليمية الممتدة التي ضمتها شراكة إستراتيجية مع الاحتلال الأمريكي وفق إعلان الخصام وإخفاء الاتفاق، أما منطقة التنازع بين المشروعين، مشروع الاحتلال الأمريكي ومشروع التمدد الإيراني فهي من أجل المصالح والمنافع والاستحواذ فإدارة الاحتلال ترى أنها الأولى في إدارة الملف العراقي نتيجة حربها واحتلالها له فيما ترى إيران أنها لولا مساعدتها للولايات المتحدة لم يكن لجندي أمريكي موطئ قدم على أرض أفغانستان والعراق ناهيك عن دعمها وإسنادها الأدوات المزدوجة الولاء بين الاحتلال الأمريكي وإيران فإيران ترى أنها أولى بهم من غيرها لأنها من احتضنتهم ودعمتهم لعقود من الزمن الغابر وقد حان وقت استيفاء ولاتهم لها.

في خضم تضارب التصريحات مع المجريات على الأرض يجد المتابع للشأن العراقي أن تصريحات الانسحاب مثلاً تناقضها الوقائع على الأرض

فانسحاب القوات الذي أعلن عنه رئيس الإدارة الأمريكية للحرب على العراق أوباما في نهاية أغسطس /آب الماضي عن إنهاء المهمات القتالية لجيش الاحتلال الأمريكي في العراق وسحب ما يقارب المائة ألف جندي وملايين القطع من العتاد العسكري منه والإبقاء على خمسين ألف جندي تكون مهمتها التدريب والإسناد وقد صرح أوباما في خطابه لتبرير وجود الخمسين ألف جندي الموجودين فعليا على الأرض العراقية بقوله (أن مهماتهم ستكون القيام بعمليات التدريب والدعم لقوات الأمن العراقية حتى انسحاب هؤلاء من العراق بنهاية العام القادم) ولم يخف الصعوبات التي ستواجههم في العراق إلا أن خفايا التصريح ببقاء هؤلاء مع الإشارة بصعوبة مهمتهم تتمثل بتحويل الانسحاب إلى استعاضة فقد استعاضت الولايات المتحدة عن هؤلاء المنسحبين لتجنيبهم ويلات الحرب في العراق وتخفيف التكلفة الحربية وتعويض النقص الحاصل في الجبهة الأفغانية من هؤلاء.

إذن التصريح تخالفه التطبيقات على الأرض فلا يمكن أن يسمى انسحابا وتسليما للقواعد مع وجود أكثر من مائة وعشرين ألف عنصر امني من الشركات الأمنية المعروفة بإجرامها فلا يسمى انسحابا وإنما مناورة وتعويض من جبهة لأخرى.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام من هذا الانسحاب المزعوم بترتيبات ومقدمات لتطبيقه وهو ما اصطلحوا عليه مهمة إعادة التسمية لوحدات الجيش أي بدلا من الوحدات المقاتلة تكون بالوظيفة نفسها بتسمية أخرى هي ألوية المشورة والمعاونة وهذا ما يؤكد الكاتب والمؤرخ الأميركي غاريث بورتر أن عملية إعادة تسمية الوحدات العسكرية الأمريكية قد جرت منذ العام الماضي فقد صرح العقيد باتريك رايدر، المتحدث باسم وزير الدفاع الأمريكي لوكالة أي بي اس، أن (عدة ألوية للمشورة والمعاونة"ستشكل جانبا

من القيادة العسكرية الأمريكية في العراق التي "سيعاد تسميتها" لتصبح "مقر القوة الانتقالية" اعتباراً من أغسطس/آب ٢٠١٠).

يصدق هذا ما أكدّه أوباما بأن سحب هذه القوات لا يعني إنهاء ما وصفه بالتزام بلاده بما يتعلق بمستقبل العراق إذن لا انسحاب حقيقياً ولا سيادة لدى من يتسلم هذه المهام الصورية لإدارة الحكم في العراق.

هذه القراءة لتصريحات أوباما ليست نابعة من مناهضة الاحتلال فحسب، بل هي رؤية ينطق بها بعض ساسة الأميركيين أنفسهم يقرون ويصدقون بما ذهبوا إليه القوى المناهضة للاحتلال برويتها للانسحاب المزعوم المعلن باستتباب الأمن والاستقرار وعودة العراق لأهله فيقول (ديفيد غريغان) المستشار السابق للبيت الأبيض في إدارات جمهورية وديمقراطية وهو البروفيسور الحالي بجامعة بوسطن وأحد كبار المحللين السياسيين أن "الحرب على العراق لم تكن تستحق كل الذي بذله الأميركيون من تضحيات . ليس هناك من شك بعدم تحقق ما كنا نريده منذ البداية ، فها نحن لا نترك وراءنا عراقاً ديمقراطياً وإنما وطناً لا حكومة له وليس فيه كهرباء ولا خدمات عامة ملائمة، بل بلد يغمره المزيد من العنف".

تصريح ديفيد غريغان هذا لا يمثل المشهد السياسي الأمريكي بكامل توجهاته فهناك على طرف آخر يقف ويصرح صاحب الإمبراطورية الإعلامية (روبرت مورداخ) ويدعو إلى التحريض على استمرار الاحتلال العسكري للعراق هو يكشف عن الوجهة الحقيقية للإدارة الأمريكية وتشاطره في ذلك صحيفة الـوول ستريت بدعوتها إدارة أوباما للإقتداء بألمانيا وكوريا الجنوبية كمثال على استمرار الوجود العسكري الأمريكي فيهما لحماية

المصالح الأمريكية بعد وصول الحرب التي خاضتها أمريكا إلى نهايتها في هذين البلدين.

هذه الدعوات وهذا المنهج المتصهين من المحافظين الجدد وغيرهم يدل أيضا على عكس ما طرحه إدارة أوباما من سيناريوهات الانسحاب وتصورات المستقبل العراقي الذي تحاول لاهثة إدارة الاحتلال إضفاء الصبغة الوردية عليه لكن دون جدوى فلون الدم القاني الذي صبغ الاحتلال به ارض الرافدين لا ينفع معه التصريحات الوردية عن مستقبل غامض مجهول بتسليم العراق لعملائهم وأدواتهم والتصريح بعكس ذلك بأنهم سيتركون العراق لأهله فأين مصداقية هذه التصريحات على الواقع وأصوات استدامة الاحتلال في الداخل الأمريكي لا تزال أصواتها عالية ومسموعة تنطق عن الوجهة التي تريدها الإدارة الأمريكية بشقيها الديمقراطية والجمهورية.

إن ما يطلق عليه في عرف الدبلوماسيين افتقار الصبر الاستراتيجي لدى الأمريكان وما أفرزته الحرب في العراق من ويلات عليهم في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية على حد سواء جعلت السفير السابق للاحتلال في العراق رايان كروكر يكشف الانجاز عن الانجاز الوهمي الذي تتبجح به ادارة الاحتلال فهو يقول (التوقعات التي كان يرتجى رؤيتها في العراق لم تكن واقعية على الإطلاق) و(أن الوقائع المتعلقة بالمنطقة والتوقعات الأمريكية فيها هما أمران نادرا ما يتلاقيان ببعضهما) وأن العراق(يبدو لأمريكا حتى بعد ما يقرب من الثماني سنوات من الحرب عليه أنه لا يزال يبدو في حالة من هو في بداية للقصة وليس في آخرها).

إذن ممثل الاحتلال في العراق والحاكم الفعلي للبلاد بما يمكن أن يطلق عليه بالعرف الاحتلالي السابق المندوب السامي للاحتلال الأمريكي في

العراق يقول أن العراق لا يزال في بداية القصة وليس في آخرها فكيف تقول إدارة الاحتلال بإنهاء المهمة وانجازها ومن سيصدق ذلك ودعوات البقاء في العراق لا تزال متصاعدة وتناقضات التصريحات بين تسويق إدارة الاحتلال ومن كان تنفيذيا سابقا بهذه الإدارة.

التناقضات في السياسة الأمريكية مقصودة لإرباك المشهد السياسي والإبقاء على الفوضى الاحتلالية عماد مشروعهم في العراق.

إن أكذوبة انجاز المهمة التي أطلقها بوش في بداية الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ كانت صناعة إعلامية فاشلة بامتياز على الرغم من انه اختار حاملة الطائرات أبراهام لنكولن منصة له لإطلاق بشارته الكاذبة بانجاز المهمة وقد تبين بما لا يقبل الشك ولا يختلف عليه اثنان أن المهمة لم تتجز وهذا ما يؤكد توماس ريكس بعنوانه الذي نشره في مركز الأمن الأمريكي الجديد بقوله (الحرب في العراق لم تنته والقادم أعظم)، وبالتأكيد فان إشارة العنوان الذي تحدث عنه توماس لا تخرج عن حيز مقولة ديك تشيني المعروفة (المهمة لم تتجز بعد)، ولا يقتصر تكذيب انجاز المهمة على بوش فقط بل انه يشمل أوباما أيضا فالانسحاب المزعوم جاء على اثر الوعود التي قطعها أوباما لناخبيه في حملته الانتخابية فهو مجبر على ذلك لاسيما أن الانتخابات النصفية التجديدية على الأبواب وليس هذا فحسب بل إن كلفة الحرب ضغطت على الخزانة الأمريكية ولا جدوى ملموسة من مواصلتها بذات الطريقة التي ابتدأها سلفه بوش فكان لابد من تغيير الأسلوب والطريقة بتحايل التنقلات بين الوحدات في الجبهات المفتوحة وتقليل الكلفة المادية وإسكات الداخل الأمريكي الذي تواصلت طيلة السنوات السبع قوافل القتلى وما يشاهده بشكل يومي من جيش المعوقين والمرضى النفسيين جراء هذه الحرب ومع ذلك كله فلا يزال

أوباما يتحدث عن وجود أمريكي في العراق لعقود قادمة، وهذا ما يؤكد أنه أيضا ريموند أوديرنو، القائد الأمريكي الأعلى في العراق، في إحدى مقابلاته (أنه يرغب في مكوث ما لا يقل عن ٣٠ ألف جندي هناك لغاية ٢٠١٤ أو ٢٠١٥).

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية أن تطلق عكس ما تنفذ فهي سياسة ذات منحى يمكن أن يطلق عليه مصطلح انقلابية المفاهيم بتضخيم المصطلحات وتسويقها بأنها المنقذ، إلا أن قراءة متفحصة لتصريحات أخرى من الداخل الأمريكي تنبئ عن حجم التناقضات التي تعاني منها الإدارة الأمريكية فلنقرأ الآن رأي أحد المحللين المخضرمين في السياسة الأمريكية حيث يصف بدقة معالجات إدارته بأنها ضرب من العبث وأنها غير مجدية في إمكانية وضع الحلول للمعضلات التي تواجه الأمريكان في العراق فهو يقول (إن الإجراءات التي تفرضها الحكومة الأمريكية، على الطوائف العراقية ينبغي أن تقلقنا لأكثر من سبب أولاً، لأنها تنتج ما يشبه السلام، لكنه ليس سلاماً، وثانياً، أن إحدى الطوائف في مثل هذا الوضع لا بد أن تحاول الخروج على هذه الإجراءات) إذن ما تنتجه ممارسات الاحتلال في العراق هو صورة ظاهرة تخفي تحتها بركان الخلافات والاختلافات والتناحر بين أدوات السياسة الأمريكية المنخرطين فيما يسمى العملية السياسية أما المعارضين والمناهضين لمشروعهم فليس للسياسة الأمريكية حلول تجاههم وبعبارة أوضح فإن السياسة الأمريكية معنية بالقشور دون الجوهر وهي قائمة على التشطي والانشطار لتبقي البلد في حالة تناحر وانفلات امني يسمح لها بالبقاء والسيطرة على مقدرات العراق.

ولا تزال صفحات الاحتلال مطروحة على الأرض على الرغم من فشلها أول مرة فمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية في إذكاء الفتنة الطائفية بالحرب

الأهلية إبان عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ التي وقف الشعب العراقي بكل صلابة واقتدار واستطاع بفضل الله ثم بفضل لحمته الاجتماعية القوية أن يتجاوز هذه الفتنة في محاولتها الأولى ولكن هذا الفشل لم يثن عزم هذه القوات عن المحاولة مرة أخرى وأصحاب الرأي في الداخل الأمريكي لا يخفون إمكانية إعادة المحاولة عبر بوابة يرتب لها من داخل المنخرطين في العملية السياسية بما يطلق عليه الانقلاب العسكري فيقول ديفيد كيلكولين الخبير في مكافحة (الإرهاب): (إن الشروط التقليدية للانقلاب العسكري تنمو في العراق) ومع ذلك فإن مثل هذه الطروحات لا تحمل في طياتها الحل بقدر ما تحمل مزيداً من الأزمات المستديمة وهي سياسة يمكن أن يصطلح عليها بلبننة العراق أو صوملته بتشظيته بما يمكن أن يكون دولة طوائف تحكمها النزاعات.

نخلص إلى القول مما تقدم أن إعادة التسمية للوحدات المقاتلة لقوات الاحتلال تبعثها عملية الاستعاضة بالشركات الأمنية لتعويض النقص الحاصل في الجبهة الأفغانية وتقليل الكلفة الحربية يصاحبها الحديث المستفيض عن عدم التخلي عن العراق مستقبلاً بوجود خمسين ألف مقاتل يسانداهم أكثر من مائة وعشرين ألف عنصر من الشركات الأمنية مدفوعة الأجر من أموال العراق لا يستطيع أي مسؤول أمريكي أو دولي أو أممي حتى أن يقول أن العراق يشهد انسحاباً أمريكياً فضلاً عن افتضاح كذبة انجاز المهمة في الإعلانين إعلان بوش في ٢٠٠٣ وإعلان سحب القوات في نهاية أغسطس /آب ٢٠١٠ على لسان أوباما، ومثلما لاحقت بوش لعنات حربه على العراق وافتضح أمره وكذبه بانجاز المهمة فالقادم من الأيام يحمل بين ثناياه تكذيب أوباما أيضاً بعملية الانسحاب المزعوم فماذا سيكون رده وتفسيره لممارسة قواته أعمالاً قتالية في العراق واستمرار الإدارة الأمريكية باحتلال العراق.

إن مهمة استقراء الحقائق من التصريحات المتناقضة ليست بالمهمة السهلة
إن لم تكن منطلقة من ثوابت يؤمن بها المستقريّ ليستطيع استخلاص حقائق
ما يجري على الساحة المتشابكة التي تعج بفوضى الاحتلال باستقدامها فرقاء
متشاكسين مهمتهم خلط الأوراق لاستغلال الشعوب لكن عزاء الشعوب الحية
أنها لا تعدم أن يكون من بين أبنائها من يستطيع قراءة ما بين السطور
واستخراج الخفايا الكامنة وراء تطبيق المخططات الاحتلالية .

حقيقة الانسحاب الأمريكي من العراق ودواعيه السياسية والاقتصادية

عبد الله العنزي*

بعد مضي سبع سنوات ونصف على الغزو الأمريكي للعراق - والذي كان مقدمة لمشروع متكامل للهيمنة والنفوذ وإعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد" - يأتي حديث البيت الأبيض اليوم عن انسحاب للقوات "المحتلة" يجرى استكمالاً لخطة الانسحاب التدريجي التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية السابقة، والتي بدأت بسحب ٥٠ ألف جندي نهاية العام ٢٠٠٦، وتلاها تخفيض آخر لحجم القوات عام ٢٠٠٨، ثم انسحاب من داخل المدن العراقية في نهاية حزيران سنة ٢٠٠٩، استناداً إلى ما يسمى بـ "الاتفاقية الأمنية" المبرمة بين الحكومة الحالية في العراق وإدارة الاحتلال في ٢٧/١١/٢٠٠٨.

وعلى هذا فإن فكرة الانسحاب ليست فكرة جديدة، وهي تأتي متوافقة مع الخطة التي أصدرها في منتصف سنة ٢٠٠٥ مشروع البدائل الدفاعية "Project on Defense Alternatives" - وهو مركز أبحاث

* باحث في مركز الأمة للدراسات والتطوير

أميركي مستقل يعنى بالقضايا الدفاعية والإستراتيجية - والتي جاءت تحت عنوان: "إستراتيجية الخروج من المأزق العراقي".

فما أعلنه الرئيس باراك أوباما قبل أيام من انسحاب لبعض قواته من العراق يأتي في سياق السير على الخطط والبرامج ذاتها التي أعلنتها الإدارة الأمريكية السابقة؛ والرامية إلى تقليل عدد القوات القتالية في العراق، والإبقاء على ما يتراوح بين ٣٥ إلى ٥٠ ألف جندي أمريكي بعد الأول من أيلول الجاري، فجُلُّ ما فعله الرئيس أوباما وإدارته أنهم ثَبَّتُوا عدد القوات الباقية في العراق على خمسين ألف جندي، قابل للزيادة في المراحل والأعوام القادمة، أي ما يعادل ستة ألوية عسكرية مقاتلة لديها أرتال من الدبابات والآليات فضلاً عن إسنادها بأحدث الطائرات، وهي قادرة على تنفيذ أي عمل عسكري وفق الضرورات التي تراها الإدارة الأمريكية.

إضافة إلى ذلك فقد أكدت وزارة الخارجية الأمريكية من خلال المتحدث باسمها "فيليب كراولي" أن الوزارة ستضاعف عدد المتعاقدين "المرتزقة" فيما يعرف بـ "الشركات الأمنية الخاصة" في العراق، والذين قد تصل أعدادهم إلى ما بين (١٠٠ إلى ١٢٠) ألف عنصر مجهزين بأحدث أنواع الأسلحة، ومسندين بالآليات المصفحة، والطائرات المروحية، بل وحتى تكنولوجيا تشغيل الرادارات.

وعليه فإن القوة العسكرية الأمريكية المتبقية في العراق بعد أيلول ٢٠١٠ ستكون من:

(٥٠) ألف جندي + (١٠٠ إلى ١٢٠) ألف من "المرتزقة" = (١٥٠ إلى ١٧٠) ألف جندي ومرتزق.

إضافة إلى "جيش" السفارة الأمريكية - الأضخم في العالم - والذي لا يقل قوامه عن سبعة آلاف فرد يمكن تسميتهم بالجيش الدبلوماسي. هذا بالإضافة إلى ما أعلنت عنه الإدارة الأمريكية من عزمها الاحتفاظ بـ (٩٤) قاعدة عسكرية داخل العراق مع ما يقارب (١,٢) مليون قطعة من المعدات الفنية والعسكرية.

لذا فإن ما يسمى بالانسحاب الأمريكي من العراق ما هو بالحقيقة إلا شكل من أشكال إعادة التنظيم والتموضع العسكري للقوات المحتلة وفق الضروريات التي تجمع عليها المؤسسات العسكرية والاستخباراتية والسياسية داخل الولايات المتحدة، والتي تتبني على عوامل داخلية وخارجية سنتطرق إليها لاحقاً، وأن الانسحاب الجزئي المعلن للقوات القتالية الأمريكية من أرض الرافدين لن يؤول بطبيعة الحال إلى إنهاء الهيمنة والاحتلال وعودة العراق بلداً حراً مستقلاً يتمتع بكامل السيادة التي كان يتمتع بها قبل نيسان سنة ٢٠٠٣، فحجم القوات والقواعد العسكرية المتبقية على الأرض إضافة إلى جيوش "الشركات الأمنية الخاصة" والمجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات والطائرات، وبجانب أضخم سفارة في تأريخ العلاقات الدولية تفوق في مساحتها حاضرة الفاتيكان تتبعها خمس قنصليات منتشرة في محافظات العراق؛ تؤمن جميعها وبشكل مطلق الهيمنة الأمريكية الكاملة على البلاد، وبما يحقق للولايات المتحدة أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، ويكفل لها المضي بتنفيذ مشاريعها المعلنة والخفية، والتي من أجلها تحدثت إرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة وشنّت عدوانها الصارخ وحملتها العاشمة لغزو العراق، هذه الحملة التي فاقت كلفتها المادية الألف مليار دولار - بحسب تصريحات الرئيس أوباما -، وتجاوزت خسائرها البشرية ثلاثين ألف جندي

بحسب ما جاء في إحصاءات جمعية المحاربين القدامى الأمريكية، إضافة إلى مئات الآلاف من الجرحى والمعوقين والمجانين.

إن ما أعلنه الرئيس الأميركي باراك أوباما في ٣١/٨/٢٠١٠ من انتهاء "المهام القتالية" في العراق والانتقال بدور القوات الأمريكية من "الصدمة والترويع" إلى "الفجر الجديد"، لا يغير من طبيعة الغزو والاحتلال واستمراره، ولا يعني بأي حال من الأحوال أن الأميركيين قد تراجعوا عن مشروعهم للقرن الواحد والعشرين، الأمر الذي تؤكد تصريحات أمريكية متعددة ومتكررة، منها ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس" حيث قال: أن الحرب لم تنته، وأن القوات الأمريكية باقية في العراق!

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن الناطق باسم الجيش الأمريكي في العراق الجنرال "ستيفن لانزا" قوله: بصفة عملية، لن يتغير شيء، فبعد الانسحاب الذي سيتم هذا الشهر سيكون هناك ٥٠ ألف جندي أمريكي في ٩٤ قاعدة عسكرية من أجل تقديم "الاستشارة" وتدريب الجيش العراقي و"توفير الأمن"! وتنفيذ المهام "المضادة للإرهاب"!!

وكذلك صرح الجنرال "بترايوس" لمحطة "سي بي أس" بأن الولايات المتحدة غير مستعدة للخروج من العراق، فهي تملك قوات مقاتلة لها قدرات هائلة.

ويقول بايدن: إنه حتى لو كنا نخفض عديد قواتنا فنحن نزيد التزامنا في قضايا أخرى!

ويشهد لذلك أيضاً تأريخ الولايات المتحدة في غزوها واحتلتها لبلدان كثيرة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فهي لم تخرج من أي منها باستثناء فيتنام وكوريا الشمالية.

وحسب ما جاء في نشرة وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" أنه يوجد للولايات المتحدة قوات عسكرية في ١٣٥ دولة، بالإضافة إلى تواجدها في مناطق وجزر حيوية هي ليست بدول، والعراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يشكل هدفاً استراتيجياً لا يستثنى من ذلك، وعلى هذا دأبت إدارة الاحتلال على بناء قواعد عسكرية دائمة لها في العراق وتجهيزها بكامل المعدات، ففي نهاية عام ٢٠٠٤ كشفت صحيفة "جمهورية" التركية النقاب عن بناء القوات الأميركية سبع قواعد عسكرية دائمة لها على الأقل في العراق.

وفي السنة المالية الأميركية ٢٠٠٥ خصص الكونغرس مبلغ ٢٣٦ مليون دولار لبناء قاعدة عسكرية دائمة جديدة في العراق.

فيما أكدت صحيفة "نيويورك صن" نوايا الأميركيين البقاء الطويل في العراق من خلال ما نشرته من أن وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" تبني نظاماً مستديماً للاتصالات العسكرية في العراق - وهو أساس ضروري لأي وجود عسكري دائم - يسمى "نظام ميكروويف العراق المركزي-CIMS"، وقد كلفت بتنفيذه شركة "غالاكسي ساينتفك كوربوريشن" بكلفة ١٠ ملايين دولار، مما يعني أنه رغم الانسحاب المعلن لعدد من القوات الأمريكية من العراق فإن قسماً آخر من هذه القوات سيبقى لأجل غير مسمى في القواعد العسكرية المحصنة التي جرى بنائها، والتي أحصاها موقع "غلوبل سيكيوريتي" العسكري الأمني باثني عشر قاعدة دائمة تمتد في أنحاء متعددة من العراق، وهو ما يدفع للاعتقاد وبشكل جازم بأن ذلك الانسحاب المعلن من قبل الأميركيين ما هو إلا خطوة تنظيمية "تكتيكية" لا غير، وهو تعديل استراتيجي في الآليات وليس في الأهداف.

ومن الجديد بالذكر أن اليابان بعد تعرضها للقنبلة الذرية الأمريكية سنة ١٩٤٥ وقعت على وثيقة الاستسلام لأمريكا والخروج من الحرب العالمية الثانية، وها قد مضى ٦٥ عاماً على ذلك ولا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ في جزيرة "أوكيناوا" اليابانية بخمسين ألف جندي لها - وهو عدد مشابه للمتبقين من الجنود الأمريكيين في العراق - بالرغم من مطالبة طوكيو غير مرة بإعادة النظر في هذا التواجد الأمريكي البغيض على أراضيها، لاسيما مع تكرار شكاوى الأهالي من الاستفزازات والمضايقات والممارسات غير الأخلاقية للجنود الأمريكيين.

دواعي تقليل الولايات المتحدة حجم قواتها في العراق

أولاً: الدواعي السياسية

١- أن موضوع الحرب على العراق كان الورقة الأهم في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي في تشرين ثاني ٢٠٠٦، وكان استخدام الورقة العراقية سبيلاً إلى نجاح الديمقراطيين في الحصول على الأغلبية في مجلس النواب والتي كانت أول أغلبية لهم منذ اثني عشر عام، حيث بلغ عدد مقاعدهم ٢٣١ مقعداً مقابل ٢٠٤ مقعد للجمهوريين، و٥١ مقعداً مقابل ٤٩ مقعداً في مجلس الشيوخ.

ومنذ بداية الحملة الانتخابية لباراك أوباما عام ٢٠٠٨ كان انسحاب القوات الأمريكية من العراق في مقدمة الأولويات التي وضعها "الرئيس" في برنامجه المزمع حال فوزه بالرئاسة، وهو يأتي في إطار التكيف مع الواقع العراقي الطارئ وغير المحسوب من قبل الإدارة الأمريكية والذي أفرزته

قوى المقاومة العراقية في تصديها البطولي للاحتلال، والذي كان من نتائجه تعثر وتراجع المشروع الأمريكي واقتربه من حافة الفشل.

وكان أوباما قد عرض في محاضرة له بمجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية "Chicago Council on Foreign Relations" في تشرين ثاني عام ٢٠٠٥، خمسة مطالب أساسية تتعلق بالقضية العراقية كان منها: خفض عدد القوات الأمريكية العاملة في العراق.

وفي يناير ٢٠٠٧ قدم أوباما مشروع قرار يسمح بإعادة انتشار القوات الأمريكية قبل حلول الأول من حزيران سنة ٢٠٠٧.

واليوم وقبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس التي ستجرى في الثاني من تشرين ثاني القادم يبذل الديمقراطيون جهدهم للاحتفاظ بهيمنتهم على المجلس من خلال إظهار أوباما إيفاءه بتعهداته التي قطعها على نفسه في حملته الانتخابية السابقة بسحب قوات بلاده من العراق.

٢- شهدت وتشهد الولايات المتحدة الأمريكية انتقادات سياسية داخلية متزايدة أزاء غزوها للعراق الأمر الذي أنتج شرخاً كبيراً وانقسامات حادة داخل الرأي العام الأمريكي، وتراجع كبير في تأييد الإستراتيجية الخارجية الأمريكية، مما دعا القائمين على البيت الأبيض رسم ملامح جديدة لتلك السياسة تستدرك ما كان في فترة الرئيس السابق جورج بوش، ويأتي الإعلان عن خفض عدد القوات القتالية الأمريكية في العراق والتلويح بالانسحاب الكامل لها سنة ٢٠١١ لإيهام الرأي العام الأمريكي بإنهاء احتلال العراق، خاصة وان ٥٣% منهم يرون أن هذا الاحتلال فاشل.

٣- اهتزاز ثقة الكثيرين في العالم بالدور السياسي للولايات المتحدة في المحافل الدولية باعتبارها قوة عظمى، نتيجة خرقها للقانون الدولي ومبادئ

الأمم المتحدة في غزوها للعراق وتغليبها القوة العسكرية على القوة الدبلوماسية، وفق الفلسفة التي تبناها المحافظون الجدد في إدارة بوش، الأمر الذي جعل إدارة أوباما تجنح إلى تغيير هذا المسار وتبني سياسة ناعمة جديدة.

وفي مقال لأوباما بعنوان "تجديد القيادة الأمريكية" بمجلة الشؤون الخارجية "Foreign affair"، والتي يُصدرها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في عددها الصادر في تموز ٢٠٠٧، قال: (إن الحرب على العراق قد تُعد بدايةً لعودة التيار الانعزالي ثانيةً إلى السياسة الخارجية الأمريكية والذي ينشط وقت الإخفاقات الأمريكية، وذلك على غرار الإخفاقات الأمريكي في فيتنام..) وأكد في مقالته هذه ضرورة العمل على طي الإخفاقات الأمريكية في العراق، وتجديد القيادة الأمريكية للعالم، وهذا هو ما دفعه وإدارته إلى العمل على إعادة تسمية الاحتلال، بل و"خصصته" من خلال التعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة "المرتزقة" لتحل بدلاً عن القوات المنسحبة.

٤- تصاعد موجة الكراهية في العالم تجاه الولايات المتحدة وسياساتها مع الشعوب والدول، فجاء الإعلان عن خفض عدد القوات القتالية في العراق لإيهام العالم بأن احتلالها للعراق قد انتهى، وذلك في سياق تلميع الصورة الكالحة للولايات المتحدة وتخفيف الحنق العالمي المتنامي ضدها.

ثانياً: الدواعي الاقتصادية والعسكرية

١- التكلفة المالية الباهظة للوجود الأميركي في العراق وضغط تكاليف الحرب على الاقتصاد الأميركي، حيث تشير التقارير إلى إن كلفة الحرب على العراق قد تجاوزت كل التقديرات، وشكلت استنزافاً حقيقياً للخزانة الأمريكية بعد أن وصل حجم الدين الأميركي ١٣ ألف مليار دولار، وهو ذروة ما وصل إليه في تاريخ الولايات المتحدة، والناجم في معظمه عن حجم الإنفاق في الحرب على العراق والتي قدّرت في بدايتها بخمسين مليار دولار! بحسب ما ذكره وزير الدفاع آنذاك "دونالد رامسفلد".

ونشرت صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٤ دراسة قالت فيها: أن هناك تشابهاً بين الوضع في فيتنام والعراق، فكلا الحربين أسهم في البداية في انتعاش اقتصادي كاذب، سرعان ما انقلب إلى النقيض بعد ارتفاع معدلات التضخم. وأكدت الصحيفة: أن احتلال العراق خنجر قاتل في ظهر الاقتصاد الأميركي، خاصة وأن بقاء أمريكا في العراق يكلف واشنطن ما لا يقل عن ثمانية مليارات ونصف المليار دولار شهرياً!

وفي تقرير بعنوان "المستنقع العراقي" نشر في ٣١/٨/٢٠٠٥، ذكر أن تكاليف الحرب على العراق باتت قريبة من ٧٠٠ مليار دولار، بينما كلفت الحرب على فيتنام دافع الضرائب الأميركي ٦٠٠ مليار دولار، ويشير خبراء الاقتصاد في الولايات المتحدة إلى أن كل أسرة أمريكية ستتحمل عبئاً قدره أكثر من ٥٠٠٠ دولار من نفقات الحرب في العراق.

ومع استمرار احتلال العراق بلغت كلفة الحرب في بعض مراحلها ثلاث ترليونات دولار بحسب رواية الخبير الاقتصادي "جوزف ستيجليتز" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وتوقع "ستيجليتز" أن حربي العراق وأفغانستان،

بالإضافة إلى التواجد العسكري طويل الأمد في الدولتين، سكلف الخزنة الأمريكية ما بين ١,٧ تريليون دولار إلى ٢,٧ تريليون دولار أو أكثر بحلول عام ٢٠١٧، وذلك في "أفضل الأحوال". الأمر الذي دعا الإدارة الأمريكية تفادى أي إنفاق مالي باهظ يزيد من الأمر سوءً.

١- الخسائر المادية الجسيمة التي أقرت بها الإدارة الأمريكية في غزوها العراق نتيجة توالي ضربات المقاومة والتي استدعت طلب زيادة الميزانية العسكرية رغم أن عدداً من أعضاء الكونغرس قد أوصى بخفضها، بل أن وزير الدفاع الحالي "روبرت غيتس" أعاد هيكلة بعض الإدارات في وزارته فأعلن عن خفض في الوظائف العسكرية وغلق مركز كبير للقيادة العسكرية لتقليل حجم الإنفاق في موازنة الدفاع وتوجيهه إلى مهام العمليات العسكرية.

٢- تقليص حجم الخسائر البشرية بين الجنود الأمريكيين والتي تتزايد بصورة أضحت تقلق الرأي العام الأمريكي رغم محاولات الترميم التي تمارسها الإدارة الأمريكية لإخفاء الأعداد الحقيقية للخسائر، وتشير بعض الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى مقتل ٥٩٣٣ جندياً أمريكياً وأن ٣٦١٠٦ جريحاً على الأقل أصيبوا في العمليات العسكرية في العراق حتى ٢٨ من شباط فبراير ٢٠٠٩ ، إضافة إلى الأعداد التي يتغاضى "البنتاغون" عن ذكرها والتي تفيد أن أكثر من ١١ ألف جندي يعودون إلى بلادهم معاقين أو يعانون من مشكلات نفسية، وهؤلاء لم يسجلوا في قوائم الجرحى، بينما تؤكد تقارير مركز قدامى المحاربين الأمريكيين في مدينة "مورجنتاؤ" أن عدد قتلى القوات الأمريكية تجاوز الثلاثين ألف جندياً، وأن أعداد الجرحى والمعاقين من الجنود والمجنذات نتيجة الحرب في العراق بلغ ٤٨٧٣٣ جندياً.. إلى جانب ١٢٤٢٢ جندياً أصيبوا بإعاقات نفسية خطيرة وحالات اضطراب عقلي،

الأمر الذي أرغم إدارة الاحتلال أن تفكر بإبعاد قواتها عن ساحات المواجهة، والانسحاب من داخل المدن العراقية، والتحصن العسكري في قواعد ومعسكرات خارجها.

٣- تشير نشرة أعدها "معهد دراسات السياسة الأمريكي" بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٥ إلى أن هناك مشكلة معقدة تواجه الجيش الأمريكي في العراق؛ وهي: نقص الجنود الاحتياط، حيث تسود حالة من القلق في أوساط العسكريين دون ظهور معالم واضحة لنهاية التواجد الأمريكي في العراق، وتقول النشرة: أن القوات الأمريكية تواجه مشكلات جدية في توفير المجندين، لحرب بحاجة للمزيد منهم، في حين أن التطوع للقوات المسلحة في أدنى مستوياته، على الرغم من تخفيف شروط الخدمة، وزيادة المرتبات.

٤- نقشي حالات الهروب في صفوف الجيش الأمريكي واللجوء إلى بلدان أخرى بسبب استمرار العمليات القتالية في العراق وتعرض القوات الأمريكية المقاتلة للمخاطر الجسيمة، وتفيد التقارير العسكرية لقوات الاحتلال وقوع أكثر من ٨٠٠٠ حالة هروب من الجيش الأمريكي.

٥- الانهيار في معنويات الجنود الأمريكيان وتفاقم ظاهرة الانتحار مع ارتفاع نسبة الذين يعانون من أمراض واضطرابات عقلية ونفسية بسبب طول بقاء القوات الأمريكية في العراق وتواصل الضربات الموجعة لها من قبل فصائل المقاومة في العديد من المدن، والتي تتكتم عليها وسائل الإعلام المختلفة، ، ففي العام ٢٠٠٧، كشف جيش الاحتلال الأمريكي عن وقوع ١١٥ حالة انتحار، وهو المعدل الأعلى الذي تم تسجيله — حينها، ثم كشفت الأرقام التي حصلت عليها شبكة "سي أن أن" الأمريكية أن الجيش الأمريكي أكد وقوع ١٢٨ حالة انتحار خلال العام ٢٠٠٨، إلى جانب ١٥ حالة انتحار قيد التحقيق — وإذا تأكدت فإن هذا سيرفع إجمالي عدد حالات الانتحار للعام

٢٠٠٨ إلى ١٤٣ حالة، وتفيد إحصاءات الجيش أن ٣٠% من عمليات الانتحار قام بها جنود عند إرسالهم في مهمات قتالية، وأن ثلاثة أرباع هؤلاء الجنود كانوا يقومون بأولى عملياتهم. الأمر الذي أثار فزع وقلق المسؤولين في الإدارة الأمريكية.

علاقات روسيا مع الدول العربية وعودتها إلى الشرق الأوسط^(١)

د.عباس خلف*

مدخل

لم يستلم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨) بلدا محطما وممزقا يعيش على حافة انهيار اقتصادي بعد تعويم الروبل الروسي ، ومثقل بالديون من المؤسسات المالية الدولية ، وتعبث به المافيات ورجال العصابات، بل تسلم بوتين بلدا مهماشا وذليلا على الساحة الدولية وذلك بعد قيام روسيا بالتخلي عن مواقعها الدولية والتخلي حتى عن اقرب حلفائها في حلف وارشو الذي انهار سوية مع انهيار جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي بجمهورياته الخمس عشر والتي أصبحت تعرف فيما بعد بجمهوريات دول الرابطة المستقلة. وكان الانهيار أصاب روسيا الاتحادية نفسها ، عندما بدأت روح الانفصال تنتشر وحملت جمهورية الشيشان ذات الحكم الذاتي لواء هذه الحملة الانفصالية ، بل ذهب القادة الشيشانيون إلى أكثر من ذلك ، عندما قاموا

(١) هذا المقال جزء من بحث مطول بعنوان: ((السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية في زمن الرئيس

فلاديمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨) نظرة تحليلية ونقدية)).

*مستشار رئيس معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية الروسية في موسكو .

بالعديد من الأعمال المسلحة داخل العاصمة موسكو. هذه الصورة كانت على الصعيد الوضع الداخلي ، بينما الوضع على صعيد السياسة الخارجية لم يكن بأحسن حالا ، خاصة إذا ما اطلعنا على تصريح وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف في زمن الرئيس يلتسن عندما أعلن لماذا تحتاج روسيا إلى نهج قوي في سياستها الخارجية؟ إذا كانت مثل هذه السياسة تصنع بشكل جيد في واشنطن. فنحن في روسيا تابعون للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مجال الحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة.

نعم ، لقد حصل فلاديمير بوتين على تركة ثقيلة و إرث لا يحسد عليه ، وسنتناول في هذا البحث السياسة الخارجية الروسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين خلال الفترتين الرئاسيتين اللتين تولى بوتين خلالهما الحكم في روسيا (٢٠٠٠-٢٠٠٨) وكيف استطاع أن يخرج روسيا من المأزق ، وان تأخذ روسيا مكانها الذي يليق بها مع الدول الكبار ، التي أغاضها عودة روسيا إلى الساحة الدولية ، التي أخذت تعود إلى مواقعها السابقة ، وان تضع نهاية لسياسة القطب الواحد .

في الفترة الأولى من حكمه أولى فلاديمير بوتين الوضع الداخلي الجزء الأكبر من جهوده الأمر الذي خلق استقرارا داخل البلد ، خاصة فيما يتعلق بالوضع الأمني في الداخل والتخلص من الديون الخارجية لروسيا لصندوق النقد الدولي وبنك الإعمار والتطوير ، الأمر الذي أعطى لبوتين الحرية في الحركة والتعامل مع العالم الخارجي. وأجاد بوتين العمل على صعيد السياسة الخارجية وذلك بحكم تأهيله السابق كرجل مخابرات وبفضل العلاقات الدولية التي كان يمتلكها خاصة في ألمانيا التي خدم بها كضابط مخابرات .

وفي عهد الرئيس فلاديمير بوتين أصبحت وزارة الخارجية الروسية خاضعة مباشرة إلى رئيس البلاد، شأنها شأن جميع دوائر القوة (مصطلح روسي يعني الأجهزة الأمنية) التي يمارس بعضها دورا خاصا في شؤون السياسة الخارجية (مثل جهاز الأمن الاتحادي وجهاز المخابرات الخارجية ووزارة الدفاع). ويبدو أن الكرملن في زمن بوتين قد أخذ درسا من الخبرة البائسة لسنوات التسعينات حين كان يدير وزارة الخارجية اندريه كوزيريف صاحب المقولة الشهيرة "لماذا تحتاج روسيا إلى نهج قوي في السياسة الخارجية ما دامت هذه السياسة تصنع بشكل جيد في الولايات المتحدة الأمريكية"، والذي ضحى بالمصالح الروسية بالمجان إضافة إلى هذا كان يتولى في عهد بوتين وزارة الخارجية دبلوماسيون محترفون على رأسهم وزير الخارجية ايفانوف .

علاقات روسيا مع الدول العربية

في علاقات روسيا مع العالم العربي ورث الرئيس فلاديمير بوتين علاقات تتسم بالبرود والجفاء ، وهو الإرث الثقيل ، الذي حصل عليه بوتين من يلتسن وفريقه الموالي للغرب ، والذي كان يرى في العلاقات مع العالم العربي بأنه مضيعة للوقت والمال . وهكذا بعدما كان العالم العربي يقع في دائرة الجوار القريب خلال المرحلة السوفيتية، فإنه أصبح ضمن دائرة الجوار البعيد، وذلك بعد أن أعطت روسيا الأولوية في علاقاتها الإقليمية إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. إن هذه النقلة ذات المضمون الجغرافي صاحببتها نقلة أخرى سياسية المضمون بموجبها انتقلت السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية في المنطقة العربية من الأيدلوجية إلى البراغماتية ، أي انه

بتعبير آخر ، تحولت من دعم الثورة إلى البحث عن الثروة . إن التناغم الكلي الذي حصل للقوى السياسية الجديدة في روسيا مع الغرب وتحديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية ، وبالذات في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة ، ولد شعوراً بأن هنالك مقايضة ، أساسها التأييد غير المشروط خارجياً للولايات المتحدة مقابل الوعود بالحصول على الدعم من قبلها لإجراء التحولات الداخلية. إن أولوية الحصول على المساعدات الأمريكية غيب الاهتمامات والصداقات التقليدية خوفاً من أن تصطدم هذه الأخيرة بمصالح أصحاب المساعدات. وقد أدى هذا الأمر إلى فقدان روسيا الاتحادية الكثير من مواقعها في العالم العربي . كما أن من الأمور المهمة التي يمكن الإشارة إليها في هذا السياق رد الفعل الشديد عند القوى الجديدة في روسيا الاتحادية ضد كل ما يرتبط بالمرحلة السابقة، سواء إن كانت مواقف معينة، أو علاقات مع أطراف خارجية. وقامت قوى في روسيا تعادي أصدقاء الحكم السابق أياً كانت درجة الصداقة، وتتخذ مواقف مناهضة لمواقف الماضي أياً كانت القضية المطروحة. وانطبعت سياسة رد الفعل هذه على موقف موسكو من الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى تطور العلاقات العربية - الروسية. أغلب القوى التي سيطرت على إدارة أمور الدولة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كانت من الموالية للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل . ونكفي أن نقول هنا وعلى سبيل المثال لا الحصر، إن ميخائيل بيريوزوفسكي الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي في بداية التسعينات، كان يحمل الجنسية الإسرائيلية. لقد فقدت الدول العربية الاتصال بالطبقة الحاكمة الجديدة في روسيا، والتي كانت حاضنتها أمام الدول الغربية أو الولايات المتحدة أو إسرائيل ، كما ذكرنا سابقاً؛ لأن سفارات

الدول العربية اعتادت على التعامل بشكل رسمي مع روسيا، ولم تكن لها أي علاقات بالمنشقين الروس أو أي معارضة روسيا. وبدأت حملات التشهير والإساءة إلى العلاقات العربية - الروسية، تتصاعد من يوم إلى آخر طوال فترة التسعينات من القرن الماضي . وللأسف شارك في حملات التشهير بعض من الذين عملوا مع العالم العربي، مسلطين الضوء على بعض الأخطاء التي حدثت في تأريخ العلاقات المذكورة. مثل قيام الرئيس المصري أنور السادات بقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وطرد الخبراء الروس من مصر عام ١٩٧٣ ، وعدم قيام العراق بالتشاور مع القيادة السوفيتية أثناء الحرب مع إيران ١٩٨٠-١٩٨٨ ، وكذلك عدم قيام الرئيس العراقي صدام حسين باطلاع القيادة السوفيتية بقرار احتلال الكويت. وقد كان وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفاودنادزة غاضبا من القيادة العراقية ، عندما استقبل وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في أيلول عام ١٩٩٠ ، وكان كاتب هذه السطور يرافق السيد عزيز أثناء تلك المقابلة . فعندما طالب السيد طارق عزيز الاتحاد السوفيتي والقيادة السوفيتية وانطلاقا من روح معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين ، ان تقوم بدعم العراق ، انتفض شيفاودنادزة قائلا : "قبل ان تطلبوا منا دعمكم ، طبقا للمعاهدة كان عليكم ان تتشاوروا معنا ، قبل اتخاذكم قرارا باحتلال الكويت ، وأيضا طبقا لروح معاهدة الصداقة والتعاون".

أما حملات التشهير ضد العلاقات العربية - الروسية، فكانت تركز بشكل رئيسي وأساسي على عدم وفاء العرب. فقد كتب الفريق نيكولاي سيرغينيچ ليونيف في كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٨ بعنوان " روسيا غروب أم شروق ؟ " "كنا نردد في مكاتبنا -يعني في مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي- العبارة التي قالها رجل المخابرات البريطاني لورنس العرب "لا

يجوز الاعتماد على وفاء العرب ، كما لا يجوز الاعتماد على عصا غير مضمونة ، أنها يمكن ان تتكسر في أي لحظة ، وتتغرس شظاياها في راحة كفك . لكن القيادة السوفيتية روضت نفسها وأبقت على خيارها الاستراتيجي " . وفي السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٩١ انفتحت موسكو على إسرائيل بشكل كامل ، وأخذت المنظمات اليهودية تسرح وتمرح في عموم روسيا. وفتحت أبواب الهجرة على مصراعيها لليهود الروس إلى إسرائيل. وقد أدى الانفتاح إلى تقليص التعاون العسكري والفني مع العالم العربي إلى أقصى درجة، ولم يبق لروسيا في الوطن العربي من نقاط الإسناد غير سورية، وكذلك الاتصالات مع العراق، التي كانت محكومة بالحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة ضده . ومن الأمور التي أساءت إلى العلاقات الروسية - العربية في فترة التسعينات من القرن الماضي هي قضية الشيشان، وما كانت تسميه موسكو بمشاركة المرتزقة العرب إلى صفوف الشيشانيين في حربهم ضد القوات الروسية. بالرغم من أن موسكو لم تستطع ان تأخذ أسيرا واحدا من "المرتزقة العرب " . واستمر موضوع الشيشان يستغل من قبل أجهزة ووسائل الإعلام الروسية التي كانت تمول من قبل رأس المال اليهودي وبشكل مكشوف، خاصة من قبل الملياردير اليهودي الروسي "غوسينسكي" الذي كان يسيطر على أغلب أجهزة الإعلام في روسيا ، بالإساءة إلى العلاقات العربية الروسية . وبعد مجئ فلاديمير بوتين إلى السلطة فرَّ "غوسينسكي" إلى إسرائيل وطلب اللجوء إلى هناك ، تحت ذريعة خنق الحريات في روسيا ، علماً أن السلطات الروسية وجهت إليه تهمة التهريب الضريبي وتحويل أموال طائلة من روسيا بشكل غير مشروع، وترفض

السلطات الإسرائيلية تسليمه للسلطات الروسية. بالرغم من كل الصعوبات التي تحدثنا عنها والتي شابت العلاقات العربية - الروسية ، منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وحتى مجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ ، فإن هذه العلاقات بدأت تتنفس الصعداء ، وبدأت الروح تعود إليها ، بفضل الإرادة السياسية التي أظهرها زعيم الكرملن الجديد، والذي بدا عليه بأنه مصمم إلى أخذ هذه العلاقات التاريخية لروسيا مع العالم العربي إلى بر الأمان . وهذا ما حدث بالفعل وبالتحديد من خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ . وخلال فترة حكم بوتين يمكن تحديد الاتجاهات التالية في السياسة الخارجية الروسية تجاه الدول العربية ، والاتجاهات هي:

١.الاتجاه المغاربي ، والذي يهدف إلى إعادة مواقع روسيا في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا.

٢.الاتجاه المصري .

٣.الاتجاه السوري .

٤.الاتجاه العراقي .

٥.الاتجاه نحو دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية .

وانطلقت روسيا في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية المذكورة ، طبقاً للإرث الموجود في هذه العلاقات ، لهذا فروسيا سعت إلى تفعيل المشاريع التي كانت موجودة في هذه الدول ، واستئناف التعاون العسكري والتسليحي، وكذلك إعادة الروح إلى مشاريع الطاقة والكهرباء والنفط والغاز الموجودة في البلدان العربية والتي كان الاتحاد السوفيتي قد شيدها، أو توقف بعضها نتيجة البرود الذي شاب العلاقات العربية الروسية بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي تحدثنا عنه آنفاً. وهذا الحال ينطبق على كل من العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن. أما الجديد في العلاقات العربية- الروسية في عهد الرئيس

بوتين فكان الانفتاح الروسي نحو دول الخليج العربي وبشكل كامل ، خاصة وان روسيا قد ابتعدت عن النهج العقائدي في سياستها الخارجية، وأخذت تنتهج سياسة خارجية براغماتية . فقد زار الرئيس فلاديمير بوتين المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٧ ، وهي أول زيارة قام بها رئيس دولة روسي للمملكة. وقد استقبل بوتين على أعلى مستوى في المملكة العربية السعودية، وبحق كانت زيارة بوتين زيارة دولة من الطراز الأول. وجاءت زيارة بوتين إلى المملكة العربية السعودية بعد الخطاب الشديد اللهجة الذي أدلى به فلاديمير بوتين خلال مؤتمر ميونيخ للسياسة والأمن ، والذي أعلن خلاله أن روسيا لا يمكن أن توافق على سياسة القطب الواحد، وإنها سأمت من سياسة الاملاء والترهيب التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية. وزار الرئيس بوتين عددًا من دول الخليج الأخرى أثناء وجوده في سدة الحكم .

قدمت روسيا في علاقاتها مع دول الخليج العربي إمكانية تزويد هذه الدول بالأسلحة الروسية الحديثة المتطورة ، وكذلك إمكانية استثمار دول الخليج في روسيا وخاصة في مجالات الغاز والنفط ، وقطاع البناء والصناعات البتروكيمياوية . وبهذا فتحت صفحة جديدة في العلاقات العربية - الروسية تمثلت في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين دول الخليج العربي وروسيا، وتعتبر هذه الصفحة من الصفحات الواعدة في العلاقات بين العرب وروسيا. وحين سئل الرئيس فلاديمير بوتين عن العلاقات العربية- الروسية وكيف يقيم وضع هذه العلاقات أجاب : "إن هذه العلاقات إما أن تكون جيدة ، أو جيدة جدًا".

وهذا التقييم العالي من قبل الرئيس بوتين للعلاقات العربية - الروسية، دفع موسكو للقيام بإجراءات جدية وذلك من أجل فتح صفحة جديدة بين روسيا والدول العربية ، تمثل بقيام موسكو بإطفاء الديون المستحقة على كل من سوريا والعراق وليبيا والجزائر ومصر. وكذلك قامت موسكو بتزويد الدول العربية خاصة تلك الدول التي كان لها علاقات متميزة مع الاتحاد السوفيتي، بأسلحة روسية جديدة، وكذلك تزويد الأسلحة السوفيتية القديمة بقطع الغيار. وتجري موسكو مفاوضات مع دمشق لتوسيع وتطوير ميناء طرطوس على البحر الأبيض المتوسط، ليكون بمثابة القاعدة الخلفية لأسطول البحر الأسود الروسي. لكن الخسارة الكبرى لروسيا في منطقة الشرق الأوسط كان قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باحتلال العراق، بالرغم من الجهد الدبلوماسي الروسي الذي تحدثنا عنه والذي اقتصر على التلويح باستخدام حق النقض الفيتو؛ إذ حاولت واشنطن الحصول على غطاء لعمليتها العسكرية من مجلس الأمن لضرب العراق، لكن لم يتكرر في قضية العراق والدفاع عنه ما قام به الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦ بالدفاع عن مصر أثناء العدوان الثلاثي، وذلك عندما طلبت القيادة السوفيتية عبر وزير خارجيتها في برقية إلى رئيس مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ طالبت فيها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بإيقاف العمليات العسكرية ضد مصر وسحب القوات خلال ١٢ ساعة.

أما على صعيد القضية الفلسطينية، فاستمرت موسكو باتصالاتها مع الفلسطينيين وذلك كونها عضواً في اللجنة الرباعية، وأقامت موسكو علاقات متوازنة مع كل من الحكومة الفلسطينية في رام الله ، ومع حماس وقيادتها في غزة. وقد اتخذ الكرملن قراراً متميزاً بدعوة قيادة حماس إلى موسكو بقيادة خالد مشعل، وتقديم مبلغ عشرة ملايين دولار دعماً للحركة. وجاء القرار

الروسي في ظل حملة إدانة عبرت عنها واشنطن وثل أبيب ضد موسكو ، باعتبار حركة حماس "حركة إرهابية" .

وذهبت موسكو أثناء حكم فلاديمير بوتين بالاختلاف في سياستها الخارجية مع واشنطن تجاه الوضع في المنطقة العربية، عندما لم تقم بتصنيف " حزب الله " اللبناني على قائمة المنظمات الإرهابية التي تلاحقها واشنطن، واستمرت موسكو بإقامة العلاقات مع الحزب المذكور باعتباره أحد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة اللبنانية.

ان العلاقات العربية - الروسية بالرغم من الإجراءات الجادة التي اتخذها الرئيس فلاديمير بوتين لدفعها للأمام بما يتناسب وحجم روسيا وحجم الدول العربية، والإرث الكبير لهذه العلاقات، فإنها ما تزال تسير ببطء بسبب البيروقراطية في المؤسسات الروسية، وكذلك بسبب الوهن العربي الذي لم يتخط الصورة النمطية في العلاقات مع روسيا، فظلت هذه العلاقات تسير في إطارها التقليدي الخالي من الإبداع والمتابعة ومعرفة الإمكانيات الكبيرة لروسيا في الجوانب الاقتصادية والعلمية والمالية والتكنولوجية الحديثة. إن الانبعث الروسي الذي بدء في زمن الرئيس فلاديمير بوتين الذي تولى السلطة في روسيا لفترتين رئاسيتين متتاليتين وهو يشغل الآن منصب رئيس الوزراء في روسيا الاتحادية لم يرافقه انبعث عربي تجاه روسيا، بل ظل العرب والدبلوماسية العربية بشكل عام يعملان بشكل منفرد لا يتناسب وحجم مستوى العلاقات بين روسيا والعالم العربي. صحيح أن هناك زيارات رسمية للقادة والمسؤولين العرب إلى موسكو تكاد تكون سنوية إلا أنها تبقى في الإطار الكلاسيكي التقليدي الذي تحدثت عنه ويمكن أن أصفها بالاحتفالات الدبلوماسية السنوية. وهنا أريد أن أذكر للقارئ العربي أن أوروبا والولايات

المتحدة الأمريكية تستثمر في روسيا أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي، ناهيك عن التبادل التجاري بين تلك الدول وروسيا الذي يبلغ مئات المليارات، بينما حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي وكذلك حجم الاستثمارات العربية في روسيا لا تتعدى ملياراتها أصابع اليدين. إن العلاقات العربية - الروسية بحاجة إلى تجذير وتشابك مصالح اقتصادية وتجارية ومعرفة جدية للواقع الروسي الذي يمكن أن أصفه بأنه واقع غير سهل، وذلك من أجل أن تؤتي هذه العلاقات ثمارها لصالح الدول العربية وروسيا الاتحادية التي هي الأخرى أدركت قيادتها بعد أحداث جورجيا عام ٢٠٠٨ أن مصالح روسيا الحقيقية هي في الشرق وليس مع الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت بحلف الناتو إلى أن يصبح عند مشارف حدود روسيا .

مظاهر العدوان على المسلمين والسبيل الشرعية لمعالجتها

أ.هشام البدراني^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

مفهوم العدوان ودلائله

العدوان في اللغة: الظلم الصراح؛ وأصل الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، ولهذا قيل: مَنْ أشبه أباه فما ظلم؛ وفي المثل: مَنْ استرعى الذئب فقد ظلم. والعدوان تجاوز الغير حده على الآخر في غير محله، وعلى هذا يدور مفهوم العدوان في محور الظلم^(٢).

(١) المستشار العلمي لمركز الأمة للدراسات والتطوير

(٢) مختار الصحاح لأبي بكر الرازي: مادة (ع د ا). ومجمع الأمثال للميداني: ج ٢ ص ٣٠٠: الرقم (٤٠٢٠).

والمراد بمفهوم العدوان الذي نحن بصدده هو تجاوز الكفار ضدّ المسلمين، والذي هو سبب من أسباب قيام المسلمين في مكافحته على سبيل الوجوب لا محالة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(١) ولقوله تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾^(٢).

ودلالة الاعتداء بالمفهوم الشامل: هو محاولة الكفار النيل من المسلمين وإزالة دولتهم أو تلمّ شوكتهم أو تجاوز حدود بلادهم، فهي كل محاولة منهم لظلم المسلمين بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يؤثر على استقلالهم، أو اضطهادهم، أو فتنتهم عن دينهم، أو تهديد أمنهم وسلامتهم، وإكراههم في دينهم، أو حدوث ما يدل على سوء نيتهم بالنسبة للمسلمين^(٣).

ومن دراسة واقع العدوان نجد أن له صوراً أربع من حيث الجهة التي يقع عليها العدوان:

العدوان على بلاد المسلمين باحتلال جزء منها أو قطر من أقطارها.

العدوان على أشخاص المسلمين.

العدوان على أعراض المسلمين.

العدوان على أموال المسلمين.

ويقع هذا العدوان بشكل جزئي كما كان يحدث سابقاً على دار الإسلام أو بشكل كلي كما هو واقع في زماننا هذا بحيث أزال الكفار سيادة الشريعة واغتصبوا سلطان الأمة وحوّلوا أمان المسلمين إلى أمان أعوانهم من العملاء أو أنفسهم مباشرة بحيث لم يعد الأمان في بلاد المسلمين بأمان أهل الإسلام،

(١) البقرة / ١٩٤.

(٢) الحج / ٣٩.

(٣) ينظر: آثار الحرب، للدكتور وهبة الزحيلي: ص ٧٥-٧٦.

وأصبح الإذن فيما يجري بإذن الكافرين، فسنّ الكافر القوانين في بلاد المسلمين ووضع الدساتير وجهّز المؤسسات لخدمتهما بالقوة. واتخذ الكفار في عدوانهم على المسلمين سُبلاً كثيرة للتحكم بأحوال أمة الإسلام وإدارة شؤونها وسياسة ناسيها، ومن هذه السبل أربعة: احتلال بلاد المسلمين بالقوة العسكرية. احتلال بلاد المسلمين بوساطة العملاء. احتلال بلاد المسلمين بالمعاهدات السياسية. احتلال بلاد المسلمين عن طريق المعاهدات الاقتصادية والقروض المالية وصندوق النقد الدولي.

ويمثل الاحتلال بالقوة العسكرية أبرز مظهر من مظاهر العدوان ضد المسلمين، ومعناه كما جاء في القاموس السياسي: إقامة قوات عسكرية في أرض أجنبية تمكيناً لاستعمارها بدون رضا أهلها^(١).

وعلى هذا فالاحتلال بالقوة العسكرية الذي هو كائن اليوم في كثير من بلاد المسلمين، هو اقتحام القوات العسكرية للدولة الكبرى أو الدول الأخرى المتحالفة معها بشكل مباشر أو بتحريض عملائها من الدول الصغرى التي تدور في فلكها أو تابعة لها؛ والدخول في بلاد المسلمين للتأثير عليها بالاستيلاء عليها، لأيّ قصد كان وبأي وسيلة كانت.

وعندما تعجز هذه الجيوش من الاستمرار في الاحتلال والاستعمار للبلاد ويظهر قهرها للعباد فتعجز بنفسها عن ذلك، أو ترى أنه لا فائدة لها في بقائها بنفسها، حينئذ تنيب عنها عملاءها من الساسة والتجار ورجال الدين ومن هم

(١) القاموس السياسي لأحمد عطية الله ص ٢٢.

فوق الشبهات ربما، بأساليب ملتوية، فتسلط عليهم الأضواء وتوصلهم إلى منصة الحكم وممارسة الحكومة، وهم مربوطون بإدارتها وأجهزة مخابراتها. وعلى هذا أيضاً لا يتصور خروج القوات العسكرية هو خروجٌ للمحتل من بلاد المسلمين أو أنه الاستقلال الكامل؛ ما لم يكن الأمر متحقق فيه أربع شروط:

أن يكون السلطان للأمة، فهي تختار من تريد أن يكون في السلطة حاكماً عليها.

أن يتميز الحاكم المنتخب بوضع دستور يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، وتكون السيادة للشريعة الإسلامية. أن يكون أمان الناس من أنفسهم وبشوكتهم. أن تقدر الدولة على حماية حدودها وتتمكن من تبليغ أمرها والمحافظة على مواطنيها خارج هذه الحدود.

ولا يخفى الحذر الشديد من إيقاع الأمة في شرك المعاهدات السياسية المعطلة لحيويتها أو التي تربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي عن طريق القروض أو ما يسمى بالمساعدات الآتية من صندوق النقد الدولي أو مثله. فإذا كان الأمر على هذا الشكل فمعناه أن الأمة واقعة تحت العدوان والاحتلال، إن لم يكن بشكل مباشر واضح كما هو الحال بالاحتلال العسكري فهو بشكل غير واضح أو ما يسمى بالتآمر والخيانة العظمى.

مَشْرُوعِيَّةُ الْقِتَالِ لِرَدِّ الصَّائِلِ الْمُحْتَلِّ

عندما تجتاح القوات العسكرية المعادية بلداً من بلاد المسلمين يجبُ شرعاً ردُّهم والقيام بمكافحتهم بكافة السبل المتاحة، وإذا ما أتمَّت هذه القوات

عدوانها فاحتلت البلد؛ فهنا تتحول المعركة من حال رد الصائل والجهاد الدفاعي، إلى حرب عصابات لا محالة تعمل على إقلاق العدو ومقاومته مقاومة جهادية قتالية. فيقوم لهذه المهمة أنواع من الجيوش؛ منها جيوش المقاومة الجهادية القتالية، والمقاومة الجهادية السياسية، والمقاومة الجهادية التعبوية (الإعداد والاستعداد)، والمقاومة الجهادية التمويلية، والإعلامية... وهكذا لأداء هذا الفرض المحتوم؛ وبحسب ما يقرّر واقعه وحاجته أهل الاختصاص من الفنيين وأهل الدراية بالحرب وخططها.

أما أدلة الشرع في وجوب القيام على الكافر المحتل ورده ابتداء بوصفه صائلاً أو القيام عليه بقصد إخراجهم من البلاد بالقوة على الشكل الذي يراه أهل الاختصاص فالأصل في ذلك الأدلة المعروفة من الكتاب والسنة واتفاق علماء المسلمين على ذلك.

أما أدلة مشروعية استعمال القوة لرد العدوان والقتال ضد قوات الاحتلال فهي كما جاء في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ. وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾^(١).

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٢). وفي التفسير قال: (ردُّوا عن أنفسكم العدوان، فمن قاتلكم في الحرم فقاتلوه، وجازوه بالمثل)^(٣).

(١) البقرة / ١٩٠-١٩١.

(٢) البقرة / ١٩٤.

(٣) صفوة التفسير للصابوني: ج ١ ص ١٢٦.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلْوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾^(١) قال في التفسير: ((فإن لم يعتزلوكم ويلقوا إليكم السلام) المهادنة والصلح (ويكفوا أيديهم) أي عن القتال (فخذوهم) أسراء (واقتلوهم حيث تقفتموهم) أي أين لقيتموهم (وأولئككم جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً) أي بيناً واضحاً^(٢)).

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٣) يقول ابن كثير: (أي كما يجتمعون لحربكم إذا حاربوكم، فاجتمعوا أنتم أيضاً إذا حاربتموهم وقاتلوهم بنظير ما يفعلون)^(٤). قال الإمام الثوري: (القتال مع المشركين ليس بفرض إلا أن تكون البداية منهم، فحينئذ يجب قتالهم دفعا، لظاهر قوله تعالى: (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)^(٥)).

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انتهوا فلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٦).

الحكم الشرعي لإخراج المحتلين من بلاد المسلمين

اتفقت كلمة الفقهاء المسلمين على اختلاف مذاهبهم، على وجوب القتال لدفع العدوان الواقع على بلاد المسلمين، وأن هذا الوجوب فرض عين على أهل البلاد التي احتلت، أو على وشك الاحتلال، فإن لم يحصل بهم الكفاية لرد

(١) النساء / ٩١.

(٢) تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٥٣٤. وفتح القدير للشوكاني: ج ١ ص ٤٩٦.

(٣) التوبة / ٣٦.

(٤) تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٣٥٦. وأحكام القرآن لابن العربي: ج ١ ص ١٠٢.

(٥) السير الكبير وشرحه: ١ ص ١٨٧.

(٦) البقرة / ١٩٣.

العدوان وجب القتال على من يليهم، ثم على من وراءهم، وهكذا حتى تحصل الكفاية ويُطرد العدو من بلاد المسلمين.

قال الإمام الكاساني: (إذا عمَّ النفير، بأن هجم العدو على بلد فهو فرض عين يفترض على كل واحد من آحاد المسلمين ممن هو قادر عليه)^(١). وجاء في حاشية ابن عابدين: (إن هجم العدو أي دخل بلدة بغتة، وهذه الحالة تسمى النفير العام... والنفير العام: أن يحتاج إلى جميع المسلمين)^(٢).

جاء في الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه؛ ما نصه: (الجهاد فرض كفاية ابتداء وإن لم يبدؤونا.. وفرض عين إن هجم العدو، فيخرج الكل، ولو بلا إذن، ويأثم الزوج ونحوه بالمنع). قال في الحاشية: (قوله: وفرض عين، أي على مَنْ يقرب من العدو، فإن عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يليهم حتى يفترض، على هذا التدريج، على كل المسلمين شرقاً وغرباً.. ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج، وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه).

وعن المرأة قال في الحاشية: (قوله: فيخرج الكل، أي كل من ذكر من المرأة، والعبد، والمديون، وغيرهم، قال السرخسي: وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا إذا أطاقوا القتال، فلا بأس بأن يخرجوا، ويقاوتوا في النفير العام، وإن كره ذلك الآباء والأمهات)^(٣).

قال في القوانين الفقهية: (ويتعين - أي يصبح الجهاد فرض عين - لثلاثة أسباب.. الثاني: أن يفجأ العدو بعض بلاد المسلمين فيتعين عليهم دفعه، فإن

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٩.

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ٣ ص ٣٤٢.

(٣) حاشية ابن عابدين: ج ٣ ص ٣٣٤-٣٤٢.

لم يقدروا لزم مَنْ قاربهم، فإن لم يستقل الجميع وجب على سائر المسلمين حتى يندفع العدو^(١).

قال الشربيني في شرحه على المنهاج: (الثاني من الحال - في جهاد - الكفار.. يدخلون بلدة لنا أو ينزلون على جزائر أو جبل في دار الاسلام، ولو بعيداً عن البلد، فيلزم أهلها الدفع بالممكن منهم، ويكون الجهاد حينئذ فرض عين، وقيل: كفاية... فإن أمكن أهلها تأهب أي استعداد لقتال، وجب على كل منهم الممكن، أي الدفع للكفار بحسب القدرة، حتى على فقير بما يقدر عليه، وولد، ومدين... بلا إذن من أبوين ورب مال... لأن دخولهم دار الإسلام خطب عظيم ولا سبيل إلى إهماله، فلا بد من الجد في دفعهم بما يمكن. وفي معنى دخولهم البلدة: ما لو أطلوا عليها، والنساء إن كن فيهن دفاع وإلا فلا يحضرن، ويجوز أن لا تحتاج المرأة إلى إذن الزوج...^(٢)).

قال في المغني: (إذا نزل الكفار ببلد تعين على أهله قتالهم ودفعهم)^(٣). قال في المحلى: (ولا يجوز الجهاد إلا بإذن الأبوين، إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين، ففرض على كل من يمكنه إعانتهم أن يقصدهم مغنياً لهم، أن الأبوان أم لم يأذنا، إلا أن يضيعا أو أحدهما بعده، فلا يحل له ترك من يضيع منهما)^(٤).

قال الشوكاني: (.. مع خشية استئصال الكفار لقطر من أقطار المسلمين... قد صار الدفع عن هذا القطر الذي خشي استئصاله واجباً على

(١) القوانين الفقهية لابن جزيء الغرناطي: ص ٩٧.

(٢) مغني المحتاج شرح منهاج الطالبين للشربيني الخطيب: ج ٤ ص ٢١٩.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ١٠ ص ٣٦٦.

(٤) المحلى لابن حزم: ج ٤ ص ٢٩٢.

كل مسلم، ومتحتماً على كل من له قدرة على الجهاد أن يجاهدكم بماله ونفسه^(١).

قال الصنعاني: (إن قيل: بر الوالدين فرض عين أيضاً، والجهاد عند تعيينه فرض عين، فهما مستويان! فلمَ وجبَ تقديمُ الجهاد؟ قلتُ: لأن مصلحته أعم، إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين، فمصلحته عامة مقدمة على غيرها)^(٢).

ثم يلاحظ أن العدو الكافر حين يحتل بلداً من بلاد المسلمين فإنه يصدق عليه أنه أقرب الكفار إلى المسلمين بدلالة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

ثم يلاحظ أيضاً أنه حين يحتل العدو بلداً للمسلمين يصبح هذا البلد المحتل هو أرض المعركة؛ فيحرم انسحاب المسلم من المواجهة، فيكون فاراً في الزحف، والفرار من الزحف من الكبائر الموبقات كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: [اجتنبوا السبع الموبقات] قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: [الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات]^(٤).

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: ج ٤ ص ٥٢٠.

(٢) سل السلام شرح بلوغ المرام: ٤ ص ٤٢.

(٣) التوبة / ١٢٣.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح: الحديث (٢٧٦٦).

التَّهْيُؤُ بِالْإِعْدَادِ وَالِاسْتِعْدَادِ فَرُضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

يجب على كل مسلم أن يعرف حال حاكمه؛ لأنه محكوم به؛ لما يترتب على ذلك من أحكام شرعية كثيرة في حقه، ومن تلكم الأحكام ما هو فرض عين متعلق بكل فرد مسلم بعينه، ومنها ما هو فرض كفاية متعلق بالجماعة، فهو متعلق الواجب الواقع على الجماعة بوصفها الجماعي، وينظر الفرد حاله في الجماعة من خلاله بوصفه جزءاً منها بقصد إتمامه وإنجازه عملاً.

ولما ظهر أن الحاكم اليوم في بلدنا (العراق) وفي مثله من بلاد المسلمين هو الكافر المحتل حيث اجتاحت البلاد بقواته العسكرية وهو يحاول السيطرة عليها وفرض هيمنته على أهلها، وقد أدرك الواعون من أهل الاسلام أنه قد حلت بهم هزيمة معركة واستشرفوا على معارك أخرى، فتعين عليهم أن يعالجوها بما يؤدي إلى اضطراب العدو وإقلاقه، حتى يخرج بإذن الله تعالى من بلادهم.

وفي هذه الحال لا بد من ملاحظة ثلاثة أمور في التهيؤ والاستعداد:

الأول: تقريرُ أنهم أُمَامٌ تَحَدُّ كَبِيرٌ، وهزيمة أُمَامٍ عَدُوٍّ في معركةٍ، لا نهاية الحياة، فِيلْجَأُوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِيُنْزِلَ عَلَيْهِمْ صَبْرًا، وَيَسْأَلُونَهُ أَنْ يَبْدِلَ ضَعْفَهُمْ قُوَّةً، وَهَزِيمَتَهُمْ نَصْرًا. وما على المسلمين إِلَّا لَمَمَةُ الْجَرَاحَاتِ لِمَدَاوِئِهَا، وَالْبَحْثُ عَنِ الثَّغَرَاتِ لِسُدِّهَا، وَالنَّظَرُ فِي الْأَسْبَابِ لِتَوَدِّيْ مَسَبِّبَاتِهَا.

الثاني: الْبَرَاءَةُ مِنَ الْغَازِيْنَ، وَالْحَذَرُ مِنْ مَوَالِيَتِهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ

(١) المائدة / ٥٧. (٢) المائدة / ٥١. (٣) آل عمران / ٢٨.

يَتَوَلَّاهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ^(١)، فالحذرُ كل الحذرِ من مُدَاهَنَةِ الكافرين المحتلّين أو الاتصال بهم على سبيلِ المُعَاوَنَةِ والرِّضَا، لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^(٢).

قال الطبري رحمه الله: (وهذا نهى من الله عزَّ وجلَّ للمؤمنين أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً؛ ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً؛ توالونهم على دينهم، وتظاهرونها على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك فقد برئ من الله، وبرئ الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر) ^(٣) إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ فَتُخَافُونَهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فتظهروا لهم الولاية بالسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل^(٣).

الثالث: بعد التهيؤ النفسي والاستعداد بالثقة بالله عزَّ وجلَّ، فإنه يجبُ على المسلمين التصدي للعدوِّ بِأَعْمَالٍ بقصدِ إِعَادَةِ الثِّقَةِ إِلَى نفوسِ المسلمين جميعاً، فيقومُ أهلُ الحلِّ والعقد أو الواعون والنابهون بالتخطيط لإجراءاتٍ عَمَلِيَّةٍ تعيُدُ للأمةِ الثقةَ بنفسها، عن طريق ممارسة العمل الواثق من نصرِ الله عزَّ وجلَّ للمؤمنين؛ لِمَحْوِ أيِّ أثرٍ يمكن أن تكون الهزيمة قد خلّفته في نفوسِ المسلمين. والحبّة على ذلك فعلُ النبي ﷺ في معركة أُحد، فبعد أن هُزِمَ المسلمون في هذه الغزوة، وانصرف المشركون عائدين إلى بلادهم، قرَّرَ النبي ﷺ القيامَ بمناورةٍ سياسيّةٍ عسكريّةٍ يُنسيّ المشركين بها طعمَ الانتصار، ويجدّد في

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: مج ٣ ج ٣ ص ٣٠٩، تفسير الآية (٢٨) من سورة آل عمران.

نفوس المسلمين الثقة بنصر الله؛ ويُجَلِّي الهدفَ بما يوضحُ مشروعَ المسلمين في الحياة، بأنَّهم أصحابُ رسالةٍ وحملةُ دعوةٍ إلى الناس، ولهم طريقةٌ في ذلك هي طريقة الجهاد في سبيل الله، بقصد إعلاء كلمة الإسلام، وتحطيم سبيل الكافرين، وليوجد في قلوب الكافرين الهيبة للمؤمنين.

يقول ابن هشام^(١): (وَكَانَ يَوْمٌ أَحَدُ يَوْمِ السَّبْتِ، لِلنَّصَفِ مِنْ شَوَّالٍ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ يَوْمَ الْأَحَدِ لَسِتْ عَشْرَةَ لَيْلَةً مَضَتْ مِنْ شَوَّالٍ، أَذِنَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ بِطَلَبِ الْعَدُوِّ، فَأَذَنَ مُؤَذِّنُهُ: [أَنْ لَا يَخْرُجَنَّ مَعَنَا أَحَدٌ إِلَّا أَحَدًا حَضَرَ يَوْمَنَا بِالْأَمْسِ].. وَإِنَّمَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُرْهَبًا لِلْعَدُوِّ وَلِيُبَلِّغَهُمْ أَنَّهُ خَرَجَ فِي طَلَبِهِمْ لِيُظَنُّوا بِهِ قُوَّةً! وَأَنَّ الَّذِي أَصَابَهُمْ لَمْ يُوْهِنْهُمْ عَنْ عَدُوِّهِمْ.. فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَهَى إِلَى حَمْرَاءِ الْأَسَدِ، وَهِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ... فَأَقَامَ بِهَا الْاِثْنَيْنِ وَالْثَلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ).

وهكذا حقق النبي ﷺ ما أرادَهُ من غزوة حمراء الأسد، فقد كان المشركون قد عزموا على العودة إلى المدينة للقضاء على المسلمين، ولكن خروج المسلمين لمطاردتهم جعلهم يغيرون رأيهم. فقد جاء في سيرة ابن هشام: (أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، لَمَّا انْصَرَفَ يَوْمَ أُحُدٍ أَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَسْتَأْصِلَ بِقِيَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ: لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ حُرِبُوا- سَلُّوا وَنَهَبُوا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ قِتَالٌ غَيْرَ الَّذِي كَانَ، فَارْجِعُوا. فَارْجِعُوا).

قال مُحَمَّدٌ خَيْرٌ هَيْكَلٍ: (وعلى آية حال، فإن ما يجبُ على المسلمين أن يقوموا به إذا ما نزلت بهم هزيمة أن يُضَمَّدُوا جراحهم، ويتحاملوا على أنفسهم، ويظهرُوا الجَلَادَةَ للعدوِّ ما أمكنهم، وأن يعودوا على صفوفهم فيلُمُوا

(١) السيرة النبوية لابن هشام: ج ٣ ص ١٧٣-١٧٤.

شَعْنَهَا، وَإِلَى قُوَّتِهِمْ فَيَعِيدُوا بِنَاءَهَا، وَالْأَسْبَابِ تِلْكَ الْهَزِيمَةُ فَيَتَجَنَّبُوهَا، وَلِيُوطِّنُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى الثَّأْرِ لِلْحَقِّ وَاسْتِرْدَادِ هَيْبَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَقْرَبِ فُرْصَةٍ تَسْنَحُ لَهُمْ، وَلِيَقَاوِمُوا أَيَّ شَعُورٍ يُرَاوِدُهُمْ بِالْإِسْتِسْلَامِ إِلَى رُوحِ الْهَزِيمَةِ، وَلِيَتَّقُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْأَعْلَوْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ، مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١) (٢).

الثَّبَاتُ فِي الْمَعْرَكَةِ لَا الْفَرَارُ إِلَّا بِقَصْدِ التَّكْرَارِ

والثبات في المعركة من الواجبات الشرعية وأن لا يتخوف المسلم جموع العدو وكثرته، أخرج الإمام مالك في الموطأ أن أبا عبيدة بن الجراح كتب إلى عمر بن الخطاب يذكر له جموعاً من الروم وما يتخوف منهم، فكتب إليه عمر: [أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ مَهْمَا يَنْزِلُ بَعْدَ مُؤْمِنٍ مِنْ مَنْزِلٍ شِدَّةٍ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ بَعْدَهَا فَرَجًا، وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٣) .

أما أنه لا بد من الثبات في المعركة وجوباً شرعياً، فلقله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤) قال القرطبي: (أمر بالثبات عند قتال الكفار كما في الآية قبلها النهي عن الفرار عنهم، فالتقى الأمر والنهي على سواء. وهذا تأكيد على الوقوف للعدو والتجلد له)^(٥).

(١) آل عمران / ١٣٩.

(٢) الجهاد والقتال في السياسة الشرعية: ج ٣ ص ١٥٧٠-١٥٧١.

(٣) آل عمران / ٢٠٠.

(٤) الانفال / ٤٥.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ج ١٠ ص ٣٨.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾^(١). قال ابن العربي: (قول: إذا تدانيتُم وتعانيتُم فلا تفروا عنهم، ولا تعطوه أَدْبَاركم، حرم الله ذلك على المؤمنين حين فرض عليهم الجهاد وقتال الكفار)^(٢).

ثم يحرم على المسلمين أن يكون للكافرين عليهم سبيل قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٣) والمعنى: أن الله لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلًا يمحُو به دولة المؤمنين، ويذهب آثارهم ويستبيح بيضتهم إلا في حال أن يتَوَاصَوْا بالباطل، ولا يتتاهَوْا عن المنكر، ويتقَاعَدُوا عن التوبة، فيكون تسليطُ العدو من قبلهم بسببِ تقصيرهم لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٤).

ومن هنا يجب على المسلمين أخذ الحذر أن يكون عليهم سبيل الكافرين، أي طريقة عيشهم وسلطانهم، فيجب عليهم أن ينفروا جماعات متفرقات أو جيش كثيف، لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾^(٥)

فقوله: (ثبات) معناه جماعات متفرقات، وهو كناية عن السرايا، وهي العصابة من الناس من ثلاثة إلى عشرة. وأما قوله (جميعاً) فمعناه الجيش الكثيف. قاله ابن عباس وغيره^(٦).

(١) الانفال / ١٥.

(٢) أحكام القرآن: ج ٢ ص ٨٣٢.

(٣) النساء / ١٤١.

(٤) الشورى / ٣٠.

(٥) الانفال / ٧١.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٤٥٣. وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم الرازي.

الطَّرِيقَةُ فِي الثَّبَاتِ وَجِهَادِ الْعَدُوِّ

يعرفُ المطلوبُ ديناً من المكلف في الحياة الدنيا بمعرفة الواجب في الشرع والواقع في الخلق والعلاقة بينهما على مقتضى الحال وبالمفهوم عند علماء أصول الفقه، معرفة الواقع كما هو ومعرفة ما يجب فيه بوصفه حكماً شرعياً والممكن منه بصفة فتوى في قضيته. والقضية هنا أن المسلم في حال إحاطة العدو به في الحرب، فرداً كان أو جماعةً، حتى لا يبقى له أو لهم حيلة مع العدو؛ وهي الحال التي لا سبيلَ للمسلم فيها إلا أخذُ أمرين:

الأول: أن يفاوضَ العدوَّ على عهدٍ وميثاق؛ أي على عهدِ ذِمَّةٍ يُعطي بنفسه مُستأمنًا؛ سواءً كان العهدُ عهدَ أمانٍ للفرد أو هُدنةً، فإنه في كلتا الحالتين في حكم الأسير.

والأمرُ الثاني: أن يرفضَ التفاوضَ ويقاومَ حتى الموتِ أو يحيط به العدوُّ فيأخذه أسيراً لا محالة. وإن كانوا جماعةً، فإنهم في حكم الأسرى إذا اجتاحتهم العدوُّ واحتلَّ بلادهم لا محالة. والمعركة لا تنتهي فهي كر وفرٌّ.

وينطبقُ الأمرُ الثاني على حالِ المسلمين اليومَ كما هو مشاهدٌ في فلسطين وأفغانستان والشيشان والعراق وغيرها من بلاد المسلمين، حيث اجتاحت الكافرُ المستعمر بلادَ المسلمين بالقوَّة واحتلَّها بالجيوش، هذا من جهةٍ فهم الواقع في المسألة، أي الواقع في الخلق.

أما من جهةٍ فهم الواجب في الشرع؛ أي المطلوب الشرعي في هذا الواقع؛ فإن القيامَ على الكفارِ ومنعهم والاستبسالَ في صدِّهم بما يسعُ حال المسلم واجبٌ شرعي، كلٌّ حسبَ طاقته، وكلٌّ بوصفه جزءاً من جماعة المسلمين وأمة الإسلام. ولكلٌّ مقامٍ ما يناسبه من الأحكام بحسب أسبابه

وشروطه وموانعه. فالسؤال: أي الأمرين يجب أو يجوز له اتخاذُه في حال الاضطرار أو الاختيار: القتال حتى الموت، أو الوقوع في الأسر؟
والجواب: أن للمسلم في كل الأحوال أن يأخذ بالعزيمة ويقايل حتى الموت؛ مع علمه أن العدو قد أحاط به ولا قبل له بدفعه، فمع أن القتل محقق في حال المقاومة العنيفة الجماعية؛ أي المقاومة الجهادية؛ فالقتال حتى تحقق النصر في الكر أو الموت في المعركة هو الأصل المطلوب شرعاً، وهو العزيمة. ويجوز له أن يأخذ بالرخصة فيستأمن، ويقع في الأسر إذا كان يرجو في استسلامه الخلاص من القتل، راجياً بذلك أن يعيد الصولة على العدو عندما تسنح له الفرصة منهم.

والحجة في كلا الأمرين، إقرار الرسول ﷺ لفريقي الصحابة من أصحاب الرجيع رضي الله عنهم جميعاً؛ من استسلم منهم ومن قاتل حتى الموت، فلم يُكْرَ عليه الصلاة والسلام على أي من الفريقين، فكان ذلك إقراراً بمشروعية هذا التصرف أو ذاك حين يحيط الكافر بالمسلمين، ولا سبيل لهم على الخروج من دائرته أو إحاطته.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (بعث رسول الله ﷺ عشرة عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت، فنفرُوا لهم هذيل بقرية من مائة رجل رام، فلما أحس بهم عاصم لجأوا إلى قردد، فقالوا لهم: انزلوا فأعطوا بأيديكم ولكم العهد والميثاق أن لا نقتل منكم أحداً. فقال عاصم: أمّا أنا فلا أنزل في ذمة كافر. فرمَوْهم بالنبل فقتلوا عاصماً في سبعة نفر، ونزل إليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق، منهم خبيب وزيد بن الدثنة ورجل آخر، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، فقال الرجل الثالث: هذا أول الغدر، والله لا أصحبكم إن لي بهؤلاء لأسوة. فجرّوه فأبى أن يصحبهم فقتلوه. فلبث خبيب أسيراً حتى

أَجْمَعُوا قَتْلَهُ، فَاسْتَعَارَ مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا فَلَمَّا خَرَجُوا بِهِ لِيَقْتُلُوهُ قَالَ لَهُمْ خُيِّبْ: دَعُونِي أَرْكُعَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ تَحْسَبُوا مَا بِي جَزَعًا لَرِدْتُ.. (الحديث^(١)).

وفي فقه هذا الحديث قال المنذري: (وفيه - أي من العلم - أنه جائز أن يستأمن المسلم. وقال بعضهم: لا بأس أن يأبى؛ كما فعل عاصم^(٢)). وقال الخطابي: (وفيه من العلم: أن المسلم يُجَالِدُ العدوَّ إذا أُرْهِقَ، ولا يستأسر له ما قَدَرَ على الامتناع منه)^(٣).

وقال ابن حجر: (وفي الحديث: أن للأسير أن يمتنع عن قبول الأمان، ولا يمكن من نفسه ولو قُتِلَ؛ أَنْفَةً من أنه يجري عليه حكم كافر، وهذا إذا أراد الأخذ بالشدة، فإن أراد الأخذ بالرخصة له أن يستأمن. قال الحسن البصري: لا بأس بذلك. وقال سفيان الثوري: أكره ذلك)^(٤).

وقال ابن قدامة: (وإذا خشي الأسير فالأولى له أن يُقَاتِلَ حتى يُقْتَلَ، ولا يسلم نفسه للأسير، لأنه يفوز بثواب الدرجة الرفيعة ويسلم من تحكّم الكفار عليه بالتعذيب والاستخدام والفتنة، وإن استأسر جاز مستدلاً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة أهل الرجيع) ثم قال: (فعاصم أخذ بالعزيمة، وخبيب وزيد أخذاً بالرخصة، وكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم)^(٥).

(١) رواه أبو داود في السنن: كتاب الجهاد: باب في الرجل يستأسر: الحديث (٢٦٦٠). والبخاري في

الصحيح: كتاب المغازي: غزوة الرجيع: الحديث (٤٠٨٦) بلفظ أطول منه.

(٢) مختصر سنن أبي داود: كتاب الجهاد: في الرجل يستأسر: الحديث (٢٥٤٥): ج ٤ ص ٩.

(٣) معالم السنن لأبي سليمان الخطابي: ج ٤ ص ٩: شرح الحديث (٢٥٤٥).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: كتاب المغازي: شرح الحديث (٤٠٨٦): ج ٧ ص ٤٨٩.

(٥) المغني لابن قدامة المقدسي: مسألة: لا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين ومباح له أن يهرب: ج ١٠ ص ٥٥٣.

قال ابن الملقن في شرح المنهاج: (فَمَنْ قُصِدَ! دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُمْكِنِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قُتِلَ، أَيْ سِوَاءَ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً سَلِيمًا أَوْ أَعْمَى وَأَعْرَجَ، وَلَا تَكْلِيفَ عَلَى الصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ، وَإِنْ جَوَزَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَسْلِمَ، لِأَنَّ الْمَكَافَحَةَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ اسْتِعْجَالٌ لِلْقَتْلِ، وَالْأَسْرُ يَحْتَمَلُ الْخِلَاصَ)^(١).

أما بالنسبة للمرأة؛ فقال الشربيني: (وَأَمَّا الْمَرْأَةُ، فَإِنْ عَلِمَتْ امْتِدَادَ الْأَيْدِي إِلَيْهَا بِالْفَاحِشَةِ فَعَلَيْهَا الدَّفْعُ وَإِنْ قُتِلَتْ، لِأَنَّ الْفَاحِشَةَ لَا تَبَاحُ عِنْدَ خَوْفِ الْقَتْلِ. وَإِنْ لَمْ تَمْتَدَّ الْأَيْدِي إِلَيْهَا بِالْفَاحِشَةِ الْآنَ، وَلَكِنْ تَوَقَّعْتُهَا بَعْدَ السَّبْيِ، احْتَمَلَ جَوَازُ اسْتِسْلَامِهَا، ثُمَّ تَدْفَعُ إِذَا أُريدَ مِنْهَا)^(٢).

ما تقدّم هو الحكم الشرعي لتحقيق مراد الشارع على أحد الوجهين أو السبيلين باستسلام الفرد المسلم بنية الخلاص أو الأفراد المسلمين للعدو بأمان أنفسهم حين يحيط بهم، أو أن يقاتل المسلم حتى يقتل أو يقع بالأسر. ووجه ثالث: له أن يستسلم إذا ترجّح عنده الخلاص، فيستأمن بنية ادّخار القوة لفرصتها السانحة. وعلى كل حال فإن الأصل أن يقاتل المسلم مجاهدًا عدوّه ما وسعته الحال، وإلا فالنقطة وإظهار الاستسلام بالوقوع بالأسر حتى يتمكن بخلاصه من القتل أن يعيد الكرّة عليهم بإذن الله.

(١) عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج: كتاب السير: ج ٤ ص ١٦٨٢.

(٢) مغني المحتاج شرح المنهاج: ج ٤ ص ٢١٩.

مُغَادَرَةُ الدِّيَارِ خَوْفًا مِنَ الْمَوْتِ

الخوف شعورٌ فطريٌّ في الإنسان وأصله حبُّ البقاء والتخوف في غير محله مكروه يُذل الإنسان ويشقيه، والحذر واجب شرعي، والتحفز لصون الكرامة بالمحافظة على العرض والوجاهة والاستقامة على الطريقة أمر مطلوب وواجب في الشرع. وعلى هذا فإن الخروج من الديار بعد أن قصد الكفار وأعوانهم من الظلمة البلاد وجاسوا خلالها التشريد والقتل والفساد أمر نظر فيه العلماء واختلفوا فيه على رأيين، كلاهما يحرم الفرار والخروج من الديار خوف الموت، لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(١).

أما الرأي الأول فقال ابن عطية: (إنما اللازم من الآية أن الله تعالى أخبر نبيه محمداً ﷺ إخباراً في عبارة التنبيه والتوقيف عن قوم من البشر خرجوا من ديارهم فراراً من الموت، فأماهم الله تعالى ثم أحياهم؛ ليروهم وكل من خلف من بعدهم أن الإمامة إنما هي بيد الله تعالى لا بيد غيره، فلا معنى لخوف خائف، ولا لاغترار مغتر. وجعل الله هذه الآية مقدمة بين يدي أمره المؤمنين من أمة محمد ﷺ بالجهاد. هذا قول الطبري، وهو ظاهر رصف الآية)^(٢).

والرأي الآخر: قال الكيا الطبري: (ولا نعلم خلافاً أن الكفار أو قطاع الطريق إذا قصدوا بلدة ضعيفة لا طاقة لأهلها بالقاصدين، فلهم أن يتتحوا من بين أيديهم، وإن كانت الآجال المقدرة لا تزيد ولا تنقص... ثم قال: ولعله إن

(١) البقرة / ٢٤٣.

(٢) المحرر الوجيز: ج ١ ص ٣٢٨. وتفسير الطبري: ج ٥ ص ٤١٤-٤١٩. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٤ ص ٢١٠.

فر ونجا يقول: إنما نجوتُ من أجل خروجي عنه، فيسوء اعتقاده. وبالجمله فالفرار منه ممنوع لما ذكرناه - أي لما يسوء به الاعتقاد-، ولما فيه من تخليه البلاد؛ ولا تخلو من مستضعفين يصعب عليهم الخروج منها، ولا يتأتى لهم ذلك ويتأذون بخلو البلاد من المياسير - الأقوياء والأغنياء وأهل الشدة والفتوة والنشاط وغيرهم من الشجعان وأهل العلم والأدب - الذين كانوا أركاناً للبلاد ومعونة للمستضعفين^(١).

وكيف يخرج من فيه القدرة والقوة والنشاط وتحمل المسؤولية والبلد اليوم يعيش أهله تحت وطأة الكافر المحتل وأعوانه الذين آووه ونصروه على أهل بلدهم وأوقعوا في البلاد الفساد وفي العباد القتل والتشريد. وفي حديث علي عليه السلام يقرؤه من صحيفته، قال: قال رسول الله ﷺ [لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ] ^(٢). والمحدث بكسر الدال هو من يأتي بفساد في الأرض، ومَنَارُ الأرض بفتح الميم علامات حدودها. قال الإمام النووي في الشرح: (قوله: (عليه لعنة الله...)) الخ: هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا، قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبائر لأن اللعنة لا تكون إلا في كبيرة، ومعناه أن الله تعالى يلعنه، وكذا يلعنه الملائكة والناس أجمعون، وهذا مبالغة في إبعاده عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد... وليست هي كل لعنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد والله أعلم^(٣).

(١) أحكام القرآن للكلبي الطبري: ج ١ ص ٢٢٠. والجامع لأحكام القرآن: ج ٤ ص ٢١٤.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الأضاحي: الحديث (١٩٧٨/٤٣) وما بعده.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٩ ص ١٥٠: كتاب الحج: باب (٨٥) شرح الحديث: (١٣٧٠/٤٦٧).

وعلى هذا فإنه يحرم على القادر المؤهل في دفع العدو الخروج من الديار إلا إذا خاف على عرض يقدر على إنقاذهم وتجنبيهم الفتنة، على أن يرجع ويعمل في الوسط الجماعي حسب طاقته وأهليته في مقاومة العدو وإخراج المحتل. وأن يكون عمله في جماعة بفكرة؛ فكرة شرعية وفكر فني يحكمها علماء الشريعة ويعلمها أهل الاختصاص في فن الحرب وخططه، ويشترك الاثنان في السياسة. وكما سيأتي بيانه.

سَبِيلُ مُعَالَجَةِ الْعُدْوَانِ

قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١) قال في التفسير: (هذا خطاب لأمة محمد ﷺ بالقتال في سبيل الله، في قول الجمهور، وهو الذي ينوى به أن تكون كلمة الله هي العليا. وسبل الله كثير فهي عامة في كل سبيل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢) .

قال الإمام مالك: (سبل الله كثيرة، وما من سبيل إلا يقاتل عليها أو فيها أو لها، وأعظمها دين الإسلام، لا خلاف في هذا)^(٣). وقال النحاس: (وقاتلوا) أمر من الله تعالى للمؤمنين أن لا تهربوا كما هرب هؤلاء^(٤).

والأمر للقيام في مواجهة تحديات الاحتلال بالدعوة إلى سبيل الله بالسياسة والفتنة، أو بالمال والعيال، أو بالقوة والقتال لا يستقيم الأمر في ذلك كله إلا

(١) البقرة / ٢٤٤.

(٢) يوسف / ١٠٨.

(٣) المحرر الوجيز: ج ١ ص ٣٢٩. الجامع لأحكام القرآن: ج ٤ ص ٢١٩. المدونة الكبرى في فقد الإمام

مالك: ج ٦ ص ٩٨.

(٤) اعراب القرآن: ج ١ ص ٣٢٤.

بجماعة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِيَارٍ﴾ (١) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢). فلا بد لهذا العمل في الميدان الجهادي القتالي أو السياسي من جماعة من أهل الفتوى المؤهلين بالعلم والخبرة والدراية، ليرشدوا الأمة إلى خير العمل، ويمنعوا السبيل للكافرين على المؤمنين.

قال القرطبي: (من في قوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ للتبعض، ومعناه: أن الأمرين يجب أن يكونوا علماء، وليس كل الناس علماء، وقيل: لبيان الجنس، والمعنى: لتكونوا كلكم كذلك) (٣).

قال البيضاوي: (من للتبعض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية، ولأنه لا يصلح له كل أحد، إذ للمتصدّي له شروط لا يشترك فيها جميع الأمة، كالعلم بالأحكام ومراتب الاحتساب وكيفية إقامتها والتمكن من القيام بها، خاطب الجميع وطلب فعل بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه رأساً أثموا جميعاً) (٤). أي إذا أقامه بعضهم فتم العمل، رفع الحرج عن الباقيين، وهكذا كل ما هو من فروض الكفاية.

وعلى هذا اتفق العلماء على وجوب وجود هذه الجماعة المنظمة من أهل العلم والاحتساب والشجاعة والإقدام ولقوله تعالى أيضاً: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقاتِلَ فِي

(١) سبأ / ٤٦.

(٢) آل عمران / ١٠٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ج ٤ ص ١٦٥.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ج ١ ص ١٧٣-١٧٤.

سَبِيلَ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانًا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ. وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلَكًا^(١) ولحديث عبدالله بن مسعود في الفرقة الناجية حيث جاء فيه: [نَجَى مِنْهَا ثَلَاثَةٌ وَهَلَكَ سَائِرُهَا]. وحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذُوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مَنْ يَنْكُحُ أُمَّهُ عِلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ. وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً] قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: [مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي]^(٢).

فقال العلماء: بأنه لا تعارض بين هذين النصين لأن كل واحد تناول حال المسلمين في السلطان والتمكين من جهة غير الجهة الأخرى في تعاملهم للقيام ضد عدوهم بين عزمة بالقوة أو عزمة بالمدارة والأناة.

١. قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (إِنَّ تِلْكَ الْفِرْقَ إِنْ عُدَّتْ هُنَا ثَلَاثًا، فَإِنَّمَا عُدَّتْ هُنَاكَ وَاحِدَةً لِعَدَمِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي أَصْلِ الْاِتِّبَاعِ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ عَدَمِهَا، وَفِي كَيْفِيَّةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ خَاصَّةً. فَهَذِهِ الْفِرْقُ لَا تَتَفَايَ صِحَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ فِي مِلَّتِنَا بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَرَاتِبَ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ بِالْيَدِ؛ وَهُمْ الْمُلُوكُ وَالْحُكَّامُ وَمَنْ أَشْبَهُهُمْ - أي من أهل القوة والشجاعة والنشاط -.

(١) البقرة / ٢٤٧.

(٢) رواه الترمذي في الجامع: كتاب الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة: الحديث (٢٦٤١)، وقال: هذا حديث مُفسَّرٌ غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدِرُ بِاللِّسَانِ كَالْعُلَمَاءِ وَمَنْ قَامَ مَقَامَهُمْ.
وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا بِالْقَلْبِ، إِمَّا مَعَ الْبَقَاءِ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى
الْهَجْرَةِ، أَوْ مَعَ الْهَجْرَةِ إِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا، وَجَمِيعُ ذَلِكَ خِصْلَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ خِصَالِ
الْإِيمَانِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: [لَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ
مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ].

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّنَا عَدُوُّ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثًا
بِاعْتِبَارٍ، وَعَدُّهَا وَاحِدَةً بِاعْتِبَارٍ آخَرَ^(١).

٢. قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: (إِنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْهُمْ
شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَّادٌ وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ
عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنَ الْخَيْرِ)^(٢).

٣. قَالَ الشَّيْخُ الْعَبِيدِي: (إِنْ دَوَّاعَكُمْ - أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ ! - آيَتَانِ كَرِيمَتَانِ مِنْ
سُورَةِ (آلِ عِمْرَانَ) تَجِدُونَهُمَا مُتَعاقِبَتَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَمِنْهُمَا يَتَوَلَّدُ الْمَطْلُوبُ،
كَالْمُقَدَّمَتَيْنِ فِي الشَّكْلِ الْمُنطِقِيِّ تَلْزِمُ مِنْهُمَا نَتِيجَةٌ. فَأَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَقَوْلُهُ جَلَّ
ثَنَاهُ ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَوْلُهُ عَزَّتْ
أَسْمَاؤُهُ: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

فدواؤكم الوحيد - أيها المسلمون ! - :

١. أَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الْخَلِيفَةِ الْعُظْمَى (أَيَّ فِي حَالٍ وَجُودِهَا، وَفِي حَالِ
غِيَابِهَا لِإِيجَادِهَا).

٢. أَنْ تَوَلَّفُوا مِنْكُمْ لَتِلْكَ الْغَايَةِ الْمُقَدَّسَةَ جَمْعِيَّةً كُبْرَى اقْتِدَاءً بِنَبِيِّكَ الْآيَتِينَ
الْكَرِيمَتَيْنِ وَاهْتِدَاءً^(٣).

(١) فِي كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ: ج ٢ ص ٤٢٠: فَصْلُ: الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ.

(٢) الْمَنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَاجَّاجِ: مَج ٧ ص ٧١: شَرْحُ الْحَدِيثِ [لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ]: بَاب (٥٣).

٤. يقول هيكل: (تسود الحضارة التي صورها القرآن العالم إذا قام جماعة من العلماء يدعون إليها على طريقة علمية بعيدة عن الجمود والتعصب، فهذه الحضارة تخاطب العقل والقلب، وتكفل إقبال الناس من كل الأمم عليها إقبالاً لن تستطيع مطامع أصحاب المطامع صدّه، ولا يطلب من هؤلاء العلماء إلا أن يكونوا مؤمنين حقاً)^(١).

وخلاصة القول: إن العمل لنهضة الأمة بإخراج الاحتلال أولاً من بلادنا بالفكرة والقوة، وبالسياسة والحرب، والتهيؤ للتمكين لدين الأمة في الأرض هو العمل الصحيح الصائب الذي وصانا الله به في كتابه وسنة رسوله ﷺ فيجب أن تتوحد الجهود في ذلك وتشد العزائم وتنظم الطاقات ويوضع كل جهد في مكانه بإمارة واحدة قدر الإمكان وصولاً إلى الخلاص التام فحال المعركة كراً وفرّاً، ويوم لك ويوم عليك، والتوفيق يتيسر بتهيئة الأسباب من رب العالمين ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢). وفي الحديث عن علي قال: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَكَلَّفُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعَ الْعَمَلَ؟ قَالَ: [اْعْمَلُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾^(٣)].^(٤)

٨/ رمضان/ ١٤٢٨ من الهجرة

(١) ينظر: جنايات الانكليز على البشر عامة وعلى المسلمين خاصة.

(٢) مُحَمَّدٌ حَسِينٌ هَيْكَلٌ، حَيَاةُ مُحَمَّدٍ ﷺ: كيف تقوم الحضارة الإسلامية في عالمنا الحاضر: ص ٥٤٧.

(٣) التوبة / ١٠٥.

(٤) الليل / ٥-٧.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب التفسير: السورة (٩٢): الحديث (٤٩٤٩).

مقالات

تناقضات ترك العراق للعراقيين صناعة الوهم وتسويق

د.رافع الفلاح*

من بين أهم الشعارات التي خاض بها الرئيس الأميركي (باراك أوباما) معركة الانتخابات الرئاسية قبل نحو عامين؛ شعار الانسحاب من العراق في سقف زمني محدد بستة عشر شهرا. وفي خطاب تنصيبه يوم العشرين من يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩، أكد (أوباما) التزامه بما وعد به ناخبه وسعيه الجدي لسحب قواته من العراق وتركه لأهله .

ومن المؤكد أن مجرد تفكير الإدارة الأمريكية بالانسحاب من العراق (سواء كان حقيقة أم أوهام) هو انجاز يحسب للمقاومة العراقية وليس لأي أحد آخر، فالإستراتيجية الأمريكية يوم احتلال العراق عام ٢٠٠٣م لم تكن تنطوي على أي إشارة بالانسحاب، بل كانت كل تفاصيلها ومضامينها تؤكد أن الولايات المتحدة ماضية في تأسيس ركائز تأبيد الاحتلال ووضع العراق تحت الانتداب الأمريكي طويل الأمد، واستعمال العراق كرأس جسر ثابت (وفقا للأدبيات العسكرية) للعبور عليه باتجاه تشكيل المنطقة كلها وفقا للرؤية الأمريكية - الصهيونية، وهو ما ظهر في الأدبيات السياسية الأمريكية والغربية تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد).. لكن هذا المشروع لم تكن

* كاتب ومحلل سياسي

له فرصة للحياة على أرض الواقع برغم كل الإمكانيات التي تم تهيئتها، إذ سرعان ما اصطدم مع المقاومة العراقية التي لم تكن في حسابات المحتلين وأعوانهم، والتي استطاعت إفشال هذا المشروع وتبديد جهود اجتياح المنطقة كلها وإعادة تشكيلها سياسيا وثقافيا واجتماعيا وجغرافيا، سواء بقوة السلاح أو بحيل السياسة أو بالفوضى الخلاقة على حد تعبير وزيرة خارجية أمريكا السابقة (كوندوليزا رايس).

وهكذا، فإن اعتقاد البعض أن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) هو الذي قرر سحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق، يبدو اعتقادا غير منصف، ويتجاهل حقيقة أن المقاومة العراقية قد أسقطت إستراتيجية احتلال العراق وتحويله إلى منصة وثوب إلى دول المنطقة الأخرى، كما يتجاهل انكشاف حقائق الخسائر والكلف الهائلة التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق وقد كانت تراه نزهة وفرصة للثراء واستعراض القوة وابتزاز الآخرين فقط .. فكل هذه الحقائق وغيرها كشفت حقيقة القوة الأمريكية والجيوش التي لا تقهر والتفوق التكنولوجي الذي يحسم الحروب لصالح أمريكا، وقد دل سقوط الاستراتيجيات الأمريكية العديدة التي استعملت للسيطرة على العراق، عن جانب من خديعة التفوق الذي كانت الولايات المتحدة تدعيه في نظرتها وسياساتها إزاء الشعوب والقوى في العالم، فضلا عن كون احتلالها العراق وممارساتها الإجرامية ضد شعبه، قد بين بوضوح زيف تشدق الولايات المتحدة الأمريكية بقيم الديمقراطية والعدالة والحقوق والمساواة والبناء واحترام البشر، التي ظلت تتحدث عنها لعقود عديدة وتستعملها كورقة من أوراق سياستها في النيل من الآخرين .

قراءة في إستراتيجية أوباما

حتى من قبل أن يدخل البيت الأبيض في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩م، كان الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) يدرك أن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تغير في مسار وطبيعة سياستها (طبعاً من دون أن تغير أهدافها)، فقد وجد وفريق إدارته أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استعملت في ظل إدارة بوش السابقة (على الأقل) كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية في معالجة قضايا الصراع في العالم والحرب على ما تسميه (الإرهاب) بخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لكنها لم تتجح أبداً في جعل العالم (ملك قبضتها) وفي متناول قدراتها على تغيير الاتجاهات والسياسات بما يتناسب ومصالحها، فضلاً عن فشلها (باعتراف كل أجهزتها الأمنية) في تحقيق أعلى مستوى من الأمان والحماية الذاتية، وبدلاً من ازدياد أصدقاء أمريكا ازداد الأعداء، وزادت الفجوة بينها وبين كل دول العالم بما فيها الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة حليفاً جيداً لها، لذلك كان لابد لأمريكا بعد حقبة من الخيبات والخسارات المتتالية طوال ثماني سنوات من حكم الجمهوريين بزعامة (جورج دبليو بوش) أن تجد لسياساتها قناعاً جديداً، فكان (قناع التغيير) الذي صار العلامة المميزة لحملة باراك أوباما وحزبه الديمقراطي في الوصول إلى البيت الأبيض، وقد استهوى هذا القناع الغالبية العظمى من الأمريكيين، المهووسين أصلاً بكل الصراعات الجديدة والغريبة، وليس هناك ما هو أغرب وأكثر تعبيراً عن التغيير من اختيار (رئيس أسود) في بلد التمييز بين البشر بسبب اللون والأصل والشكل، برغم أن القوانين الأمريكية الطافية على السطح لا تشير إلى ذلك التمييز وتقف بالضد منه .

وهكذا وجدنا الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) حامل لواء التغيير، قد راح يركز في خطابه (حتى قبل أن يدخل البيت الأبيض) على ضرورة معالجة تشوهات الاقتصاد الأمريكي وإيجاد حلول سريعة وناجعة للعجز في الميزانية الذي تعاني منه أمريكا لعقود عديدة، فضلا عن ضرورة الانسحاب من العراق (وقد كان من المعارضين للحرب ضد العراق واحتلاله واتخذ من موقفه هذا شعارا في حملته الانتخابية ولقي التأييد بسببه) .. لذلك كان لابد أن يضع خارطة الطريق للخروج من العراق قيد التنفيذ، فأعلن في السابع والعشرين من شهر شباط /فبراير ٢٠٠٩ (بعد نحو شهر من دخوله البيت الأبيض) تفاصيل خارطة الخروج من العراق، التي تعكس طبيعة وشكل (القناع) الذي يؤمن تمرير خدعة ترك العراق للعراقيين التي طالما ترددت على لسانه في كل الخطابات التي جاء فيها على الوضع في العراق، حيث تحدث عن إنهاء العمليات القتالية في العراق في نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠١٠، والقيام بالسحب التدريجي للقوات الأمريكية، مع إبقاء (٣٥-٥٠) ألف جندي أمريكي لغايات التدريب وتجهيز القوات العراقية وحماية الموظفين والمصالح الأمريكية. وهذا يعني عمليا أن الولايات المتحدة ستظل محتلة للعراق تحت أكثر من سبب وغطاء، فلماذا (٥٠) ألف جندي لتدريب قوات يبلغ عديدها (٨٠) ألف جندي عراقي، وهو أمر أثار استغراب حتى أقرب المؤيدين لأوباما (زعيمة الأغلبية الديمقراطية رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي)، التي قالت بأن إبقاء (١٥) ألف جندي أمريكي في العراق يلبي غايات التدريب وأية مستجدات ويزيد على ذلك ولا حاجة أبدا لترك (٥٠) ألف عسكري أمريكي في بلد نردد باستمرار بأننا سنخرج منه ؟.

ولماذا تنشأ الولايات المتحدة في العراق أكبر سفارة لها في العالم تصل مساحتها نحو عشرة كيلومترات، ويشغلها أكثر من (٨) آلاف موظف إذا كانت تعتزم الخروج من العراق أصلاً؟ ولماذا تصل المبالغ التي صرفت لحد الآن من ميزانية الدفاع الأمريكية لتطوير عدد من القواعد العسكرية التي يتواجد فيها الجيش الأمريكي في العراق، إلى أكثر من ستة مليار دولار، إذا لم يكن في نية الولايات المتحدة اتخاذ قواعد عسكرية دائمة لها في العراق؟

من هنا يبدو مفهوماً استدراك أوباما في خطابه اللاحقة بأن تنفيذ خارطة الخروج من العراق وفقاً للخطة المعلنة من قبله والتي تنتهي مراحلها في نهاية العام المقبل ٢٠١١، مرتبط (وفقاً لرأي أوباما والمسؤولين المدنيين والعسكريين في إدارته) بتقدم الوضع الأمني وبوضع العراق على السكة الصحيحة من خلال تشكيل حكومة ترعى مصالح العراقيين وتستطيع مسك الوضع بنحو لا يضيع التضحيات الأمريكية الكبيرة التي قدمت منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن. أما سبب تركيز أوباما في القول بأنه عازم على (ترك العراق للعراقيين) وتكرار هذا القول في خطابه، فهو نتيجة لجملة من العوامل منها:

١. ضغط الشارع والرأي العام الأمريكي، الذي يطالبه بالوفاء بوعوده التي قطعها خلال حملته في الانتخابات الرئاسية، بعد أن دفعت الولايات المتحدة نحو (٧٠٠) مليار دولار في الحرب على العراق وبعد أن صارت الكلفة الكلية لحربها في العراق وأفغانستان نحو (ثلاثة تريليونات دولار)، فضلاً عن الخسائر البشرية التي بلغت عشرات الآلاف من القتلى والمعوقين والجرحى والمحبطين، والأبعاد النفسية والسيكولوجية التي كبرت مؤثراتها السلبية وتداعياتها على عموم الجيوش الأمريكية الكبيرة.

٢. قرب الانتخابات النصفية الأمريكية في ظل مؤشرات تؤكد تدني شعبية أوباما والديمقراطيين بعد سلسلة من الإخفاقات الداخلية والخارجية ومرور نحو عامين على استلام أوباما للحكم من دون ظهور مؤشرات على وجود ذلك التغيير الذي كان شعارا لحملته الانتخابية، والذي جعل غالبية الأمريكيين يدلون بأصواتهم لصالحه.

فهل يتطابق الخطاب الإعلامي للسياسة الأمريكية إزاء العراق والذي يعبر عنه شعار الرئيس الأمريكي (ترك العراق للعراقيين) مع واقع الحال على الأرض ؟

بين الحقيقة والوهم

إن إعلان الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية في العراق يوم الثلاثين من آب / أغسطس الماضي، قد أثار العديد من ردود الأفعال المتباينة، وقد عبرت عنها العديد من التصريحات والدراسات والمقالات، المتفائلة والمتشائمة .. المؤيدة والمشككة، وبما أحدث عند البعض نوعاً من الالتباس في فهم حقيقة ما يجري، وبقي السؤال يتردد بحيرة عند الكثيرين : هل إن الولايات المتحدة عازمة فعلاً على الانسحاب من العراق بعد أكثر من سبع سنوات من احتلاله؟

الحقيقة أن هذه الحيرة في التعاطي مع سؤال كهذا، لم تدم إلا أيام قليلة، حتى تولى (رصاص) جنود الاحتلال الأمريكي تكذيب كل تلك الإعلانات والإجابة على السؤال بنحو عملي، وهو يخترق في فجر عراقي دام جديد، أجساد ثمانية عراقيين بينهم امرأتين وطفلين ويرديهم قتلاً، ويصيب بجروح

بليغة أجساد أربعة آخرين أمام أهليهم في مدينة الفلوجة، حيث اقتحم جنود الاحتلال وثلة من قوات الحكومة الحالية، فجر يوم الخامس عشر من أيلول / سبتمبر الماضي، العديد من منازل العراقيين وهم نيام.. فأين تلك الادعاءات الأمريكية عن (الحقبة الجديدة) التي يطبعها شعار ترك العراق للعراقيين؟ وما حقيقة المهمة القتالية التي تدعي واشنطن أنها انتهت، وما زال رصاص جنودها المحتلين للعراق يخترق أجساد العراقيين، وما زالت مجازرهم مستمرة ومواكب عزاء العراق قائمة؟ وكيف يتحدثون عن (فجر جديد) وما زالوا يصبغون كل أيام العراقيين بالدماء؟ وما هو الشكل الذي ستتخذ فيه (واشنطن) الجزء الثاني من وعدها بالانسحاب، والمتمثل بخروج الخمسين ألف جندي نهاية العام القادم، والذين تقول أنها تركتهم في القواعد لتدريب القوات العراقية، إذا كانت قد نفذت الجزء الأول بما يشبه من يخرج من الباب ويدخل من الشباك، في ظل عملية واضحة لاستبدال قوات الاحتلال المنسحبة بأعداد كبيرة من عناصر الشركات الأمنية الخاصة؟ وهل أن دلالات سحب قوات الاحتلال من الشوارع والمدن العراقية كدلالات سحبها من القواعد إلى خارج العراق؟ وكيف يمكن فهم خطة الانسحاب من العراق التي قالوا إن ملف الجزء الأول منها قد أغلق في الثلاثين من آب / أغسطس الماضي، وفي ظل تأكيدات القائد السابق لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق (الجنرال راي أوديرنو) بأن قواته يمكن أن تشارك في القتال إذا ما دعت الحاجة؟

صحيفة (الغارديان) البريطانية - الموالية أصلاً للغرب وللولايات المتحدة - وتعليقا على ادعاءات وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس) بأن صفحة الحرب في العراق قد باتت بحكم المطوية منذ الأول من أيلول / سبتمبر الحالي، وحديث (جو بايدن) نائب الرئيس الأمريكي عن (مهمة تحرير العراق التي انتهت) .. أكدت الصحيفة بأن العراقيين لم يصبحوا أكثر حرية

منهم عام ٢٠٠٣ عندما شنت إدارة بوش حربا على بلدهم بدعوى تحريره ، وأصبحوا بالتأكيد (وفقا لمقالة الكاتب البريطاني سايمون جنكنس) أقل أمنا من ذي قبل ، فالتدخل الأمريكي في العراق كان الأسوأ من نوعه في التاريخ الحديث، واصفا الحرب ضد العراق بالكارثة التي وصلت كلفتها إلى (٣) تريليونات دولار، مشيرا إلى أن ملايين العراقيين ما زالوا لاجئين بعد سبع سنوات من الحرب الأمريكية ضد بلادهم، على حين يوجد مليونان من العراقيين المهجرين داخل بلادهم، وإن إنتاج النفط تراجع إلى أدنى بكثير من نسبة إنتاجه قبل الاحتلال بينما الكهرباء غائبة وكذلك الخدمات الأخرى ولاسيما مياه الشرب، فيما يتواصل القتل والاختطاف والوضع مازال مخيفا ومروعا ..وفات(جنكنس) أن يذكر في شهادته هذه مقتل أكثر من مليون ونصف المليون عراقي وعشرات آلاف الأبرياء الذين يرزحون في سجون قوات الاحتلال أو سجون ومعتقلات وأقبية الحكومة الحالية وأحزابها وميليشياتها، وفاته أن يذكر أن عدد أرامل العراق بفعل الاحتلال قد زاد على مليون أرملة وأن عدد الأيتام قد زاد على الخمسة ملايين يتيم، وأن العراق بات على رأس قائمة البلدان الأكثر فسادا ماليا وإداريا في العالم والأكثر انتهاكا لحقوق البشر والأكثر خطرا والأكثر سجوننا والأكثر مفقودين، وأن عوائد العراق التي تجاوزت خلال السنوات الأربع الماضية (٣٥٠) مليار دولار، قد بددت في مشاريع وهمية أو في حسابات خاصة، ولم يتم تنفيذ مشروعا واحدا في العراق، ولم يتم يسفلت فيه شارعا، ولم تفتح فيه مدرسة أو مستوصفا... ففي ضوء شهادة بهذا النوع من صحيفة تنتمي للغرب وتدين بالولاء لسياسة الولايات المتحدة، من يستطيع أن يصدق ادعاءات واشنطن بالانسحاب من العراق، وسجلها مملوء بالجرائم والأكاذيب ؟

إن من يريد الحكم على مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق إن كانت حقيقة أم وهم، لابد أن يضع في اعتباره كل ما ورد من معلومات وعلامات استفهام، وأن يركز على طبيعة (اللغة المطاطة) والتعبير التي تحمل أكثر من معنى في أحاديث المسؤولين الأمريكيين عن الانسحاب وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي. فمن يتابع أحاديث (أوباما) الأخيرة عن العراق، يجده حريصاً على أن يربط بين الانسحاب واستقرار العراق واستقرار دول الإقليم، فيما تتناقل أجهزة الإعلام الأمريكية (بتركيز) تصريحات وتحليلات حول المخاوف التي تبديها بعض دول الإقليم ورغبتها في استمرار الوجود الأمريكي في العراق والتريث وعدم الانسحاب مبكراً خوفاً من الصراعات الأيديولوجية التي تخدم مصالح إيران. وهذا تصور تسعى واشنطن إلى تعميمه بما يسهل عليها الإعلان فيما بعد، عن اضطرارها للنزول عند رغبة أصدقائها وحلفائها في المنطقة إضافة إلى رغبة الحكومة العراقية (طبعاً)، في إقامة قواعد عسكرية دائمة داخل الأراضي العراقية وعلى الحدود مع إيران وسوريا وتركيا، ووضع قوات حاضرة في هذه القواعد استعداداً للحالات الطارئة، بغض النظر عن حقيقة العلاقة التي تجري مثل (الزواج السري) بين واشنطن وطهران، بخاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق، والذي سيرشح عن اتفاق بين العاصمتين على طبيعة وشكل حكومة الاحتلال الخامسة التي طال أمر تشكيلها نتيجة التجاذبات وعمليات المد والجزر في الحوارات السرية التي توطر طبيعة العلاقة الأمريكية الإيرانية المستقبلية والتي ستأتي على حساب العراق أولاً وعلى حساب كل دول المنطقة، مع المراعاة الشديدة لمصالح (إسرائيل) طبعاً.

أما أحاديث كبار الجنرالات العسكريين في الجيش الأمريكي فإنها تركز فيما يخص خطة الانسحاب من العراق على أن القوات الأمريكية يجب أن

تبقى بجاهزية عالية للتدخل بسرعة في مواجهة أي طارئ في العراق يمس مصالح الولايات المتحدة، ولابد من ترتيب الداخل العراقي لحفظ الأوضاع العراقية، وترتيب الخارج الإقليمي المجاور للعراق بشكل يسمح باستيعاب مواقع وقواعد لانطلاق القوات الأمريكية نحو العراق في حال الضرورة (إضافة إلى القواعد الأمريكية في العراق)، لأن الوضع الداخلي العراقي هش على الصعيد السياسي والأمني، مع ضرورة التقيد والانتباه إلى أن الولايات المتحدة لابد أن تقلص الكلف والخسائر إلى أضيق الحدود، وفي هذا الجانب لابد من (خصخصة الحرب) من خلال زيادة دور مرتزقة الشركات الأمنية وإحلالها كبديل عن أفراد الجيش الأمريكي، فالمرتزقة في العراق يمكن أن يتلقوا ما بين ضعفي وعشرة أضعاف ما يمكن أن يحصلوا عليه في بلدانهم (وفقاً لما يقوله بيتر سنكر الباحث الأمريكي في معهد دراسات بروكنغز بواشنطن في كتابه: محاربو الشركات .. صعود صناعة الخصخصة العسكرية)، فالأمر يعتمد على مؤهلات هؤلاء المرتزقة وخبراتهم وعلى الدول التي ينتمون لها، فإذا جاؤوا من دولة نامية يتلقون (ألف دولار) في الشهر، أما إذا كانوا ينتمون إلى دول متقدمة، فالمبلغ يصل إلى (١٥) ألف دولار شهرياً... أما المرتزقة من (أوكرانيا أو جنوب إفريقيا على سبيل المثال)، فيحصل كل واحد منهم على (أربعة أو خمسة) آلاف دولار في الشهر، والأمر يعتمد أيضاً على مدى خطورة مكان العمل، وهو أمر قد يجعل الأجر في العراق يصل إلى (عشرة) آلاف دولار شهرياً، ويؤكد سنكر في كتابه أيضاً على أن المقاولين الخاصين بالمرتزقة صاروا يمثلون ذراع الإدارة الأمريكية وسياستها، فحروب المستقبل كما يبدو ستخاض بالإنابة من قبل المرتزقة .

ويوضح الصحفي الأمريكي « جيرمي سكيل » الذي كتب في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» مقالا بعنوان « مرتزقتنا في العراق».. حقيقة الانسحاب الأمريكي من العراق وادعاء ترك العراق للعراقيين، قائلا : (أن المرتزقة يشكلون اليوم ثاني أكبر قوة في العراق... لدينا في العراق مئة ألف من المرتزقة).

من هنا يبدو الحديث الأمريكي عن تقليص عديد الجيش النظامي، مجرد حركة تحمل في طياتها الكثير من التضليل والخبث، فبفضل الاستعانة بـ « جيوش المرتزقة» ستقلص الإدارة الأمريكية من كلفة حربها في العراق ومن نفقات الخزينة على نحو واضح، إذ سيتولى العراق دفع مرتباتهم، ولن تكون وزارة الدفاع الأمريكية ملزمة بالتأمين على حياتهم وتقديم الضمانات الصحية وغيرها من الخدمات. وإذا ما مات « المرتزق» فلن تدفع لعائلته أي تعويضات. كما أن مقتل أي عدد منهم لن يدخل في حساب الخسائر الأمريكية التي تسجل عليها، كما أن إرسال أي عدد من هؤلاء المرتزقة إلى العراق لن يستوجب الحصول على موافقات ولن يفرض على الإدارة الأمريكية قيودا محلية أو دولية، فهل يراد بعد كل ذلك من شعار (ترك العراق للعراقيين).. غير صناعة الباطل ؟ وهل يراد من الإعلان الأمريكي بالانسحاب من العراق سوى تسويق الوهم ؟

مستقبل العراق في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية

دمثنى حارث الضاري^(١)

هناك مستقبلا للعراق: مأمول ومنظور.. والحديث كما لا يخفى عن المنظور وفق حسابات اللحظة الزمنية التي نعيشها والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية _ كما ورد في العنوان المقترح للمحاضرة _^(٢) .

لا يستطيع الباحث أن يتجاهل القضية الأساسية التي تدور حولها محورها كل التطورات المحلية في العراق وهي الأزمة السياسية (تشكيل الحكومة)، التي هي المظهر الأبرز والأوضح والأكثر دلالة بل وإقناعا لمن لم يكن مقتنعا بعقم هذه التجربة؛ وبواقع العراق السيء الذي أوصلته إليه، كما إنها المدخل الرئيس لنشوء التدخلات الإقليمية والخارجية.

في مقال سابق نشر في مجلة البيان؛ أشرت إلى أن الحكومة لن تشكل إلا بعد أشهر وأن اللحظة الأكثر توقعا لتشكيلها هي (مغادرة قوات الاحتلال) في (٢٠١٠/٨/٣١).. وفيما يبدو فإن الاحتلال يسعى هذه الأيام لتحقيق هذا الأمر

(١) مسؤول قسم الثقافة والإعلام في هيئة علماء المسلمين في العراق

(٢) أصل هذه المقالة محاضرة ألقيت بالنيابة عن كاتبها في دعوة الإفطار التي أقامها المركز العربي للدراسات الإنسانية في القاهرة بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١٠.

بكل صورة ممكنة حتى ولو أدى هذا إلى التخلي عن (خيارات مهمة) حيث بدأت قواته بالانسحاب ولم تحل (الديمقراطية) المدعاة، حيث لا حكومة في بغداد حتى الآن على الرغم من إعلان إدارة الاحتلال مغادرة آخر قوة قتالية لها العراق قبل أيام، وقبل الموعد المحدد بأسبوعين.

احتمالات الفتنة على ضفاف دجلة والفرات بسبب الصراع على الحكومة القادمة تكاد ترجح الآن على أية احتمالات أخرى _ للأسف _ والقراءة الفاحصة في كل الاحتمالات والسيناريوهات التي قد تنتج؛ لا تسر على وفق كل الاحتمالات سواء أكان القادم: (حكومة يشكلها المالكي) أو (حكومة يشكلها علاوي) أو (حكومة يشكلها غيرهما)؛ فالمشهد ينبئ عن استعداد مكثف لأطراف سياسية معلومة لحسم الموضوع بالقوة واستغلال وضعية (الفراغ الأمني) الذي تسبب به الجميع ويحاول استغلاله الجميع لتحقيق أهداف (الفرصة السانحة).

فقات الاحتلال وهي تخلي قواعدها جزئياً تترك قوة قوامها (٥٠٠٠٠) جندي موزعين على (٩٤) في مهمة (استشارية تدريبية) معلنة ومهام أخرى غير معلنة، تأتي في مقدمتها دعم القوات الحكومية في عملياتها العسكرية (لحماية النظام الديمقراطي) و (الدستور) بحسب (اتفاقية الإذعان).. فضلاً عن الشركات الأمنية التي قررت الإدارة الأمريكية تكليفها بمهمة النيابة عن قوات الاحتلال في الأعمال القتالية التي تزعم انتهاءها.

وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى عام (٢٠٠٨) وما جرى فيه من سجال كبير حول ملء الفراغ في العراق ومن سيملئه نجد أن التطبيق العملي لذلك الجدل قد حانت ساعته وفي لحظة يخفي (البراز العلني) بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران نوعاً آخر من أنواع الصراعات السياسية وأسلوباً معهوداً

للإدارة الأمريكية في إدارة الحروب الباردة، فعلى الرغم من كل الضجيج الأمريكي حول إيران ومخاطر السلاح النووي؛ نجدها تبدي رغبة لا يخطئها أعداؤها في عدم إغاطة إيران إلى الحد الذي يجعلها تتورط معها في حرب، وهو أمر بدأ حتى أصدقاؤها أخيراً بالشكوى منه.

وهذا يقودنا إلى تفحص حالة تظهر نوعاً من المداهنة مع إيران مع عدم توفر (الجدية) في استعمال القوة ضدها.. وهو ما أشرته الدراسة الأخير الصادرة هذا الشهر (أيار_مايو/٢٠١٠) عن (مركز الدراسات المركزة العبري) تحت عنوان (الانسحاب الأمريكي من العراق وإعادة هيكلة الشرق الأوسط الجديد)؛ بقولها: ((لكن الدافعية لدى واشنطن للدخول في مواجهة عسكرية أخرى _ تقصد مع إيران _ ليست عالية وبالتأكيد تحت إدارة أوباما كرئيس للولايات المتحدة)). وهذه إشارة مهمة ولاسيما حينما تصدر عن مركز دراسات صهيوني.

ولا تغفل هذه الدراسة أيضاً عن التذكير بالهدف الحقيقي لغزو العراق واحتلاله وهو حسب عبارتها ((إحداث تغيير عميق في بنية الأنظمة في المنطقة كوسيلة لاستئصال ثقافة الإرهاب في الشرق الأوسط واستبدالها بالديمقراطية والحرية))، وهو تذكير ذو هدف لا يخفى حيث يشير إلى استعجال الأمريكيان الانسحاب تحت وطأة الورطة بدون تحقيق الهدف المعلن حتى ولو كان شكلياً.

ويفسر هذا الاستعجال التخلي الأمريكي _ في الأيام الأخيرة _ عن فكرة كون المالكي (الرئيس الأوحد) وتشبثهم بأي طريقة لاختيار رئيس وزراء جديد وحل مشكلة الحكومة، ولكن (وفق المواصفة الأمريكية) التي أفصح عنها رئيس قائمة (العراقية) المتنافس على منصب رئيس الوزراء بقوله في

لقاء صحفي في بغداد (الأحد، ٢٢/٨/٢٠١٠): إن ((أمريكا ستدعم فقط حكومة على علاقة جيدة بإيران)).

وهذه هي الحقيقة التي طالما سكت عنها جميع السياسيين حينما كانت حبال العملية السياسية موصولة؛ ولكن عندما حانت ساعة الحقيقة نجدهم يفسرون حالة (عدم الجدية) و (قلة الدافعية) الأمريكية لمواجهة إيران، ويظهرون السبب الحقيقي لها بعبارات واضحة وجلية بعيداً عن الحذر الدبلوماسي المعتاد.

وهنا تبدر تساؤلات يخشى الجميع الإجابة عنها، وتتكشف وقائع عديدة لا تسلط عليها أضواء كثيرة هذه الأيام لأسباب عديدة.. ومنها:

١. كيف سيكون حال العراق وهو الميدان الكبير الذي ستشهد أراضيهِ نتائج الصراع في المنطقة، وما هي تبعات هذا الصراع وآثاره عليه أولاً وعلى مجاوريه والمتصلين به ثانياً.

٢. كيف ستترك مدن عراقية كثيرة لمدة طويلة فريسة للاسلطة والنزاعات السياسية التي ستتخذ أشكالاً عديدة: حزبية ومناطقية وعشائرية وغيرها، من أجل مغنم عسكرية وسياسية.. وكأن لسان الحال والمقال أيضاً يقولان: إنه لا بأس بالفراغ والفوضى عندما تحقق ما يريد الاحتلال أو عندما تنقذه من مأزقه.. وبعداً لها وسحقاً عندما تعارض مصالحه حيث تعد خطراً داهماً يستدعي الزعيق والاستتجاد بالقرب والبعيد؛ فيما يعول المتعاون مع هذا الاحتلال من سياسيين على الاستغاثة بالجلاد (الاحتلال) ليبقى جاثماً على ضحيته حتى ترهق.

٣. ما هي سبل التحرز من اندلاع أعمال قتالية واسعة النطاق بين قوات ما يسمى (الحكومة المركزية) وقوات ما يسمى (إقليم كردستان) في محافظتي

كركوك وديالى.. وأحداث (٢٠٠٨) شاهد على ذلك، فالأوضاع لم تحسم تماماً هناك، وإنما هي من قبيل التهدة والترصيات السياسية المحكومة بمتطلبات بعض مفاصل العملية السياسية الملزمة لكلا الطرفين وعلى رأسها في ذلك الحين (اتفاقية الإذعان) و (انتخابات مجالس المحافظات)؛ فيما تحجب عنها الأضواء لتمرير مخطط (الأمر الواقع) للسانة الأكراد والتهينة للتقسيم الإداري (الانفصال غير المعلن).

ومن مؤشرات توقع الفتنة والفوضى (غير الخلاقة) هو ما يجري على الأرض من استعدادات وما يروج في الشارع العراقي من تخوفات، بل رعب حقيقي من القادم الذي يتوقع الجميع أنه سيكون أشد سوءاً مما ممضي. كما يلحظ كثيرون تبدل لهجة الخطاب السياسية بين الأطراف المتنافسة وانحدار كثير منها إلى اللهجة التي ادعى الجميع أنهم غادروها، وهي اللهجة الطائفية واستبدالها بالخطاب الوطني الذي كان هو السائد على ألسنة السياسيين في أثناء الحملة الانتخابية وفي بدايات الحوار بشأن تشكيل الحكومة، فيما ظهر الآن أنها ليست إلا شقشقة لسان غرضها التوصل إلى سدة الحكم ومن ثم الكشف عن النوازع الحقيقة والمقاصد المبيتة.

وخلاصة ما تقدم فإن العراق سائر في ظل غياب موقف دولي وإقليمي وعربي واضح أو قادر على فعل شيء؛ إلى مستقبل مجهولة خاتمته ولكن _ للأسف _ معلومة نتائجه من دماء العراقيين وأرواحهم، وهو أمر بلا شك يفتح الباب على مصراعيه لمخاطر كبيرة على الإقليم عامة والمحيط العربي خاصة: سياسياً وأمنياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

وهذا يتطلب بقاء مشروع المقاومة وفق مسلمة ان الاحتلال لم ينته، وأن انتهاءه النظري هو في نهاية عام (٢٠١١) حسب الجدول الأمريكي _ إن صدقوا وهم لا يصدقون أبداً _ الأمر الذي يضع المقاومة ومشروعها أمام

تمديد زمني (وقت مضاف) أمده (١٦) شهرا فحسب، وهذا مجال زمني ضيق، وينبغي على فصائل المقاومة استغلاله بالطريقة الأفضل.. ولا أفضل من طريقة تصعيد العمل العسكري من الفصائل جميعا، والابتعاد عن الانشغال بالأمور النظرية والجدلية التي لا تتناسب ومتطلبات المرحلة، والاكتفاء في هذه المرحلة بالتنسيق الميداني الكبير والتنسيق القيادي في حد معقول؛ لجعل البصمة النهائية والمشهد الختامي للاحتلال يتمثل في المقاومة وفعاليتها القتالية كما كانت عليه الحال في بداية مشهد الاحتلال.

واختم أخيرا بنص يظهر تفاصيل بعض ما أضمر في السطور السابقة أو تم اختصاره؛ وهذا النص مأخوذ من المؤتمر الصحفي المشترك لنائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (مايكل كوربن)، و نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط (كولن كال) تحت عنوان (مؤتمر صحفي مشترك بشأن التحول إلى شراكة ذات قيادة مدنية في العراق) وتحدثا فيه بشأن المرحلة التحولية للولايات المتحدة في العراق .

حيث يوضح نائب مساعد وزير الدفاع (كولن كال) خطط وزارته العسكرية في المرحلة القادمة وبما لا يدع محلا للشك باستمرار مهماتها القتالية وبقاء سيطرتها السياسية؛ قائلاً: ((من ١ أيلول/سبتمبر وحتى نهاية الاتفاقية الأمنية بنهاية العام ٢٠١١ ستكون مهمة الـ ٥٠,٠٠٠ جندي ذات أربعة جوانب بالفعل. أولا : الاستمرار في حماية القوة ودعم الوكالات المدنية بما فيها وزارة الخارجية والمنظمات الدولية مثل بعثة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للتدريب وبعثة الأمم المتحدة في العراق في نفس الوقت الذي تواصل فيه جهودها لبناء قدرة العراق وتعزيز التنمية العراقية... المهمة الثانية هي الاستمرار في جهودنا لتدريب وتجهيز ومساندة قوات الأمن العراقية وتقديم

المشورة لها... ثمة مهمة ثالثة ستكون استمرار دعمنا لجهود العراق في مكافحة الإرهاب. وأخيراً، المهمة النهائية للقوات العسكرية ستكون إتمام التخفيض المسؤول طبقاً لتوجيهات الرئيس وتطبيقاً للاتفاقية الأمنية الأميركية- العراقية... أعتقد أن كثيراً من العمل قد تم ولأسباب صحيحة كلها في هذا الشهر الذي يعتبر التغير الرسمي في المهمة... أعتقد أنه ذروة التحول من عمليات مكافحة الإرهاب والقتال إلى عمليات استقرار كانت جارية فعلاً منذ مدة. والحقيقة على ما أعتقد هي أن اللحظة الهامة فعلاً كانت الأولى من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موعد البدء في تطبيق الاتفاقية الأمنية الأميركية- العراقية التي وضعت العمليات الأميركية في العراق في إطار مختلف كلياً، وأيضاً انسحاب القوات الأميركية من المدن في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ وهذا طبعا جعل قوات الأمن العراقية تتولى قيادة المسؤولية في المدن. وهكذا كنا في غمرة هذا الانتقال، ولذا فإن تغير المهمة هام ولكنه بالفعل ذروة الانتقال الذي كان جارياً منذ زمن)).

ويضيف قائلاً: ((إننا إذ نمضي في التخفيض ننقل الجوانب الهامة من النشاطات إلى الحكومة العراقية وإلى وزارة الخارجية... وقد تقدمنا الآن بطلب ٣ بلايين دولار من الكونغرس - ١ بليون منها كملحق للسنة المالية ٢٠١٠ و ٢ بليون كتمويل للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في العراق للسنة المالية ٢٠١١ لدعم ذلك المجهود. ثم إننا أخيراً سننشئ (مكتباً ناشطاً للتعاون الأمني) سيكون بالفعل المؤسسة التي تخلف الجهود التدريبية الجارية حالياً. ويسرني أن أتحدث عن هذا قليلاً وبشكل أكثر تفصيلاً أيضاً في جلسة الأسئلة والأجوبة.

وسأختتم حيث بدأت أساساً، وهو على ما أعتقد أحد الأفكار الخاطئة الشائعة عن أن هذا التنظيم هو بشكل ما أن أولوية الرئيس الوحيدة في العراق

هي المغادرة. وأعتقد أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا. أعتقد أن الأولوية الأولى للحكومة هي إنجاز التخفيض بمسؤولية انسجاماً مع التزاماتنا تجاه العراق بموجب الاتفاقية الأمنية، لكننا بعملنا هذا أيضاً نرسي الأساس لشراكة طويلة الأمد. وقد كان الرئيس واضحاً في هذا. كما كان نائب الرئيس واضحاً فيه. وكان وزيراً واضحاً في ذلك. وكانت وزيرتك واضحة في ذلك. وعليه فإنه في رأس أولويات حكومتنا)).

تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في العراق إلى أين؟

د.عبد الحميد الكاتب(*)

لم يكن تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠م بالأمر الجديد، ولم تكن الأرقام التي تضمنها قد فضحت شيئاً مستورا أو معلومات سرية، فهي ليست المرة الأولى التي يتم الكشف فيها عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في عراق ما بعد الاحتلال، وقد سبق لمنظمة العفو الدولية ذاتها أن أصدرت تقارير مماثلة في الأعوام السابقة.

وحين نتحدث عن تقارير انتهاكات حقوق الإنسان فلا بد أن نتعرض لبقية أجزاء القضية، فالتقارير مرحلة تقع وسط طريق طويل، وهي - أي التقارير - مع أهميتها الكبيرة إلا أنها لا تؤتي أكلها وتخرج ثمارها بمعزل عن المراحل الأخرى والأدوات المساندة، فالمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان لا تنطلق من فراغ ولا تعمل بمفردها، فلأفراد - ضحايا الانتهاكات - دور كبير في جعل بداية عمل تلك المنظمات صحيحة، ثم يأتي دور الإعلام المساند لفضح تلك الانتهاكات وكشف ما يرتكب من جرائم، وعليه فإن نجاح العمل في هذا الميدان يتطلب تظافر الجهود بين هذه الأطراف جميعا، من هنا أحببت

(*) كاتب وأكاديمي عراقي.

التعرض في هذه الصفحات إلى شيء من التفصيل في هذه المحاور الثلاثة وهي (الضحية، الإعلام، منظمات حقوق الإنسان) وكما يأتي:

المحور الأول (الضحية):

ضحايا جرائم انتهاكات حقوق الإنسان - على اختلاف أنواع الانتهاكات - تقع عليهم مسؤولية كبيرة من أجل إنجاح عملية استرداد حقوقهم والقصاص من الجناة، فلا بد للحق من المطالبة، ومن الخطأ أن يجلس الضحية في بيته مختبئاً ينتظر أن ينتصر له الآخرون دون أن يقدم شيئاً لهم.

إن دور ضحية الانتهاكات لا يتوقف عند حد معين، بل يستمر بعد الانتهاك حتى آخر مرحلة من المطالبة والاقتصاص من الجناة، ويعد دور الضحية أهم عناصر العملية ونجاحها يتوقف عليه في جملة من القضايا منها:

١- شجاعته في رفع الشكوى ضد المجرمين واستعداده الدائم لفضح تلك الجرائم مهما كانت قاسية أو مشينة، فهو صاحب الحق وخصمه من عليه الخوف والاختباء لأنه مجرم ينتظره يوم الحساب الدنيوي قبل الأخروي.

٢- دقته في وصف جميع الأحداث التي تعرض لها والحرص على ذكر كل التفاصيل صغيرها وكبيرها، فكلما كانت الشكوى واضحة وتحتوي على تفاصيل دقيقة (أسماء، أوقات، أماكن...) كلما أسهمت تلك الشكوى في قبولها أكثر لدى الجهات المختصة لتقديم المجرمين إلى العدالة.

٣- الصبر والمثابرة في طريق المطالبة بهذه الحقوق وعدم الاستسلام لليأس أو السماح للتعب أن يتسلل للنفوس، وأهم قضية يجب أن يعلمها الضحية هنا أن هذه القضايا لا تسقط بالتقادم، بل لا تسقط بموت الجاني

المباشر لأن المسؤولية الجنائية تشمل إلى جانب الجاني المباشر جميع سلم قياداته.

ولا بأس من التذكير هنا بأن ما ذكرناه آنفا من تحديد مسؤولية (الضحية) لا يقتصر على من وقع عليه الانتهاك، ولا يقتصر على أفراد أسرته فقط، بل كل المجتمع هنا ضحية، وعليه فإن نشر ثقافة (حقوق الإنسان) في مجتمعاتنا قضية مهمة حتى يعلم كل واحد من أفراد المجتمع دوره، فلا بد أن تتعزز هذه الثقافة ويشعر الجميع بحجم المسؤولية، فتكاتف المجتمع وتتأصل ضرورة لتنظيف الوطن من المجرمين.

المحور الثاني (الإعلام):

إن الدور الذي يلعبه الإعلام في دعم منظمات حقوق الإنسان ليس بالقليل بل ربما له دور أساسي في مساندتها، فحين تقوم وسائل الإعلام بواجبها في فضح الانتهاكات التي ترتكب ضد المواطنين فإنها بذلك تحقق جملة من الأهداف منها :

- ١- صناعة رأي عام - محلي وعالمي - مندد بتلك الجرائم.
- ٢- العمل على تحريك المنظمات العاملة في هذا الميدان لتكون وسيلة ضغط على الحكومات للتحرك لمنع مثل تلك الجرائم.
- ٣- زيادة الوعي الجماهيري بحقوق الأفراد والجماعات وأنواع الانتهاكات وضرورة المطالبة باسترداد الحقوق المغتصبة وطرق وآليات المطالبة بها.
- ٤- وربما من أهم ما يهدف إليه الإعلام هو منع المجرمين من الاستمرار بارتكاب جرائمهم وردع غيرهم من التورط في الوقوع في هذه الانتهاكات.

هذا ويتفق المراقبون بأن ما تم فضحه من انتهاكات لحقوق الإنسان في العراق لا يشكل إلا نسبة ضئيلة مما يتم ارتكابه من جرائم، ورغم كل الجهود التي بذلتها إدارة الاحتلال الأمريكي في منع تسرب أنباء وصور تلك الانتهاكات إلا أن الإعلام استطاع أن يستغل بعض الثغرات للوصول إلى مصادر من داخل السجون والمعتقلات التي يتعرض المعتقلون فيها إلى ظروف صعبة جدا والتي يرتكب فيها أبشع أنواع التعذيب والقتل.

وربما مما ساعد وسائل الإعلام في مهمة الكشف تلك التركيبة التي تتكون منها الأجهزة الأمنية الحكومية، فهذه الأجهزة جمعت أفراد الميليشيات والعديد منهم أصحاب سوابق جنائية ومجرمين محترفين، فهؤلاء المجرمون الذين يقومون بارتكاب جرائم الانتهاكات لا يتورعون من تسريب وبيع صور ووثائق من داخل تلك المعتقلات التي يرتكبها زملاؤهم، فأساس العلاقة والروابط والولاء التي تقوم عليها المؤسسة الأمنية الحكومية هي المصلحة المادية الشخصية حتى أن العديد من أفرادها يوصفون كمرتزقة.

وكان لإعلام هيئة علماء المسلمين دور كبير في التصدي لتلك الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي والقوات الحكومية، فقد استطاع قسم الثقافة والإعلام في الهيئة القيام بدوره في هذا الجانب، فأصبح ما ينشره من تقارير وبيانات موضع اهتمام المنظمات المحلية والدولية، فكان يرصد بدقة العديد من الانتهاكات في كل أرجاء العراق، وكان يعنى بتسليط الضوء على تلك الانتهاكات من خلال التقارير والبيانات الموثقة، واستطاع قسم الثقافة والإعلام في الهيئة ليس في كسر طوق الصمت تجاه هذه الجرائم فحسب بل استطاع أن يقنع وسائل إعلامية أخرى للتعاون في هذا الميدان، كما استطاع أن يحرّج وسائل إعلامية أخرى فتضطر للحديث عن تلك الانتهاكات حتى لا

تتهم بالتستر على الجرائم ومن يقوم بها، وبهذا تمكن هذا القسم من أن يوصل صوت هذه القضية (انتهاكات حقوق الإنسان) إلى أسماع شريحة واسعة من المشاهد العربي والدولي.

وعند حديثنا عن الإعلام ودوره في مساندة قضية حقوق الإنسان لابد من إثارة السؤال الآتي: هل استطاع الإعلام - عموماً - أن يحقق أهدافه في الدفاع عن حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات التي ترتكب في العراق؟ وأعتقد أن الجواب على هذا السؤال يكون في صيغة سؤال آخر هو: هل قام الإعلام بما عليه وأدى واجبه في هذا المجال؟ وهنا أعتقد أن الجميع يتفق بأن هناك تعتياً كبيراً وتضييقاً شديداً في هذه القضية، فحتى وسائل الإعلام (المستقلة) لم تستطع التخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية، وهنا يمكننا أن نفهم لماذا لا تقوم العديد من وسائل الإعلام بعرض ملف حقوق الإنسان في العراق إلا على استحياء وفي أوقات متباعدة.

المحور الثالث (منظمات حقوق الإنسان):

إذا كانت البداية لدى (الضحية) فإن النهاية لابد أن تأتي عن طريق هذه المنظمات، فمنظمات حقوق الإنسان هي أشبه بمحامي الدفاع الذي يساعد الضحية للحصول على حقوقه، فاختصاص هذه المنظمات وخبرتها وتفرغها لهذا العمل يجعلها على دراية بكيفية صياغة الشكوى وطرق تقديمها وإلى أين ترفع والعمل على متابعتها وحشد التأييد لها.

وعمل هذه المنظمات لا يقتصر على استرداد حقوق من وقع عليهم الانتهاك بل تعمل على منع وقوع تلك الجرائم أو على الأقل منع المجرمين من الاستمرار في جرائمهم وإيقاف ما يرتكبه من انتهاكات بحق الأبرياء.

وتعد التقارير التي تعدها هذه المنظمات جزءا مهما من عملها، وإعداد هذه التقارير ليس بالعمل الهين فهو ليس بالسرود الإنشائي أو القصص الخيالي بل إحصائيات وأرقام مستمدة من واقع ملموس، ولا بد أن يستند التقرير في كل جزئية يوردها على وثيقة أو شهادة.

وبرجوعنا إلى تقرير منظمة العفو الدولية فربما نستطيع القول أن الجديد في هذا التقرير أمران اثنان؛ الأول: هو الأعداد التي أوردها للضحايا الذين ارتكبت في حقهم تلك الانتهاكات وتفصيلها في كل نوع من أنواع الانتهاكات، أما الأمر الثاني في هذا التقرير: فهو تزامن صدوره مع ما تم الإعلان عنه من انسحاب ما سمي بـ(القوات القتالية الأمريكية)، فقد أرادت الإدارة الأمريكية من خلال وسائل إعلامها والمتعاونة معها أن تصنع لدى الرأي العام العالمي قناعة بأن مسألة احتلال العراق قد انتهت وأن مرحلة جديدة بدأت والدليل انسحاب قوات الاحتلال من العراق، وهذا ما كان ليتحقق - بحسب ادعائهم - لولا الاستقرار في الوضع العراقي على الصعيد الأمني والسياسي من خلال بناء الدولة العراقي.

إن توقيت صدور تقرير منظمة العفو الدولية ونشره في وسائل الإعلام جاء لينسف صناعة الكذب الأمريكي والتضليل الإعلامي الذي دأبت عليه الإدارة الأمريكية، ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير من حيث توقيته أكثر من مضمونه، فهو تكذيب لكل الادعاءات التي حرصت قوات الاحتلال الأمريكي على نشرها، وهو تكذيب كذلك لادعاءات حكومة الاحتلال في العراق التي تكرر الأكاذيب الأمريكية بالديمقراطية والاستقرار ونحوها.

ونحن إذ قلنا بأهمية توقيت التقرير فلا نريد التقليل من أهمية مضمونه، ولكن الذي نريد قوله أن قضية (انتهاكات حقوق الإنسان) في العراق لم تثبت

من خلال هذا التقرير حصرياً، ومنظمة العفو الدولية لم تسجل بهذا التقرير سابقة صحفية أو أنها تتفرد بنشر ما تضمنه هذا التقرير، ولكن تسليط الضوء عليه هذه المرة كان أكثر مما مضى بسبب التوقيت كما تقدم.

وبالرجوع إلى أرشيف ما نشرته منظمة العفو الدولية حول العراق وما نشرته المنظمات والهيئات الأخرى الناشطة في هذا المجال نجد أمثال هذا التقرير الكثير، فقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن أصدرت عدة تقارير مشابهة، فكل تقاريرها السنوية التي صدرت بعد احتلال العراق رصدت فيها الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكي والأجهزة الحكومية، وفي تلك التقارير أرقام مفصلة لكل نوع من أنواع الانتهاكات (اعتقال تعسفي، قتل خارج القانون، تعذيب معتقلين، تهجير...).

ومن يتحدث عن تقارير المنظمات التي فضحت انتهاكات حقوق الإنسان في العراق لا يستطيع أن ينكر الجهد الذي قدمته (هيئة علماء المسلمين) في هذا الميدان، فقد رصدت الهيئة منذ أيامها الأولى تلك الانتهاكات في العشرات من بياناتها وتصاريحها الصحفية ومن خلال الحوارات مع أعضائها، كما أصدر قسم حقوق الإنسان تقارير فصلية وسنوية وثقت فيه مئات الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي أو القوات الحكومية، واستطاعت الهيئة من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بهذا الميدان أن تحرك قضية حقوق الإنسان والانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العراقي، وقد أخذت التقارير التي أصدرتها الهيئة طريقها لتصل إلى (مجلس حقوق الإنسان) التابع للأمم المتحدة.

لقد أثبتت كل التقارير الصادرة في هذا الميدان ومن خلال ما كشفه الإعلام من صور - زيادة على كشف الانتهاكات وفضح مرتكبيها - جملة من الحقائق ربما من أهمها الكشف عن زيف أكذوبة (الدولة الديمقراطية)

التي جاءت بها أمريكا مدعية تخلص العراقيين من زمن القهر والظلم والاستبداد، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن بعض المعتقلين كانوا يتعرضون لانتهاكات في سجون الحكومة قبل الاحتلال، لكن الجرائم التي كانت ترتكب بحق العراقيين في ذلك الزمن لا تقارن بما يقع اليوم سواء من حيث الكم أو النوع أو الدوافع.

لقد فاقت أعداد المعتقلين في سنوات الاحتلال السبع أعداد كل من اعتقلهم النظام السابق بأضعاف مضاعفة، وربما لا وجه من نسبة المقارنة بين من تم تعذيبه أو قتله في سجون الاحتلال وحكومته اليوم وبين من عذب وقتل في الزمن السابق، ولن يتم الكشف عن الأعداد الحقيقية لهذه الانتهاكات إلا بوجود جهات مستقلة تعمل في جو آمن بوجود حكومة عراقية وطنية؛ وحتى ذلك الحين تبقى الأعداد التي تم الكشف عنها من جرائم ما بعد الاحتلال تفوق أعداد ضحايا النظام السابق وما تم تهويله من أعداد (المقابر الجماعية).

أما نوع التعذيب والقتل الذي يمارسه المجرمون اليوم - في سجون الاحتلال أو الأجهزة الحكومية - فهي أنواع جديدة تشمئز منها وحوش الحيوان، وإذا راجعنا مذكرات المعتقلين السابقين وما ذكروه من أنواع التعذيب التي كانوا يتعرضون لها في سجون حكومة ما قبل الاحتلال؛ فسند أنها هامشية وسطحية مقارنة بما يرتكب اليوم، فلا مقارنة بين (التعليق من الأيدي والحرق بأعقاب السكائر والكهرباء) التي رصدت كمارسات في سجون الحكومة السابقة؛ وبين ما يقع اليوم - بحسب التقارير وشهادات المعتقلين - من (قلع العيون والأضراس والفكين وثقب الجسم - حتى الرأس - بالمتقنب الكهربائي والاغتصاب للرجال والنساء و...).

وتبقى الدوافع هي الفيصل والسبب وراء اختلاف كمية التعذيب ونوعه بين الأمس واليوم، فإذا كانت دوافع التعذيب سابقا من أجل انتزاع الاعترافات من المعتقلين؛ فقد أضيفت لها اليوم دوافع الكراهية والحقد الطائفي وحب الانتقام المزروعة نتيجة سنين من تربية الشحن الطائفي، وأحيانا يكون التعذيب بدوافع الانتقام لنزاع إقليمي كان العراق طرفا فيه والانتصار لدول إقليمية معينة، ورأينا أن غالبية تلك الانتهاكات تقع نتيجة تحميل طائفة معينة من المجتمع العراقي وزر ما ارتكبه نظام الحكم قبل الاحتلال وحزب ذلك النظام وأجهزته الأمنية.

ولابد من التنبيه هنا أننا بهذه المقارنة لا نريد الدفاع عما ارتكب سابقا أو التبرير له، فالانتهاك مرفوض مهما كان السبب صغر أو كبر ولا بد من محاسبة مرتكبيه، لكن نعتقد أن هذه المقارنة توضح حجم الأكاذيب التي استند عليها الاحتلال الأمريكي لتبرير غزو العراق أو لتبرير استمرار مشروعه السياسي من خلال (العملية السياسية) التي نصب فيها أحزابا وميليشيات هدفها الأول السعي لتحقيق مصالح إقليمية على حساب العراق وشعبه.

الخاتمة:

وتبقى الطريق طويلة أمام منظمات حقوق الإنسان والهيئات المتعاطفة معها؛ فلا يزال أمامها الكثير حتى تصل إلى غايتها، وفضلاً عن تقصير وسائل الإعلام في دعم هذه المنظمات فتبقى العقبة الأكبر هي (الحاضنة السياسية) التي تسمح لهذه المنظمات بمتابعة عملها بكل حرية، فالقضية العراقية حساسة من جهة أن المتهم الأول في تلك الانتهاكات (أمريكا)، ومعلوم ما لهذه الدولة من سطوة وتخضع لها - بشكل أو بآخر - العديد من الدول، ولذلك نجد الكثير من الدول متخوفة وغير متعاطفة مع هذه المنظمات، ونجد البعض الآخر يسمح لها بالعمل لكن ضمن نطاق ضيق.

إن إصدار التقارير التي تكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق جزء من كل وهي أول الطريق لا آخره، فإذا تقرر على (الضحية) أن يقوم بواجبه في مطالبته بحقوقه والعمل مع الآخرين لكشف المجرمين، وإذا فرضنا على الإعلام واجب الإسهام في فضح الانتهاكات وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإذا تقرر على منظمات حقوق الإنسان ومن يساندها من الناشطين في حقوق الإنسان الصبر والمضي في هذا الطريق ليصلوا إلى مبتغاهم في تقديم المجرمين للحساب واسترداد حقوق الأبرياء الذين وقع عليهم الانتهاك؛ فإنه يتقرر كذلك على الجميع مساندتهم للوصول إلى هذه الغاية، فكما أن المسؤولية الجنائية لا تنحصر في مرتكب الجريمة بل تطال كل سلم القيادات؛ فإن مسؤولية النصر كذلك تقع على الجميع، وليس المقصود بكلمة (الجميع) حصرها بمنظمات حقوق الإنسان والناشطين في هذا المضمار؛ بل الكلمة تتسع لتشمل كل من يتمكن من تقديم النصر بكلمة أو موقف أو مال.

إننا لا نريد بحديثنا عن طول الطريق وتشعبها وصعوباتها أن نزرع اليأس في النفوس فتترك الطريق، بل نسعى من خلال ما فصلناه أن نحدد واجبات كل منا والدور المناط بكل واحد، ونأمل أن نسهم في صناعة الاستعداد لطول الطريق والتهيؤ له، فرغم طول الطريق هناك ضوء، وبعد شدة المعاناة لأبد من الفرج فإن مع العسر يسرين اثنين.

ملف العدد: التأثيرات الدولية والإقليمية في العراق بعد انتخابات ٢٠١٠

المشروع الأمريكي وفشل الرهان العربي في العراق

أ.فالح خطاب^(١)

مثلت انتخابات عام ٢٠١٠ أهمية استثنائية في مسلسل ديمقراطية الاحتلال الأمريكي الذي بدأ عملية سياسية كانت قيد الإعداد منذ فترة تسبق الاحتلال وتوسل إليها عن طريق مراكز أبحاث ودراسات يعود معظمها إلى تيار المحافظين الجدد الذي بسط سيطرته على الحياة السياسية الأمريكية مع تولي جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة.^(٢)

فالعلمية السياسية أعقبت وبشكل مباشر الصفحة العسكرية التي أطلق عليها الاحتلال "الصدمة والترويع" وبعيد إعلان بوش الابن عن (انتهاء)

(١) كاتب وإعلامي عراقي.

(٢) مشروع القرن الأمريكي الجديد وبعد ست سنوات من تأسيسه في العام ١٩٩٧، من قبل حفنة من المحافظين الجدد وبدعم من صناعيين في قطاع السلاح مثل لوكهيد ومارتن، حقق الهجوم الأمريكي على العراق برنامجه فيما سمي "الحرب ضد الدول المارقة". ستيفن بوشيه ومارتين رويو : مراكز الفكر، ترجمة د. ماجد كنج ومراجعة وتدقيق فارس غصوب، دار الفارابي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

العمليات العسكرية بعد أسابيع من دخول قوات الاحتلال عاصمة الرشيد، بدا أن الاحتلال في عجلة من أمره لتنفيذ الصفحة الثانية أي الصفحة السياسية التي أطلق عليها "العملية السياسية" وهو تطور يشي بأن عقل الاحتلال في واشنطن كان يعرف ما يريد وبحاجة لفعل ما يريد بسرعة لتوليد (واقع) جديد يمكن فرضه على العراقيين كحقيقة لا يمكن العودة عنها.

وبالعودة إلى بدايات عملية الاحتلال السياسية وما سبقها ورافقها أو أعقبها من خطوات فقد كانت الأمور تشير إلى أن المحافظين الجدد في واشنطن قد أعدوا الأمور وفق قياسات وحسابات ومنهجية لمقاربة الأمور بشكل ينسجم وتصورهم عن العراق الجديد كما أسموه بعد الاحتلال. فالعراق الذي وضعه في المخيلة البحثية وأوراق مراكز الدراسات والأبحاث الأكثر يمينية وتطرفاً، كان ينسجم مع خططهم ليس للعراق فقط بل للمنطقة بأسرها امتداداً لبقية العالم. والذي جعل هذه المخيلة أكثر سهولة- وفق تصورهم - هو ذاك الإرث البريطاني الخبيث الذي تعلموه من الإمبراطورية البائدة والذي كان ينظر للعراق - ولا يزال - باعتباره (كيانا اصطناعيا) أسسته يد الإمبراطورية ويمكن لإمبراطورية وريثة أخرى أن تعيد تأسيسه من جديد واستدراك ما فات من مخاطر رافقت وجود ونمو ذلك الكيان.

والمؤسف أن حقل الدراسات الغربية يزخر بالكثير من التصورات عن المنطقة العربية والإسلامية وهي تصورات تنطلق من أبحاث ودراسات تقرر ثم تتوسل البحث لإثبات الطريقة التي يمكن تحقيق الهدف بها. وغالبا ما يتم اللجوء إلى أمثلة جاهزة للقياس عليها كما هو الشأن مع العراق، والذي تم التعامل معه وفق سياقات أمكن تجسيدها وفقا لسياسات الأمر الواقع كما هو

شأن البوسنة والهرسك والخطوات المتسلسلة التي أمكن معها إجبار البوسنيين المسلمين على قبول ما لا يمكن التفكير فيه كالتوقيع على اتفاقية دايتون.^(١)

من إمبراطورية لأخرى: إعادة إنتاج العراق

وفق هذا العقل الإمبريالي تم النظر إلى العراق والتعامل مع عملياته السياسية التي جاءت لتجسد خلاصة الأبحاث والدراسات للعراق الاصطناعي بطبعته الأميركية لا البريطانية هذه المرة. كما أن تصور الاحتلال السياسي لخطوات العملية السياسية المنشودة كانت تنطلق من نتائج الخلاصات التي قررها المحافظون الجدد ومن وراءهم ومن معهم للعراق الجديد. وهي خلاصات تستلهم تجربة الدولة العراقية الحديثة وكيف تطورت وكيف نمت وتحولت في النهاية إلى قوة إقليمية عظمى توجب حصارها بل غزوها واحتلالها للتخلص منها ومن مكامن مخاطرها الإستراتيجية. (هامش عن قرار مجلس الأمن الذي فرض على العراق بعد الكويت وكيف أنه سمي شجرة عيد الميلاد) ..

وللتأكيد على جاهزية سيناريو إعادة بناء العراق باليد الإمبراطورية الأميركية وتلك الإسرائيلية ، جاء أسلوب تأسيس مجلس الحكم" الذي أعلن عنه الحاكم الأميركي للعراق المحتل بول بريمر والذي وضع الأسس (النهائية) لقيام العراق الجديد وفق نسب وموازنات ومقادير لم تأت من العقل

(١) دخلت مرة على أستاذي البريطاني المشرف على رسالة الدكتوراه وتطلعت إلى خريطة صغيرة على جدار غرفته في الجامعة. وفيما كنت أنظر إليها قال لي أرجوك تمنع فيها جيذا، ولما سألته ولماذا أتمنع فيها جيذا وهل تعنيني شيء طالما هي خريطة يوغسلافيا؟ وكانت المفاجأة عندما رد بالقول تطلع إليها لأن بلدك العراق سيواجه مصير يوغسلافيا. كان هذا الكلام عام ١٩٨٩. ويمكن للمرء أن يقف على الكثير من هذا المثال.

العسكري الأميركي المجرد بل ولا حتى من بنات أفكار "بريمر"-رغم كونه أحد تلاميذ مدرسة كيسنجر- بل من دهاليز البرامج والأبحاث التي كانت ترسم للعراق صورة تم تأطيرها واعتمادها ولم يبق إلا تنفيذها واقعا على الأرض.

فالنسب والحصص والمقادير التي تم تقسيم العراقيين بموجبها- وبالتالي تأسيس وتقسيم مجلس الحكم عليها- كانت نظريات يأتيناها الباطل من بين يديها ومن خلفها ولا يسندها أي واقع أو دراسة أو بحث رصين. فالتعداد السكاني كان غائبا والدراسات السكانية المسحية لم تكن موجودة فضلا عن أن منظمات حيادية أو متخصصة لم تقم ومنذ فترة زمنية طويلة بإجراء أي دراسة موضوعية أو واقعية على الأرض لتحليل الواقع الاجتماعي والسكاني على الأرض. الأمم المتحدة لم تفعل كما لم تفعل المنظمات غير الحكومية أو تلك المتخصصة أو أي منظمة عالمية أو إقليمية أو عربية معروفة بهذا الاتجاه. أما الحكومة العراقية فأنها أجرت أكثر من إحصاء سكاني غير أنها تجنبت ذكر أي معلومات يمكن أن تؤسس لأي نزعة طائفية أو تشيع أي لون من ألوان الثقافة الطائفية التي كانت تحاربها بقوة وتعتبرها واحدة من أكثر المخاطر الجدية على أمن الكيان العراقي وعافيته.^(١)

(١) رغم الإجماع على قوة شخصية الرئيس صدام حسين وشدة شكيمته وبأسه في الحكم وتمكنه من بناء نظام حكم قوي حوي واحداً من أقوى المنظومات الأمنية، إلا أن الرجل كان شديد القلق من شبح الطائفية فكراً وممارسة وسلوكاً، خصوصاً في مجتمع كالمجتمع العراقي بسبب الأخطار الخارجية التي تتهدده وبسبب من طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤسسات طائفية (عراقية) وبين إيران. لذلك فهو حاول أن يتجنب شبح الطائفية ونجح في الإبقاء على تقاليد المجتمع العراقي التقليدية التي تتميز بالتسامح إلى أبعد الحدود وصولاً للمصاهرة بين مختلف المذاهب.

الحرص على العراق لم يكن إلا عراقيا أما الذين قاموا باحتلال العراق فقد أرادوا إنهاء وجوده وزعزعت بل تفكيك أمنه عبر المشروع الطائفي الذي حمله بريمر ونفذته الآلة العسكرية الأميركية بالصدمة والترويع وسائر صنوف الجريمة والإرهاب. وتمثل المشروع الطائفي التقسيمي التفكيكي في مجلس الحكم كما تمثل في الدستور والكثير من التفاصيل التي يقبع فيها شيطان الاحتلال ومجتهدوه ومنظروه.

شراكة إستراتيجية

ورغم أن أطرافاً عربية ساعدت وشجعت الاحتلال الأمريكي لبلاد الرافدين - لغايات شتى رغبة أو رهبة طوعاً أو كرهاً - إلا أن أولئك الحلفاء لم يكونوا إلا حلفاء ثانويين بالقياس إلى إيران الحليف الإقليمي الأكثر أهمية وخطورة. فإيران ورغم أنها لم تقدم جهداً عسكرياً ملموساً - أو هكذا يبدو حتى الآن - إلا أنها قدمت الكثير والأكثر أهمية وخطورة عندما التقت رؤيتها وغايتها مع رؤية الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي في النتائج النهائية للوضع في العراق ومآلاته الأخيرة.

فقد تطابقت الغايات الأميركية الإيرانية بشأن (العراق الجديد) وهو تطابق وانسجام في غايات لا يمكن تصور وجودها على مستوى من يمكن تصنيفه بأنه من حلفاء أميركا من العرب، مهما بلغ تأييد ذلك الحليف للولايات المتحدة أو اختلافه وحتى كراهيته للقيادة العراقية قبل الاحتلال. وباستثناء الكويت فقد بدا أن هناك فجوة بين ما تقوم به الولايات المتحدة في العراق كقوة احتلال وبين تصور بعض الأطراف العربية لمآلات (تغيير) نظام حكم الرئيس صدام

حسين، وبدأت تلك الأطراف تدرك - وإن بشكل متأخر - حجم الضرر الذي وقع نتيجة احتلال العراق.

وبمجرد ان بسط الاحتلال سيطرته العسكرية على بلاد الرافدين فقد أدار ظهره لحلفائه العرب إلا من استثناءات قليلة أملت لها الظروف الأمنية الملحة. وكان الاكتشاف الأقسى بالنسبة للحلفاء العرب هو ذلك الذي يتعلق بحجم ومدى التعاون الأميركي الإيراني في الشأن العراقي. فإيران لم تساعد فقط الاحتلال الأميركي على غزو واحتلال بلاد الرافدين بل أنها حققت أمرين لا يمكن لأحد ومهما بلغت قوة تحالفه مع الولايات المتحدة - باستثناء إسرائيل - أن يحققهما.

إيران حققت أمرين لم يكن من الممكن أن يقوم بها أحد سواها. الأول هو تماهي أهدافها مع أهداف الاحتلال الأميركي التي خططت لها إسرائيل بدقة ونفذتها الولايات المتحدة بعيدا عن مصالحها البعيدة المدى. وتمثلت أهم وأبرز تلك الأهداف في حل وتدمير الدولة العراقية بكل أجهزتها ومستوياتها البيروقراطية التي توالى بناؤها تراكميا طيلة أكثر من ثمانين عاما خلال مختلف العهود والأنظمة التي حكمت العراق. ونالت الطبقة الوسطى - باعتبارها العمود الفقري للدول والمجتمعات - حظها الأوفر من التدمير الذي بدأ على مراحل منذ فرض الحصار عام ١٩٩١ وإلى ما بعد غزو واحتلال البلاد.

فقد ظهر تطابق في الأهداف لم يكن بمقدور أحد أن يتنبأ به بدءا من إنهاء العراق كدولة وليس كنظام حكم فقط، وصولا إلى تفكيكه وتقسيمه بشكل عملي وواقعي ومتدرج ووفق سياقات تبدأ وتنتهي في مسلسل متواصل الحلقات .

لم يكن هذا فقط بل التقت الأهداف الأميركية والإيرانية في أمر آخر أشد وأقسى على العراقيين حتى من مستقبلهم الغامض؛ ألا وهو مسلسل الإرهاب الأسود والرعب العنيف الذي تجلى في فرق موت متعددة وميليشيات ذات إمكانيات تسليحية ولوجستية ملحوظة، أدارت بشكل منهجي عمليات خطف وتعذيب واستئصال منظم تعجز عنه أعتى عصابات الجريمة المنظمة. ودار كلام كثير عن مخططات غامضة استوحت أعمال قتل وإرهاب تمت ممارستها في أميركا الجنوبية ضد أنظمة يسارية مناوئة للولايات المتحدة، كما ارتبطت بأسماء تأتي على رأس أجهزة الاحتلال في العراق مثل السفيرين نيجرو بونتي وخليل زاد.

فقد ظهرت وبطرق منهجية عمليات اغتيال لعدد كبير من ضباط الجيش العراقي الوطني تضاف إليهم حملة استئصال لعدد كبير جدا من علماء العراق وخبرائه بل أطباؤه الذين لم يكونوا محسوبين على القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية أو أي شيء له علاقة بالسياسة أو شؤون الحكم.

وبعد استكمال الاحتلال ودخول ما يسمى قوى المعارضة وهي في معظمها قوى وأحزاب وميليشيات تمثل في الحقيقة حزب إيران الذي نما ونشأ في الحزن الإيراني حتى قبل قيام الثورة الإيرانية بفترة طويلة ، كانت الأمور تتجه لشراكة حقيقية بين الولايات المتحدة كقوة احتلال مباشر للعراق وبين إيران. هذه الشراكة وجهت رسالة بالغة الوضوح والدلالة للعرب كافة بضرورة رفع أيديهم عن العراق الذي بدأ يخرج بالفعل من الإطار العربي ليس فقط كتحصيل حاصل لواقع نشأ في ظل الاحتلال بل، وهو الأكثر أهمية، نتيجة لمنهجية استئصال لأسس عروبة العراق وحتى إسلاميته إذا كانت هذه الإسلامية تعني سنية العراق في إطار محيطه الإسلامي السني الأكبر.

ومرة ثانية فقد التقت أهداف الاحتلال الأمريكي مع الأهداف الإيرانية بضرورة نزع هوية العراق ليس فقط العربية بل والإسلامية أيضا. فالولايات المتحدة- أو أميركا سبتمبر- جاءت للعراق وهي تعتبر السنة مجموعة إرهابية لا يمكن التعامل معها خارج إطار ما يسمى "استراتيجيات مكافحة الإرهاب" وفق المقاييس الأميركية والغربية والإسرائيلية.

الاعتبارات الأميركية الإسرائيلية الخاصة بهوية العراق-العربية خصوصا- ليست اعتبارات سطحية قصيرة النظر أو المدى. كلا بل هي رؤية إستراتيجية تملئها-إسرائيليا- ضرورات الأمن القومي الإسرائيلي والحاجة الملحة لإخراج العراق وإلى الأبد من الدائرة العربية باعتبار أنه مثل دائما خطرا ماحقا على إسرائيل بإمكانياته وقدراته وتاريخه الحضاري بالغ الدلالة. كما تملئها احتياجات ما يسمى بالمصالح العليا لإستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي والذي يتعلق بحوض النفط الخليجي الإستراتيجي الذي يشرف عليه العراق جغرافيا من جهة ومتطلبات أمن إسرائيل من جهة ثانية، وهي دائرة بالغة التعقيد في الذهنية الأميركية خصوصا والغربية على وجه العموم.

فالرابطة العربية للعراق مهمة في كل دالاتها كما هي الرابطة الإسلامية التي تعطي للعراق عمقه الإسلامي السني الذي يتشكل منه العالم الإسلامي بأغلبيته. وهو عمق من شأنه أن يربط العراقيين بإخوانهم السنة - وهم أكثرية المسلمين في العالم- وهو ما يشكل قلقا بالغاً للقوى الدولية وبعض القوى الإقليمية.

وهكذا فقد كان هناك التقاء واسع ذاو منحى إستراتيجي وليس تكتيكياً فقط بين الاحتلال الأمريكي وإيران التي زودت قوات الاحتلال- من خلال تعاون

أزلامها وحزبها- بالمادة الخام والخميرة اللازمة لإقامة نظام دمية يعمل على تحقيق أهداف الاحتلال ومن خلال ما يبدو أنه الوجه الوطني للعراق. وكانت العملية السياسية التي تم تفصيلها على مقاسات الأهداف الموضوعة للعراق من قبل كل من يقف خلف هذا الاحتلال ويتعاون على إنجاحه. وبدأ لأكثر الدول العربية أن الوضع في العراق قد بدأ يخرج عن المسار الذي توهمه الكثيرون والذي بني على أساس أن واشنطن ستسعى فقط لتغيير نظام الحكم في العراق- أو هكذا بدا من خطط إدارة بوش الابن- والإتيان بنظام آخر يمكن أن يكون أكثر انسجاماً مع الخط السائد في المنطقة.

إحباط عربي

هذا الإدراك لتداعيات ليس فقط الاحتلال بل لمعالم شراكة أميركية إيرانية واسعة النطاق في العراق تنمو وتتوسع باضطراب وبشكل كشف أيضاً عن منحى ذي وجهة إستراتيجية وليس خطوات تكتيكية فقط. وتطور الإدراك ليتحول إلى قلق مع تمدد إيران في العراق برعاية أميركية كاملة وإشراف من قبل قوات الاحتلال على كل ما تقوم به ذراع إيران القوية المتمثلة في حزبها متعدد الأسماء والأشكال وحتى القيادات.^(١)

انسحاب العرب من الشأن العراقي بفعل هذا التطور الإستراتيجي الذي أعقب الاحتلال، لم يكن معزولاً أو أمراً مفاجئاً. وبسبب ظروف موضوعية قوية فقد كان الكثير من العرب بعيدين عن العراق سواء لاختلاف وتباعد السياسات أو بفعل سطوة الحصار القاسية الذي امتد لأكثر من عقد وصبغ

(١) أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من واشنطن أن الولايات المتحدة قدمت العراق على طبق من ذهب لإيران، وهو ما أثار انزعاج ومعارضة وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس.

بالدم والدموع والمأساة حياة العراقيين والتي فاقمها غياب الكثير من العرب عن ساحة العراق وهموم أهله.

ومما فاقم في إحباط بعض الدوائر العربية مما يجري في العراق، هو تدني أهمية وقيمة القلة من السنة الذين تعاونوا مع الاحتلال وهامشية الأدوار التي أنيطت بهم فضلا عن توجهات الاحتلال الواضحة في إقصاء السنة واعتبارهم إرهابيين لا يمكن الركون أو الوثوق بولائهم لسلطة العملية السياسية الجديدة. إذ تميل الدراسات الغربية إلى اعتبار السنة في العراق - على العموم - ذات توجهات وطنية في الداخل وقومية عروبية ووحودية في الخارج وهو ما يعني خطورة الركون إليهم أو اعتمادهم في عملية الاحتلال السياسية التي أعقبت عملياته العسكرية.

عملية سياسية طائفية

وباستثناء قلة تعاونت مع الاحتلال ممن توصف بأنها "علمانية" والتي مثلها خير تمثيل إياد علاوي وعدنان الباجه جي وشخصيات أخرى، فإن الأكثرية الساحقة من القوى الأخرى التي حازت على ثقة وتأييد سلطة الاحتلال أو جاءت معه، فقد كانت قوى دينية ذات تأريخ طويل في العمل الديني الحزبي بتوجهاته المعروفة والتي تميزت باللون الطائفي أو المذهبي - من كلا الجانبين الشيعي والسني - وبرزت بعد الاحتلال كآليات بالغة الأهمية في تنفيذ خطط الاحتلال وأهدافه في العراق.

وبالنسبة للقلة العلمانية فقد جرى استبعاد السنة منهم بشكل لافت ولم يبق لهم مكان أو مكانة وهو أمر جرى برضا الاحتلال الأمريكي الصريح. أما

إياد علاوي فقد جرى التعامل معه بكل ذكاء من قبل الاحتلال. إذ سعى الأميركيون إلى إبرازه في البداية وتكليفه بتشكيل حكومة مؤقتة تمهد لإقامة انتخابات تنبثق عنها حكومة دائمة. غير أن علاوي وضع في مواجهة المقاومة العراقية خصوصا في الفلوجة وتداعيات أحداثها الخطيرة من جهة، ومن جهة أخرى فقد خاض صراعا مع "التيار الصدري" الذي كان يتبلور بشكل مطرد كأحد أبرز القوى الشيعية التي سيكون لها لاحقا دور وأي دور في رسم صورة جديدة للواقع العراقي خصوصا بعد عملية سامراء وتداعياتها الأكثر خطورة منذ الاحتلال الأميركي لبلاد الرافدين ربيع عام ٢٠٠٣. ومع أقول نجم إياد علاوي بخسارته الانتخابات لصالح التيار الديني المتعاون مع الاحتلال، فقد بدا أن حلقات التعاون الأميركي الإيراني في العراق أصبحت أكثر إحكاما وقوة، بل مهدت طريق رسم مستقبل العراق تحت الاحتلال.

هذا التطور ساهم في ابتعاد العرب أكثر عن الساحة العراقية باعتبار أن غياب علاوي الذي كان ينظر إليه باعتباره شيعيا منفتحاً أو علمانياً مع خلفية أخرى أكثر أهمية تتمثل في أنه يحتفظ بمسافة كافية عن إيران، عن الحكم ساهم في تعقيد الأمور أكثر.

علاوي قد يكون المثال الأكثر وضوحاً في عملية التضييل التي مارستها الإدارة الأميركية مع بعض حلفائها العرب بخصوص مستقبل العراق. فقد كان رهان هذا البعض العربي على شخصيات ممن كان يطلق عليهم (المعارضة العراقية) أمثال علاوي مدخلا لفهم الكيفية التي تعاونوا بها مع واشنطن من أجل إجراء (التغيير) في العراق. فقد كان علاوي مثالا للتغيير الناعم الذي سوف يمكن معه إصلاح الأضرار في العراق بأقل الكلف.

انقلاب القصر

وفي هذا السياق قد راود البعض لسنوات حلم إجراء تغيير لنظام الحكم في العراق من خلال ما أطلق عليه "انقلاب قصر" أو الانقلاب الذي يستهدف رأس نظام الحكم في العراق ومجموعة من الدوائر المقربة منه مع الإبقاء على سائر البنية الأساسية التي تدير الدولة وتبقي على وجودها ولكن بسياسات أخرى غير تلك التي تم اعتمادها منذ العام ١٩٦٨ ومجيء حزب البعث.

وكانت أول بوادر هذا التحرك-الحذر والخجول تماما- في النصف الثاني من الثمانينات يوم كانت الحرب العراقية الإيرانية على أشدها وفي أعلى مراحل خطورتها. يومها دارت أحاديث عن جهود تقوم بها أطراف عربية محددة للبحث عن شخصية يمكن إحلالها محل الرئيس صدام حسين. وبالطبع فقد كانت تلك الجهود منصبه -كما تقول الأخبار وقتذاك- على اختيار شخص من داخل الدائرة الحاكمة لحلول محل الرئيس وذلك لتحقيق عدد من الأهداف في وقت واحد.

الهدف الأول يتمثل في إبعاد صدام حسين الذي كانت شخصيته القيادية تتبلور أكثر فأكثر وتكرست بالكامل من خلال إدارة الحرب مع إيران. الثاني الإبقاء المؤقت على قوة العراق - المتضخمة والمنفلتة- كعامل لصد واحتواء إيران التي كانت تحارب من جهة وتبشر بتصدير الثورة من جهة أخرى. الهدف الثالث تمثّل في تعديل مسار العراق من خلال الإتيان بشخصية قيادية يمكن التعامل معها وتستطيع تعديل مسار العراق وإبعاده عن ميوله الثورية التي وإن كانت تتوسل بقيم غير قابلة للتصدير إلا إنها وفي الوقت نفسه قيم

غير تقليدية لا يمكن احتواؤها خصوصا في عراق قوي بكل الأبعاد. أما الهدف الرابع فقد كان هدفا براغماتيا تمثل في طريقة لإنهاء الحرب من خلال الإطاحة بالرئيس صدام حسين باعتبار أن إطاخته كانت هدفا إيرانيا وشرطا لازما لوقف الحرب التي كانت إيران مصرة على استمرارها حتى تحقيق هذا الهدف المركزي الذي إذا ما تحقق فأن من شأنه أن يفتح الأبواب لتحقيق كل الأهداف الأخرى.

في ذلك الوقت رشحت تسريبات أسماء شخصيات عراقية محددة - معظمها من داخل الدائرة الحاكمة المغلقة- يمكن - في حال نجاحها- أن تحقق الكثير من تلك الأهداف أو أهمها على الأقل حسب تقديرات تلك الأطراف. وكانت التسريبات مقصودة لدفع القيادة العراقية لاتخاذ رد فعل يمكن أن يحقق تشويشا في الرؤية أو اضطرابا في النسق القيادي يمكن أن يعجل في الوصول لل غاية المنشودة والمتمثلة في رأس صدام حسين.

ومن أبرز تلك الأسماء كان هناك عزت إبراهيم الذي كان الشخصية الأقرب للرئيس. كما احتل وزير الدفاع الأسبق عدنان خير الله قائمة العسكريين الذين كانوا في موقع التأثير. أما الشخصية الأكثر تمثيلا لكل المواصفات فقد كانت من نصيب الدكتور سعدون حمادي الذي شغل العديد من المناصب المهمة. وكان هناك تركيز على شخصية حمادي لاعتبارات عدة من بينها أنه تلقى تعليمه العالي في الولايات المتحدة وهو شخصية هادئة ومفكر ليبرالي وحدوي يؤمن بالقيم الديمقراطية بحدودها القصوى^(١). كما أن

(١) في كتاب الديمقراطية والتعددية الحزبية الذي هو عبارة عن حوارات واسعة وعميقة بين كل أعضاء القيادة العراقية جرت عام ١٩٨٩ يستطيع المراقب أن يرى المدى الذي يذهب إليه الدكتور سعدون حمادي في مسألة القيم الديمقراطية والليبرالية وبشكل لم يبلغه أي أحد من رفاقه في ذلك الوقت. الديمقراطية والتعددية الحزبية وهو كتاب محدود التداول.

سعدون حمادي شخصية أقرب ما تكون للشخصية التكنوقراطية خصوصا في بعدها الاقتصادي. فقد تقلد مناصب عديدة كلها ذات طابع اقتصادي توجهها بشغل منصب رئيس الوزراء.

غير أن حمادي كان يحظى بأفضلية خاصة- بالنسبة لمن كانوا يريدون استبدال صدام حسين في ذلك الوقت- تتمثل في كونه (شييعيا) فهو من مواليد كربلاء، وهو أمر كان يمكن أن يطمئن إيران ويحقق ليس فقط مطلبها في إزاحة صدام حسين بل في قيادة العراق من قبل شخصية شيوعية. وكانت هذه المواصفات مثالية بالنسبة لمن يريد إزاحة صدام حسين- من الطرف الآخر غير الإيراني- باعتبار أن حمادي وإن كان شيوعيا بالأطر التقليدية إلا أنه لا يلتقي مع إيران في أي توجه أو مسار.

أما الشق الذي كان مشروع التغيير يعمل عليه من خارج تلك الدائرة الحاكمة فقد كان جبهة ما أطلق عليها (المعارضة العراقية) التي كانت موزعة على الحزبين الكرديين وحزب إيران الكبير بكافة أفرعه وواجهاته وأحزابه وميليشياته . فضلا عن وجود عدد من الشخصيات المعارضة المستقلة الأخرى ممن كانت تحتفظ بمسافة عن ذلك الطرف العربي أو الإقليمي أو تحتفظ بكيانات بسيطة قد تسمى أحزاب أو غير ذلك، إلا أنه كان هناك أيضا تيار يطلق عليه بالتيار العلماني وهو تيار قريب نسبيا من بعض الدوائر العربية باعتباره أبعد عن إيران أو خارج حزبها الأخطبوطي الكبير.

إياد علاوي كان الرمز الأفضل بالنسبة لأطراف عربية وربما دولية رأت فيه الإمكان البديل الذي يمكن أن يحقق الكثير من الأهداف التي مر ذكرها. فهو من حيث التصنيف المذهبي شيوعي ثم أنه بعثي انشق ولجأ إلى خارج العراق. ويتمتع علاوي بميزة مهمة تتمثل في كونه بعيدا عن المظلة

الإيرانية ولم تلتق توجهاته مع توجهات حزب إيران الذي سعى للعمل ضد النظام السياسي في العراق انطلاقاً من الإرشاد الإيراني. يومذاك قيل أن علاوي كان يحظى بدعم سعودي مباشر وأنه كان اختياراً بديلاً للقيادة العراقية التي أصبح تغييرها مطلباً مكشوفاً لبعض الأطراف العربية خصوصاً الطرف السعودي والمصري ومن يقع في دائرة نفوذهما وتأثيرهما ، بعد أزمة وحرب الكويت.

سنوات الحصار الثقيلة لم تساعد فقط في تجميد الوضع إستراتيجياً في انتظار الآتي الأسوأ للعراق وفق السياقات الإقليمية والدولية ، بل ساعدت على تمترس كل الأطراف في ولاءاتها وتبلور ذلك في قناعات أسفر عنها مؤتمر لندن وما سمي "بيان شيعة العراق" باعتبار تلك الولاءات الاختيار النهائي لما كان يعرف بالمعارضة العراقية.

العراق وعروبته

وبعد غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما تلا ذلك من خطوات مدروسة في تفكيك الدولة ومؤسساتها الإدارية والبيروقراطية وحل الجيش والمؤسسة الأمنية وسائر أركان الدولة التي لا يتصور وجود مجتمعات سوية بدونها، بدأت بالتوازي "عملية سياسية " أراد الاحتلال منها خلق واقع جديد أبرز أهدافه إحداث قطيعة نهائية بين العراق ومحيطه العربي والإسلامي لصالح كيان جديد هو حاصل عدد من الكيانات الطائفية والعرقية إضافة لعدد غير محدد من القواعد العسكرية الأجنبية ومناطق النفوذ الإقليمي والدولي.

ومنذ البداية قرر الاحتلال الاتجاه العام للعراق الجديد عبر توزيع حصص تحدد أقدار العراقيين وتعيد تعريفهم بأنفسهم وخلق كيانات يدين لها العراقي

الجديد بالولاء. وسرعان ما تم تقسيم المجتمع العراقي وفق نظريات تمت صياغتها في مراكز أبحاث يمينية صهيونية متطرفة عبر سنوات وعقود ليتم فرضها بقوة الاحتلال الغاشمة.

وتشير كل الدلائل إلى أن الخطوات التي قررها الاحتلال لم تكن وليدة الصدفة أو رد الفعل أو حتى الخطأ الجسيم الذي ينسب إلى فلان أو غيره، كما هو شائع عن قصة-أكذوبة الطريقة التي تم بها حل الجيش العراقي. فما جرى-ويجري- مخطط له بعناية ووفق تصور مسبق لم تمثل التراتبية العسكرية الأميركية فيه سوى دور الأداة الأكثر قسوة وفسادا. هكذا كانت العملية السياسية الشريرة التي تمثل العمود الفقري للاحتلال في صفحته السياسية والتي تعتبر الخطر الأكبر الذي يهدد ليس العراق وحده بل كل المنطقة. فالعملية السياسية بصيغتها الحالية هي خلاصة تفكير عميق انتهت إليه اشد الدوائر يمينية وتطرفا في الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وغذته بوسائل وأساليب وتشريعات ومنهجيات تمثل الطريق الأكثر ضمانا لإنهاء العراق كيانا عربيا بكل تأريخه فضلا عن مصادرة مستقبله.

ورغم أن بداية العملية السياسية لم تكن- إلا باستثناءات محددة- سافرة عن وجهتها الحقيقية كما هي اليوم بعد سنوات من الاحتلال، إلا أن الكثير من المؤشرات كانت تشير أيضا إلى أن هناك نوايا واضحة لإبعاد العراق عن محيطه العربي من قبل الاحتلال وقوى محلية وإقليمية. وما بدا وقتذاك ابتعادا عربيا عن العراق وتركه لمصيره البائس والمجهول، لم يكن إلا تعبيراً عن واقع أكثر منه تفسيراً لحالة راهنة.

فالعرب لم يكونوا في وارد الانفتاح على الوضع الجديد لاعتبارات ليست كلها غير منطقية. ذلك أن العراق أصبح تحت الاحتلال ولم يكن من الجائز

في نظر العراقيين- خصوصا طليعته المقاومة والمناهضة للاحتلال- أن يعترف العرب بالواقع الجديد أو التعاون معه على تطبيع الأوضاع وكأن شيئا لم يقع على العراق العريق. والكل يتذكر كم كان الأمر صعبا على العراقيين يوم أن استعاد العراق مقعده في الجامعة العربية لأن ممثل العراق لم يكن إلا ممثلا لحكومة احتلال غير شرعية.

هذا التعقيد الموضوعي أو الواقعي في شأن التعامل مع العراق تحت الاحتلال لم يكن قدرا لا فكاك منه بالنسبة للعرب لو كان هناك إدراك سابق للاحتلال أو مبكر بعده بضرورة التحرك لإنقاذ العراق باعتباره مقدمة لإنقاذ العرب أنفسهم سيما وأن العراق من الأهمية والخطورة بمكان لا يدع فروقا حقيقية بين شأنه الداخلي وذاك الخارجي بحكم التداعيات الخارجية التي تستدعيها أوضاعه الداخلية والتي تتعلق أساسا بالأمن القومي العربي في أدق مفاصله.

ولم يكن هناك شيء يدعو للألم أكثر من غياب التفكير العربي الجاد بمستقبل العراق بدل تركه لأسباب موضوعية وغير موضوعية للهيمنة الأحادية أو الثنائية. ولئن تحجج بعض العرب بترك العراق لأسباب تتعلق بإشكالية الاعتراف بالاحتلال وتعقيداته فإن عرباً آخرين اعتبروا أن العراق أضحى شأنا أميركيا وأنه من الأفضل عدم مقارنة الولايات المتحدة في الساحة العراقية وتعقيداتها الشائكة. هذا كله وغيره دفع الكثير من الأطراف العربية إلى الابتعاد والتعلق بأمل أخير يتمثل في توفر ما يكفي من النوايا الحسنة لدى الأميركيين لتتيح المجال لبروز قيادة عراقية يمكن للعرب التفاهم معها.

وبدا أن تقديم علاوي لرئاسة أول حكومة للاحتلال كما لو أنه مبادرة حسنة من الأميركيين تجاه العرب ووضع للعراق على طريق سالك يتيح له

الالتقاء مجدداً بمحيطه العربي. علاوي- وهو من بين مجموعة ممن عملوا مع الأطراف الأميركية والبريطانية وغيرها على ملاحقة واصطياد العراق- أبلى بلاء احتلالياً أثناء فترة حكمه القصيرة في مواجهته لقوى مقاومة عراقية خصوصاً في واقعة الفلوجة وما رافقها من تداعيات، كما أنه واجه عناصر مما يعرف بالتيار الصدري في النجف. كان أداء علاوي خليطاً من طبيعة توجهاته الشخصية من جهة وحماسة لأداء مهمة خاصة بالنسبة للأميركيين من جهة أخرى.

ومع إلحاح الاحتلال على إجراء الانتخابات عام ٢٠٠٥ وبذلك الطريقة التي جرت فيها، خطا العراق أول وأهم خطواته نحو تشريع الطائفية كنظام حكم ونهج سياسي وديمقراطية طوائف تتوسل الفتوى الطائفية دعاية انتخابية والانتماء الطائفي سبيلاً للوصول إلى ما يسمى بمجلس النواب. ومع ظهور نتائج تلك الانتخابات ، وهي على أي حال نتائج ليست مفاجئة أو غير متوقعة. غير أنها كشفت-أيضاً- عن التوجهات الحقيقية للاحتلال وخريطة طريقه التي رسمها لاحتلال بلاد الرافدين.

وقامت أول حكومة طائفية تحت الاحتلال وبالتنسيق الكامل معه لتكنس معها كل أو هام من راهنوا على الاحتلال أو عملياته السياسية أو أشخاصاً أو أحزاب أو جماعات، مهما كان تاريخها أو ماضيها.

وبدأ العهد الطائفي بتولي حزب إيران ورجالاتها المباشرين واجهة الحكم بشكل مباشر ودون موارد أو استحياء. وهو تطور استدعى تنحي من كانوا بعيدين عن خط القوتين الواقعتين على أرض الواقع العراقي الجديد: الأميركيون والإيرانيون. وهكذا كان حين اكتفى الخاسرون بغنائم الاحتلال

وقائمه التموينية التي غذى بها من أخلص له الولاء، مع الأمل بالديمقراطية الأميركية التي قد تسمح يوماً بتولي واجهة حكم العراق في انتخابات أخرى. سنوات الجمر لم تكن بالأمر الهين على العراقيين الذين ذاقوا الأمرين من الاحتلال المزدوج لبلدهم. سنوات كانت بعقود وهم يعيشون فتنة لم يألوها أو يعرفوا لها مثيلاً في تاريخهم العريق القديم. ومع انكشاف الأوراق لمن لم يكن قد قرأها من قبل، كان وعي الكثير من العراقيين قد خرج من التأثيرات الطائفية التي سادت عام ٢٠٠٥ لصالح توجهات أكثر وطنية وعراقية بعد أن تبين أن التيارات الطائفية لم تكن على علاقة بالدين قدر علاقتها بواشنطن وطهران. كما هال العراقيين قدرة القوى الطائفية الحاكمة على مراكمة الفساد من جهة وإلحاق الضرر بالعراق وأهله بشكل لا يمكن تصوره وهم يسمعون ويشاهدون صور الفساد برعاية قوى احتلال تكره العراق والعراقيين على المكشوف.

إجهاض الانتخابات

ورغم أن نتائج الانتخابات جاءت لتضع حداً - ولو بسيطاً - للوضع الطائفي المتردي وتحقق جزء ولو بسيطاً من إمكانية الخروج من الطابع الطائفي الثقيل للحكم الذي يمثل واجهة الاحتلال، إلا أنه تم إجهاض تلك النتائج ومصادرتها لصالح تفاهم أميركي إيراني بعيد المدى.

فوز القائمة العراقية التي تتكون من ائتلاف عريض ساهمت فيه قوى (سنية) بزعامة إياد علاوي وحرمانها من استحقاقات ذلك الفوز، كشف عن دلائل أخرى لتوجهات الاحتلال الأميركي وخريطة احتلاله للعراق. فقد خلطت الولايات المتحدة عن عمد بين ما تسميه انسحاب قواتها من العراق -

وهو ادعاء كاذب ولعب بالألفاظ لا يختلف عن أي تضليل إستراتيجي قامت به وزارة الدفاع الأميركية- وبين ما تسميه-كذبا أيضاً- ترك العراقيين لفناعاتهم واختياراتهم السياسية في انتخابات(حرة) ضللت الناخبين ، مرة أخرى، بإمكانية أن تحقق لهم هذه ما لم تحقق سواها. ووفق عملية تضليل إستراتيجي أخرى أمكن خلق مساحة من الوهم الزماني والمكاني في عقول العراقيين بالربط بين زمن (الانسحاب العسكري) ومكان (الاختيار السياسي) وكلا الأمرين لم يتحققا إلا في صور أخرى من مسلسل الكذب الذي بدأ منذ الإعداد للحرب على العراق وحتى هذه الساعة.

ورغم المحاولات الكثيرة للقائمة العراقية إلا أن الولايات المتحدة لم تخجل من ترك أحد أبرز حلفائها كي يواجه مصيره بنفسه وسط غابة من الذئاب الكاسرة. تركت علاوي وقائمته(السنية) كما سماها رئيس حكومة العملية السياسية نوري المالكي، وهي تواجه مهزلة سياسية لولا أنها مأساوية تتمثل في إبقاء وتأبيد الوضع في العراق على حاله حتى الرمق الأخير، مع إفساح المجال أمام المالكي لكي يقوم بما يلزم من أجل تثبيت حكمه وتكييف الأوضاع لصالح استمراره في الحكم-الواجهة المباشرة للاحتلال.

معطيات إستراتيجية

التكيف السياسي الأميركي لنتائج الانتخابات العراقية الأخيرة يكشف عن جملة أمور يمكن الوقوف عندها طويلاً باعتبارها علامات تكشف عن خريطة الطريق الحقيقية لقوى الاحتلال في العراق ومستقبل بلاد الرافدين وفق السياق الإمبريالي والإقليمي الإيراني كذلك.

- كشف الموقف الأميركي أن العراق يمكن أن يكون ساحة للنفوذ الإيراني بشكل مكشوف يتيح لطهران أن تكون صاحبة الكلمة العليا- خارج منطقة المصالح الأميركية- وأن تكون شريكا كامل الشراكة في إدارة شأن (العراق) أو ما تبقى منه لأسباب تتعلق بالإستراتيجية الأميركية والغربية وبغض النظر عن الموقف من إيران وهل هي تحظى برضا أو سخط الغرب. فهناك حاجات إستراتيجية لا يمكن للولايات المتحدة أو الغرب الاستغناء عنها أو تغييرها خصوصا في هذا الوقت الحرج على الصعيد الدولي.

- يظهر الموقف الأميركي أن لإيران مكانا في الخريطة الإقليمية وأن هذا المكان يمكن أن يتعزز من خلال مكانة تتوسل القدرة على النفوذ والتأثير في المنطقة العربية والإسلامية. والوضع في أجزاء كثيرة من المنطقة يكشف عن حضور إيراني أو مرجعية إيرانية يمكن أن يكون لها كلمة وحضور. وسواء وظفت واشنطن هذا لتخويف العرب وضمان انحيازهم لها والتصاقهم بها أو لا فإن إيران حاضرة ولا يمكن تجاهل هذا الحضور.

- يظهر الموقف الأميركي أن وضع العراق يجب أن يقرره ليس أبناؤه بل قوى دولية وإقليمية تتحكم به استنادا إلى المحددات الأميركية. وأن قيادته لا يجب أن تؤول إلى العراقيين مهما كان توجههم السياسي أو لون طيفهم أو أصولهم العرقية. أن العراق أكثر خطورة من أن يترك للعراقيين أنفسهم كي يقرروا مسار دولة يمكن أن تشكل واحدة من أهم القوى الإقليمية إن لم تكن أهمها على الإطلاق بحكم موقعه وثرواته وإمكاناته وتاريخه وحضارته وقبل ذلك بحكم معناه الحضاري العريق والقديم.

- فالولايات المتحدة وحسب هذا التصور سوف تتسامح مع بروز أكثر من مصلحة إقليمية في العراق وليست فقط المصالح الإيرانية. واستنادا إلى

التحليل الإستراتيجي الأمريكي فإن مدى التدخلات الإقليمية - الإسرائيلية أولاً ثم الإيرانية ولحد أقل التركية- سوف تتقاطع إيجابياً مع مستقبل أفضل يحقق مصالح كل تلك الأطراف، باعتبار أن مصالحها (تتضرر) أو توضع في دائرة محددات إذا برز العراق كدولة قوية مقتدرة.

- واستناداً إلى مثل هذا التحليل فإن الولايات المتحدة لا تريد أي مكان للعرب في العراق الجديد باستثناء مصالح تجارية أو عقود شركات لا تبتعد في التحليل الأخير عن المصالح الحيوية الأميركية. فالعراق وفقاً للإستراتيجيات الأميركية الغربية لا ينبغي أن يكون بعد الآن جزءاً من أي منظومة سياسية أو عسكرية عربية مهما كانت ضعيفة أو محدودة لأن الضعف والمحدودية أمران نسبيان ومؤقتان لا يجوز الركون إليهما أو اعتمادهما في التخطيط الإستراتيجي. ولعل هذا هو سبب الإجهاز الأمريكي على العراق بعد احتلاله بل أن معظم ما حصل للعراق من تدمير وتخريب وتعطيل متعمد وقع بعد الاحتلال وبيده ووفق سياق إدارة إستراتيجية لإنهاء دولة واقتلاعها من جذورها. الدرس الأمريكي يقول إن الركون لضعف العراق هو خطأ إستراتيجي خطير ومكلف^(١)

- واستناداً لهذه الاعتبارات فإن هناك حدوداً ومحددات للقوى السياسية في العراق. وبموجب هذا فإنه لا يمكن الوثوق بالتيارات الإيرانية الخالصة كما لا يمكن بالمقابل الوثوق بالتيارات العروبية أو القومية أو الوحدوية أو تلك الإسلامية المقاومة التي نأت بنفسها عن الطائفية أو الاستقطاب المذهبي والتي

(١) قال رئيس الاستخبارات السعودي السابق الأمير تركي الفيصل إن الفترة من العام ٢٠٠٣ ومنتصف ٢٠٠٦ ظهرت في العراق قوى وعناصر كانت تحاول إبعاد العراق عن بعده العربي وعرويته والدليل تشكل منظمات كانت تعمل على الاستفراد في العراق ووضع تحت السيطرة الإيرانية.

أفسحت المجال في صفوفها لكل ألوان الطيف العراقي في أن يعبر عن ذاته من خلال المقاومة ومناهضة الاحتلال. ولئن كانت مشكلة علاوي تكمن في علمانيته فضلا عن موقفه من إيران، فإن هذه المشكلة أصبحت أكثر تعقيدا من خلال ترأس قائمته لشريحة واسعة من القيادات السنية التي دفعت المالكي لاتهام تلك القائمة بأنها قائمة سنية. وربما دفع كل هذا علاوي لإصدار ما يشبه إعلان نعيه السياسي يوم أن قال إن كل من لا تريده إيران لا يمكن أن يصبح رئيسا للوزراء، وهو تصريح يضع النقاط على الحروف.

- ووفق هذا المنطق فإن رئيس الحكومة الحالي نوري المالكي يمكن أن يكون فرس الرهان الأفضل للولايات المتحدة لأنه حقق ما عجز عنه الجميع عندما استطاع أن يكون رجل كل من واشنطن وطهران في آن. وهو شديد الحرص على المصالح الأميركية لأنه يعرف أنها أصل ومشروعية ومصدر حكمه وقوته، مثلما يدرك بانتمائه وفكره وطائفته عمق العلاقة التي تربطه بإيران وهي علاقة روحية لا يمكن له أن يتخلى عنها أو يفارقها. فانتفاء الحركات الطائفية لإيران انتماء عميق وهو من العمق بحيث لا يمكن فهمه أو استيعابه من قبل غير العارفين به معايشة أو التصاقا.^(١)

- إن بقاء العراق ساحة للتدخل الإيراني المكشوف- والمحسوب أميركيا كذلك- وبالطريقة الحالية سيجعل الوضع مستحيلا بالنسبة للمحيط العربي. فالعرب وفق السيناريو الأميركي سيكون عليهم اختيار أمرين أحلاهما مر. الأول الاستمرار في رفض الانفتاح على الوضع الحالي لأنه وضع يتيح

(١) يوم أن وضع مصير رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري على المحك وبدأ الإعداد لخلافته كانت نيويورك تايمز الأميركية دقيقة جدا عندما قالت وقتذاك إن رئاسة الحكومة تنحصر الآن بين رجلين هما علي الأديب وجواد- نوري- المالكي. وتابعت الصحيفة واسعة النفوذ قائلة إن المشكلة تكمن في كون الأديب إيراني تماما فيما المالكي طائفي تماما ويتوجب الاختيار بين هذين الرجلين.

لإيران التمدد ليس فوق الجسد العراقي فقط بل يتيح لها حرية التوسع الإستراتيجي في كل الأرجاء العربية بكل ما يحمل من مخاطر أمنية لا تبذل إيران أي جهد في احتوائها أو تطمين المعنيين بأنها لا يمكن أن تمثل الخطر. وبات الكثير من العرب على يقين من أن الولايات المتحدة لا تريد إجراء أي تغيير في الواقع العراقي أو حتى التخفيف منه كي تخفف بعض مظاهر القلق لدى حلفائها على الأقل. الاحتلال الأميركي لجأ إلى طريقته المعهودة بخلق أسس واقع متخيل ثم بنائه وتعزيزه والبناء عليه وتصلبيه لكي يتم الاحتكام إليه لاحقاً باعتباره واقعاً لا يمكن تجاهله أو الالتفاف عليه.

- أما الخيار العربي الآخر في العراق فهو كالأول شديد المرارة ويتمثل في القبول بالعراق الجديد كما هو بكل ما يحمل هذا من تداعيات أمنية خطيرة ووجود غريب وثقيل للعرب في العراق، لا فائدة منه سوى إضفاء المشروعية على نظام يستبطن لعبة أممية إستراتيجية خطيرة تستهدف العرب أولاً والمسلمين من خلال الركون لنهج طائفي عرقي يراد تعميمه ودعمه في المنطقة من أجل تقسيمها وتفكيك وحداتها الأكبر وحتى المتوسطة. فالعرب باتوا في عراق اليوم غرباء لا يمكن ضمان أمنهم أو مصالحهم في ظل أجنداث تستهدفهم وتتربص بهم وتتعرض لهم بالشتيمة والارتياب.

- في ظل أوضاع كهذه يصبح العراق في حكم الإلغاء التام من العقل العربي والتخطيط العربي وأي مبادرة يمكن لها أن تحقق أي حد ولو أدنى من اجتماعهم وقوتهم. والولايات المتحدة ومعها قوى إقليمية تريد هذا المصير للعراق، كما تريد له أن يكون بلا عروبة أو حتى إسلام إذا كان هذا الإسلام يعني الالتقاء ببحر السنة الأغلب والأكبر في العالم الإسلامي الرحب. كما أن تلك القوى لا تريد أن يكون للعرب وجود أو قاعدة من التعاطف أو الشعور

المشترك لدى العراقيين الذين عرفوا بنزعتهم القومية والوحدوية والعروبية فضلا عن الإسلامية وهو نزوع أصيل دفع أجيالاً من العراقيين كي يكونوا في طليعة أمتهم من أجل الدفاع عنها في النواصب والملمات.

- أن الولايات المتحدة لا تضع سياستها في العراق عبثاً حتى وإن كانت إدارتها للحرب الميدانية حرباً عبثية خاسرة بالمقاييس العسكرية. فالعراق يجب أن يدار بطريقة ليست تقليدية لأنه بلد غير تقليدي أثبتت تجربته في النمو والنهوض واستخدام الثروات والطاقات الاستخدام الأمثل في العقود الأخيرة، أنه بلد أكبر مما يلزم وأخطر مما يلزم في منطقة شديدة الخطورة وبالغة الأهمية الإستراتيجية لا يجب أن يكون فيها دولة قوية جداً أو غنية جداً باستثناء إسرائيل. ومن هنا فإن الولايات المتحدة ومعها الحلفاء الغربيين يعتبرون أن ما يجري في العراق يجب أن يستمر لأنه يحقق الأبعاد الإستراتيجية للمصالح الغربية. كما أن هناك إدراكاً متزايداً بأن المالكي وحزبه مؤهلون أكثر من غيرهم لتأسيس نظام طائفي يتمتع بالاستمرارية والدوام ويمكن معه إعادة إنتاج عراق يحكم عن طريق تأسيس تراكم طائفي بيروقراطي ذات تقاليد حزبية طائفية تستطيع حكم الدولة العراقية وتأسيس نظام أمر واقع يحكمه (الشيعة) حسب التصور الأمريكي.^(١)

- ورغم كل شيء فإن قوى عربية مهمة لا تزال ملتزمة بوحدة العراق وتحرره وضمان عودة الحكم لأهله وأبنائه ومساعدته على التخلص من الاحتلال بكل أنواعه والاعتراف - بأي وجه ممكن - بمقاومة شعبه ومناهضتها للقوى الأجنبية. إن دولا عربية بالغة الحيوية والأهمية مثل سوريا وقطر والسودان وليبيا والجزائر والمغرب وغيرها يمكن أن تشكل

(١) لم تمنع الرصانة والتقاليد العريقة صحيفة مثل الغارديان البريطانية من القول عام ٢٠٠٧ من أن نظام الحكم في العراق يجب أن يكون للشيعة وأن هذا أمر نهائي لا يمكن العودة عنه أبداً.

عمقا إستراتيجيا للعراقيين الذين لا يمكن إلا أن يكونوا لإخوانهم عمقا ويدا في مصير واحد ووجهة واحدة. هذا أو الطوفان رغم يقين المخلصين بأن الأخير سوف لن يتمكن من إغراق من قرر أن يقاوم. وما يبدو قدرا فهو ليس كذلك وإن الله عابدا إذا أرادوا أراد.

الموقف العربي تجاه الانتخابات العامة في العراق ٢٠١٠

د. لقاء مكّي*

جرت انتخابات السابع من مارس/ آذار 2010 العامة في العراق وسط أجواء استقطاب إقليمي حاد وغير مسبوق، تجسد بتدخلات علنية ومباشرة من قبل دول الإقليم في دعم مرشحين بعينهم قبل الانتخابات، ثم الدفع باتجاه توليهم السلطة بعد ظهور النتائج غير الحاسمة أو المرجحة لكتلة دون أخرى. وقصة التدخل الإقليمي بالشأن العراقي بعد الاحتلال ليست جديدة أو حتى مستغربة في واقع الضعف الشديد الذي يعانيه العراق، لكن ما جرى في الانتخابات العامة الأخيرة كان استثنائياً وغير مسبوق خلال التاريخ المعاصر للدولة العراقية.

وشاركت دول الإقليم العربية في هذا التدخل، بل إن العلاقات مع هذه الدول ومع المنظومة العربية بشكل عام كان احد المفاتيح الأساسية في الحملات الانتخابية، وكذلك في الترويج لبعض المرشحين أو مهاجمتهم.

* كاتب ومحلل سياسي عراقي.

أولاً : العراق والعرب

شكل العراق عنصراً جوهراً في النظام العربي، وقام خلال العصر الحديث بدور محوري في العمل العربي المشترك، وفي الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة، يحدده عنصران أساسيان؛ الأول: يتمثل بالمجالين التاريخي والجغرافي للعراق، اللذان ادخلا العراق في بؤرة الانشغالات العربية الجهرية والفرعية. والعنصر الثاني: هو النزعة القومية التي سيطرت على الفكر السياسي للعراق وما جسده من تطلعات شعبية ونخبوية متجهة في بوصلتها العامة نحو الأمة العربية التي تعتبرها المحيط الأكبر .

لقد كان من نتائج هذا الاستغراق في الامتداد القومي أن تلاشى الفارق بين المحلي الوطني وبين القومي العربي في الفكر والآليات السياسية العراقية في شتى عهود الحكم والمراحل، وبات من الصعب على أية سلطة أن تعمل على وضع فوارق بين الاتجاهين، حتى خلال الفترات التي شهدت خضوع العراق لسطوة أو نفوذ الدول الأجنبية كما حصل خلال فترات من العهد الملكي.

لقد كان دور العراق حاضراً في مختلف تفاصيل التاريخ العربي المعاصر، فالضباط العراقيون كانوا من بين ابرز قادة الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين، وبعض هؤلاء الضباط شاركوا في تأسيس الممالك العربية برفقة الملكين عبد الله وفيصل في كل من الأردن وسورية، وذلك قبل أن ينتقل الملك فيصل ليتولى عرش العراق في عام ١٩٢١. وموقف العراق وأثره يتضح أيضاً في التسلسل التاريخي لقضية فلسطين منذ النكبة عام ١٩٤٨ والحرب التي سبقتها، حينما شارك الجيش العراقي في تلك الحرب إلى جانب جيوش دول الطوق، بل إن العراق كان الدولة الوحيدة بين

المشاركين في الحرب التي لم توقع اتفاقية هدنة مع دولة إسرائيل الناشئة، حيث لم تتجرا الحكم آنذاك على تحدي إرادة الشارع والقبول بالهدنة، وهكذا فالعراق ظل الدولة العربية الوحيدة التي تعيش حالة حرب مستمرة مع إسرائيل من الناحيتين القانونية والنظرية منذ حرب فلسطين الأولى.

وبعد تأسيس الحكم الجمهوري اتسع الدور العربي للعراق، وأصبح أكثر تماساً مع القضايا العربية، لا سيما مع التأسيس لسلطة ذات اتجاه قومي واضح منذ العام ١٩٦٣، لكن هذا الاستغراق في القضايا العربية كان يحمل في داخله أيضاً أسباباً عدة للتقاطع مع مصالح دول عربية أخرى، وهو ما لم يكن حكراً على العراق بالطبع، حيث كانت سياسة المحاور العربية قد اتسعت دائرتها بشكل قوي في النصف الثاني من القرن العشرين مع اتساع حركة استقلال الدول العربية وبروز مصالح وطنية، وأخرى مرتبطة للخارج تسببت بالنهاية في ظهور العديد من المشكلات العربية العربية.

وقد تنوعت أسباب ومظاهر الصراعات أو المشكلات بين الدول العربية وتراوحت بين الانتقادات الإعلامية إلى الصدمات العسكرية الواسعة، ولم يكن العراق شاذاً عن محيطه العربي، لكنه لم يكن الدولة الأكثر استغراقاً في مشكلات مع الدول العربية الأخرى كما تشير إلى ذلك دراسة رصدت الصراعات العربية العربية خلال الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٨١. (راجع بهذا الخصوص : د.احمد يوسف احمد، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦).

وبمعنى آخر فإن علاقات العراق مع الدول العربية لم تكن النموذج الأسوأ بين نظيراتها في المنطقة، وكانت تمر بمراحل شد وجذب مختلفة، بل يذكر للعراق انه قدم مساعدات مهمة مالية وعسكرية لدول عربية شهدت تحديات أمنية من جيرانها غير العرب مثل موريتانيا والسودان، كما انه دعم الكثير

من الدول العربية اقتصادياً مثل الصومال، واسهم في دعم حركات التحرر بدول أخرى مثل أريتريا.

وبإيجاز فإن علاقات العراق العربية شهدت تقلبات مختلفة وصلت إلى حد قطع العلاقات مع بعض الدول أو إعلان الوحدة أو التحالفات مع دول أخرى، وكان معيار العلاقة يتغير في كل فترة زمنية، حيث سيطرت الأيدولوجيا خلال سبعينيات القرن الماضي، قبل أن تتحول إلى معيار الموقف من الحرب مع إيران خلال الثمانينات، ثم أصبح المعيار هو الموقف من الحصار خلال التسعينيات وحتى الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣.

لكن؛ من المهم القول: إن النظام السياسي العربي المعاصر منح العراق دوراً محورياً في استقرار هذا النظام، وكانت دول المنطقة تعرف وتتعرف بأهمية هذا الدور حتى كان غزو الكويت في ٢٠٠٣/أب/أغسطس الذي مثل مرحلة فاصلة في مكانة العراق وعلاقاته العربية.

ثانياً: غزو الكويت والسياسة العربية تجاه العراق

كان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ مرحلة فاصلة في علاقاته العربية وربما في تاريخه المعاصر، فمنذ ذلك التاريخ لم تعد علاقات العراق العربية إلى عافيتها، بل إن هذه العلاقات دخلت في أزمت متتالية منذ ذلك الوقت، وكان لبعض الدول العربية حماسة واضحة في تنفيذ حصار العراق الطويل، ولم تتحسن هذه العلاقات إلا بشكل نسبي محدود في السنوات القليلة التي سبقت الغزو، من غير أن يكون لها دور ملموس في إخراج العراق من محنته آنذاك.

وقد ارتهنت السياسة العربية تجاه العراق قبل الغزو، بموقف إستراتيجي على ما يبدو يستهدف محاصرة القيادة العراقية وإسقاطها إن أمكن من خلال دعم المعارضين وشن الحملات الإعلامية، مع استثناءات محدودة. وكان المنطق الرسمي يركز على إن السياسة العربية تجاه العراق هي جزء من الموقف الدولي، وإن الدول العربية ملتزمة بقرارات مجلس الأمن بحق العراق.

وبغض النظر عما إن كانت الدول العربية لا سيما المجاورة للعراق، تصدق فعلاً الدعاوى الغربية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل العراقية أم لا؛ فأنها كانت جزءاً من الحملة ضد العراق، مع أصوات ضعيفة وهامشية وغير ذات اثر كانت تظهر فيها أحياناً تنبه إلى الكارثة الإنسانية التي تسبب بها الحصار.

لقد تسببت هذه العقوبات الدولية بإضعاف جدي للعراق عسكرياً واجتماعياً واقتصادياً، لكنها لم تقض على نظامه السياسي، وحينما وقع الغزو عام ٢٠٠٣ كان العراق غير قادر على مواجهة جيوش اكبر القوى العسكرية في العالم التي دخلت العراق من ارض عربية، واستفادت أيضاً من تسهيلات إيرانية أعلنت لاحقاً بالسماح باستخدام الطائرات الأميركية للمجال الجوي الإيراني.

ثالثاً: الموقف العربي بعد الغزو الأميركي ٢٠٠٣

توافق الموقف الرسمي العربي على رفض غزو العراق عسكرياً، وأصدر وزراء الخارجية العرب المجتمعون في القاهرة بعد بدء الحرب بخمسة أيام

بياناً رفض الغزو وطالب بانسحاب القوات الأميركية والبريطانية من الأراضي العراقية، وصدر القرار بالإجماع باستثناء تحفظ كويتي. وقد تواصلت المواقف الإعلامية والسياسية الرسمية العربية برفض التعامل مع الاحتلال ونتائجه، وهو ما تبدى في حراك سياسي ودبلوماسي عربي، وفي شهر حزيران ٢٠٠٣ أعلنت الجامعة العربية إن مقعد العراق في الجامعة يعتبر خالياً بسبب الاحتلال وغياب سلطة وطنية عراقية شرعية تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الخارجية العرب الذي كان قد انعقد قبل ذلك في القاهرة. لكن موقف الجامعة العربية سرعان ما تغير، ولم ينتظر وزراء الخارجية العرب تشكيل حكومة عراقية مستقلة تمثل العراق في الجامعة كما كانوا قرروا من قبل، فتم في شهر أيلول ٢٠٠٣ منح مقعد العراق لمجلس الحكم الذي قامت سلطة الاحتلال بتعيين أعضائه، علماً أن العراق كان رسمياً خاضعاً للاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الصادر في أيار من العام ذاته، وكان يتولى السلطة فيه رسمياً وفعلياً الحاكم المدني الأميركي بول بريمر.

كان قبول الدول العربية شغل مجلس الحكم مقعد العراق برغم الاحتلال الرسمي للبلاد، تأكيداً لوجود ضغط أميركي كان واضحاً في اجتماع عقده الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في شرم الشيخ في مطلع حزيران ٢٠٠٣ مع خمسة قادة عرب هم: الرئيس المصري حسني مبارك وولي عهد السعودية (آنذاك) الأمير عبد الله وملك الأردن عبد الله الثاني وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس وزراء السلطة الفلسطينية (آنذاك) محمود عباس، وفي ختام الاجتماع أكد القادة العرب لبوش تعهدهم بإدانة الإرهاب.

وبرغم أن كل الفعاليات الشعبية العربية رفضت (وما زالت) الاحتلال ونتائجه أو تداعياته؛ فإن الحكومات العربية سرعان ما اعترفت بالواقع الجديد في العراق أو تعاملت معه، برغم التردد في التعامل الدبلوماسي الطبيعي مع العراق. وقد كان من الواضح إن السرعة في عودة العلاقات مع العراق اقترنت بقرب هذه الدولة العربية أو تلك من الولايات المتحدة.

ولم تكن عودة العلاقات الدبلوماسية بنفس السرعة، وقد كان بعض أسباب ذلك يعود إلى عوامل أمنية بعد اختطاف دبلوماسي إماراتي، واختطاف وقتل السفير المصري، كما إن الشكوك العربية بقوة النفوذ الإيراني داخل أوساط السلطة العراقية كان بدوره سبب آخر في تردد معظم الدول العربية في تطوير العلاقات مع بغداد.

غير أن الجانب الآخر في هذه العلاقات كان يتمثل في اتهامات التدخل في الشأن الداخلي، وفي محاولات التأثير في تطورات الأحداث داخل العراق، أو في الموقف المعلن من هذه الأحداث.

لقد كان موقف دول مثل الأردن والسعودية ومصر والإمارات والكويت والبحرين واضحاً في الاعتراف بالسلطة الجديدة، والتوقف عن إدانة الغزو الأميركي، والمطالبة (الهادئة) بإنهاء الاحتلال، ولكن من غير الذهاب بعيداً في إقامة علاقات متينة مع السلطة الجديدة في بغداد بسبب الخلافات مع إيران، والرغبة بعد تقوية نظام سياسي حليف لإيران. وقد حاولت هذه الدول أو بعضها التدخل في توجيه الأحداث في العراق بطريقة حذرة من خلال التواصل مع قوى سياسية معينة داخل العراق ودعمها مالياً على أمل تقوية نفوذها مقابل القوى القريبة من إيران، لكن أياً من الدول لم يدعم قوى المقاومة المسلحة.

محور عربي آخر مثله دول مثل قطر واليمن وسوريا، وهذه الدول كانت أكثر حذراً وتردداً في الاعتراف بالسلطة الجديدة، واستضافت على أراضيها قيادات وشخصيات محسوبة على القيادة العراقية أو شخصيات عراقية مسؤولة قبل الغزو، أو أنها قبلت بوجود قيادات لفصائل المقاومة العراقية المسلحة والشخصيات المعارضة وعدد كبير من ضباط وقيادات الجيش العراقي، وقد انفردت سوريا بهذا الاحتضان ربما لجوارها الجغرافي مع العراق، وهي طالما تعرضت لنقد بل وهجوم الولايات المتحدة والحكومة العراقية لهذا السبب، ولاتهامها بالسماح بدخول المقاتلين العرب إلى العراق عبر أراضيها، ولم تتحسن علاقات سوريا مع العراق إلا في وقت متأخر، لا سيما بعد بدء اتصالاتها السياسية مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما.

رابعاً: الانتخابات العراقية والموقف العربي

جرت الحملات التمهيدية للانتخابات العراقية وسط استقطاب إقليمي حاد كان لبعض الدول العربية فيه نصيب واضح، ويشمل ذلك دولاً عربية اعتادت في السابق التعامل بتحفظ مع الشأن العراقي. وتمركز التدخل العربي في مجريات الأحداث قبل الانتخابات في السابع من مارس/آذار ٢٠١٠ وما تلاها من وقائع وملابسات لاختيار رئيس وزراء وتشكيل الحكومة في دول الجوار وهي السعودية والكويت والأردن وسوريا إلى جانب دول عربية أخرى أبرزها مصر وقطر والإمارات.

ويمكن تجسيد صورة تدخل الدول العربية في الانتخابات العراقية من خلال الحقائق والمعطيات التالية:

١- جرى التدخل العربي في إطار تدخل دولي اشتمل بشكل خاص على الولايات المتحدة وبريطانيا فضلا عن الأمم المتحدة وتدخل إقليمي تمثل بكل من إيران وتركيا، والحصيلة؛ أن الانتخابات العامة الأخيرة في العراق كانت بشكل دقيق وواضح تجسيدا لصراع على النفوذ داخل العراق بين قوى خارجية مختلفة المصالح والأجندات، وكل من هذه القوى أراد توجيه الانتخابات ونتائجها، وبعد ذلك شكل الحكومة وأركانها بطريقة تخدم تلك المصالح والأجندات من غير اعتبار يذكر لمصالح العراق نفسه. وفي هذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى إن ثقل التدخل العربي أو جانباً كبيراً منه تعلق بالرغبة في وقف النفوذ الإيراني المتصاعد في العراق لا سيما مع انحسار النفوذ الأميركي، وهو أمر لا يتعلق بمصالح العراق بقدر ما يرتبط بضرورات الأمن القومي لدول عربية محاذية للعراق أو بعيدة عنه، باتت ترى أن إيران تكسب أرضاً جديدة، وقوة مضافة تهددها أمنياً واجتماعياً، وتكسب مزيداً من القوة والنفوذ الإقليميين من خلال العراق على حسابها، وهو وضع يمس على الخصوص دولاً مثل السعودية والأردن ومصر والإمارات.

٢- اهتمت الدول الإقليمية بشكل خاص بانتخابات السابع من آذار على أساس أن الحكومة التي تترشح عنها ستتعامل مع وقائع الانسحاب الأميركي من العراق الذي تم بالفعل فيما يتعلق بقواته القتالية في نهاية آب / أغسطس ٢٠١٠، ومن المقرر إن ينتهي سحب جميع القوات في نهاية العام ٢٠١١.

لقد اتجهت تقديرات جميع دول الإقليم إلى إن الحكومة المرتقبة التي ستحكم - من واقع امتلاكها زمام السيادة الكاملة ولو نسبياً بعد الانسحاب الأميركي - ستحدد خيارات العراق المستقبلية ونمطه الاستراتيجي لسنوات طويلة قادمة، لا سيما شكل علاقاته مع محيطه الجغرافي، والعودة لخياره القومي العروبي الذي ميز سياساته منذ تأسيس الدولة قبل تسعين عاماً، أو الجنوح نحو انكفاء عن العمق العربي لصالح علاقات إستراتيجية مع دول أجنبية، مثل؛ إيران والولايات المتحدة، وفي أي من الحالتين فأن النظام العربي سيتأثر بقوة بنتائج أي خيارات عراقية.

٣- مارست دول الإقليم العربية وغير العربية جهوداً علنية واسعة النطاق خلال فترة الحملات الانتخابية للدفع باتجاه مرشحين مفضلين لهذه الدولة أو تلك، وكان دعم الدول العربية قد تركز على القائمة العراقية ورئيسها إياد علاوي الذي كان يزور بشكل مكوكي الدول العربية المجاورة ومصر ودول الخليج، وقد تماهت الدول العربية في هذا الخيار مع تركيا التي وضعت ثقلها أيضاً إلى جانب علاوي وقائمه.

٤- لأول مرة منذ الاحتلال شهدت انتخابات السابع من آذار/ مارس ظاهرة جعل القبول العربي معياراً وان لم يكن وحيداً لدعم مرشح معين لرئاسة الحكومة، وقد خضع لهذا المعيار جميع المرشحين بما فيهم أولئك الذين كانوا يتخذون من قبل مواقف مضادة للعرب والعروبة، ويربطون العرب بـ (الإرهاب) والبعث، حتى أنهم قاموا بتوجيه مضمون الدستور المكتوب بعد الاحتلال ليتسق مع خيار الابتعاد عن العروبة والعمق القومي قدر المستطاع، بل إن بعضهم دأب على إطلاق وصف "الأمة العراقية" كبديل عن الأمة العربية.

لقد كان هذا الأمر مؤشراً ذا قيمة من بعدين: الأول؛ هو بدء تعافي الوعي العراقي الذي بات يضغط على السياسيين كي يعودوا بالبلاد لعمقها العربي، ودليل ذلك: إن جميع السياسيين تقريباً كانوا خلال حملاتهم الانتخابية حريصين على تأكيد حسن علاقاتهم العربية، وبعضهم قام بزيارات متعددة خلال تلك الحملات للدول العربية، وقد حصلت القائمة التي كانت تمثل الخيار العربي أي (قائمة العراقية) على أعلى نسبة فوز في الانتخابات. أما البعد الثاني: فهو حقيقة عودة التأثير العربي في الشأن العراقي أو في الخيارات السياسية العراقية، وإدراك السياسيين عموماً إلى أهمية العمق العربي في استقرار العراق وتأمين مستقبلهم السياسي، وشمل ذلك قوى سياسية كانت محسوبة بالكامل على إيران، مثل؛ المجلس الأعلى الإسلامي الذي أدت صورته النمطية كحليف لإيران إلى تراجع دوره ومكانته بشكل كبير سواء في انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ أو الانتخابات العامة الأخيرة، الأمر الذي جعله يسعى للتقرب من العرب والنأي بنفسه عن إيران.

٥- لم يكن موقف الدول العربية موحداً إزاء دعم المرشحين للانتخابات أو لرئاسة الحكومة، كما التنسيق فيما بينها لم يكن واضحاً بشكل كافٍ للحدوث عن وجود رؤية موحدة، فسوريا كانت تتسق مع تركيا بشكل أكبر مما فعلت مع الدول العربية باستثناء قطر، وبدأ أن السعودية تعمل من غير تنسيق مع الآخرين وكذلك فعلت مصر والإمارات والأردن، فيما ظهر إن الكويت أكثر تحفظاً من الجميع في الانغماس العلني في تفاصيل الحكم بالعراق. ولم تعلن الدول العربية علناً عن تأييدها لمرشح دون آخر، أو تفضيلها لجهة سياسية دون أخرى للفوز أو تولي الحكم، بل إن الدول العربية حرصت على استقبال وفود تمثل كل الفئات السياسية الكبيرة المشاركة أو الفائزة، لكن الاتجاه العام للعلاقة مع السياسيين العراقيين كانت تعطي مؤشرات على تفضيلات معينة

غير مشتركة جاء إيداع علاوي وقائمتها العراقية في مقدمتها، وإن لم تبتعد عنها خيارات مثل عادل عبد المهدي، فيما لم يكن حضور نوري المالكي واضحاً في رؤية الدول العربية في بداية الأمر، حتى نشرت معلومات عن قيام الولايات المتحدة بالضغط على حلفائها في المنطقة للقبول بتولي نوري المالكي رئاسة الحكومة لولاية ثانية، والتخلي عن دعم إيداع علاوي، فوافقت مصر والأردن والإمارات وقطر، لكن السعودية لم توافق (وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٠١٠/٩/٧).

أما سوريا فهي لم تعلن بدورها عن تفضيل لسياسي معين، لكن نوري المالكي الذي كان اتهمها بتصدير الإرهاب للعراق، ومثل مرشحاً مستبعداً بالنسبة لدمشق، أرسل وفداً من قائمته أواسط أيلول/سبتمبر إلى دمشق، حيث أعلن الوفد من هناك انتهاء الأزمة مع سوريا، ولكن من غير الإعلان صراحة عن تأييد سوريا للمالكي كمرشح لرئاسة الحكومة.

ونشير هنا إلى أن حرص المالكي على التقارب مع سوريا خلال فترة الصراع الحرجة لاختيار رئيس للوزراء كان مؤشراً على أهمية القبول الإقليمي العربي به ليحصل على المنصب.

٦- خرج تعامل الدول العربية مع السياسيين العراقيين عن حدود البروتوكول وقواعده، ومارس زعماء جميع الدول العربية (تماماً كما فعلت إيران وتركيا) دوراً محورياً في التعامل المباشر مع السياسيين العراقيين الزائرين من غير تحفظ، أو ترك الأمر لمسؤولين أقل درجة؛ سواء من السياسيين أو الاختصاصيين، وشمل ذلك جميع الزعماء بلا استثناء، الأمر الذي كان يؤشر مدى الاهتمام بمستقبل العراق وما ستفرزه أو أفرزته

الانتخابات العراقية، وكذلك إدراك الزعماء العرب لخطورة الموقف الذي سببه الاحتلال على الأمن القومي لبلدانهم انطلاقاً من العراق.

٧- سعت الدول العربية إلى التقارب مع مختلف الأطراف العراقية بما فيها تلك التي كانت تمثل مشكلة إيديولوجية أو أمنية بالنسبة لها، وجرى التعامل معها بحفاوة استثنائية كما حصل عندما استقبلت السعودية بشكل متتابع وفوداً تمثل جميع القوى الفائزة باستثناء دولة القانون بزعامه المالكي الذي ترفض السعودية استقباله.

ولم تكتف السعودية باستقبال السياسيين العراقيين بل إن الملك قلد بعضهم ارفع الأوسمة السعودية مثلما حدث مع الزعيمين الكرديين مسعود البرزاني وجلال الطالباني، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم. وبطبيعة الحال فقد فهم المراقبون أن مثل هذا الاهتمام السعودي على أرفع مستوى يمكن أن يقود إلى دور سعودي أكبر في تسيير الشأن العراقي كمنافس للدور الإيراني، لا سيما وأنه يتعلق بحلفاء تقليديين لإيران؛ مثل: الطالباني والحكيم، كما أنه كان محاولة واضحة لعزل المالكي والإيحاء برفضه، وربما يكون هذا الموقف بحد ذاته سبباً لتأييد إيران للمالكي واتفاقها في ذلك مع الولايات المتحدة.

الخلاصة:

تعاملت الدول العربية باهتمام واضح وقوي مع الانتخابات العراقية العامة التي جرت في السابع من آذار/مارس ٢٠١٠، وتجاوزت بعضها ما سجل عليها من تحفظ سلبي في التعامل مع الشأن العراقي بعد الغزو الأميركي.

وبدا أن جانباً كبيراً من أسباب هذا الاهتمام يعود إلى محاولة الحد من التأثير الإيراني في الشأن العراقي بعد انحسار الدور والتأثير الأميركيين عشية انسحاب القوات الأميركية الكامل بنهاية عام ٢٠١١ ، وبطبيعة الحال فإن رغبة الدول العربية أو معظمها بوقف النفوذ الإيراني بالعراق يتعلق بضرورات الأمن القومي لهذه الدول، ورغبتها بوقف بروز الدور الإقليمي الإيراني على حسابها ومن خلال الامتداد داخل العراق بعد سنوات من التعامل السلبي للدول العربية مع القضية العراقية؛ سواء خلال الحصار الذي أنهكه وتسبب بإضعافه أو بعد الاحتلال الأميركي.

وقد اتخذ الاهتمام العربي مظاهر مختلفة، لكنه بلغ أقصى الحدود الممكنة، وشمل دعم مرشحين أو قوائم محددة خلال الحملات الانتخابية، أو الدفع باتجاه اختيارات معينة لرئاسة الحكومة تركزت حول إياد علاوي زعيم قائمة العراقية، فيما كان هنالك رفض عام تقريباً لتجديد ولاية نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون.

ولم يظهر ما يفيد بان الدول العربية مارست دوراً منسقاً تجاه العراق حتى بالنسبة للدول المتفقة سياسياً مثل الحال بين مصر والسعودية، وباستثناء بعض المشاورات المعلنة بين سوريا وقطر بالتعاون مع تركيا، فإن الاهتمام العربي بالانتخابات العراقية وتداعياتها ظل يمارس في العموم انطلاقاً من رؤية ومصالح قطرية خاصة.

وبغض النظر عن كل الملاحظات، فإن الانشغال العربي بأوضاع العراق ومستقبله السياسي أعاد جزءاً من الاعتبار للعمق العربي في العراق، وأرغم سياسيينه الذين كان بعضهم هاجم العرب والعروبة عقب الاحتلال وربطها بالإرهاب والخراب والبعث على احترام الخيار العربي للعراق

والعراقيين، وتراجعت إلى حد كبير دعوات مهاجمة العروبة داخل العراق، بل بات السياسيون يتسابقون إلى كسب ود الدول العربية وإعلان رغبتهم بتطوير العلاقات معها في حال الفوز أو تولي الحكم.

لقد كان مثل هذا التطور مهماً بحد ذاته، ومؤشراً على عودة العافية للوعي العراقي، وكذلك لأوضاعه العامة ولو بعد حين، حيث ثبت تاريخياً أن العراق لا يتعافى إلا بالانخراط في محيطه العربي، كما أثبتت تجربة سنوات الاحتلال أن غياب العراق كبؤرة توازن استراتيجي في المنطقة كفيل بأن ينشر فيها الفوضى ويعرض بلدانها لمخاطر شتى لا تقف عند حدود التهديد العسكري والأمني.

إيران في العراق هل آن أوان الحملة الوطنية لمواجهة النفوذ الإيراني

طلعت رميح*

تبدو العلاقات الإيرانية العراقية واحدة من أعقد العلاقات العربية مع دول الجوار، إذ غلبت عليها الحالة الصراعية وأعمال الحسم العسكري المتجددة عبر التاريخ، لنحو ٤٠٠ عام على الأقل ولم تشهد تلك العلاقات حالة طبيعية، بل كان الصراع يعيد تجديد نفسه، حتى صار الشكل الثابت للعلاقات هو اندلاع الاشتباكات الحدودية بين الحين والآخر والوصول إلى حالة الحرب الشاملة بين مرحلة وأخرى، وما بينها تجرى الصراعات السياسية والدبلوماسية وأعمال دعم المعارضات الداخلية. ووفقا لتلك الحالة، أصبحت العلاقات العراقية الإيرانية بمثابة الموضوع "الذي تنعكس فيه كل التغيرات الحادثة في موازين القوى بين البلدين وفي الإقليم وحتى على الصعيد الدولي. هي إذا علاقات عكست على نحو دائم طبيعة التوازنات الحادثة في الإقليم، واستجابت لتبدلاتها على نحو أصبحت فيه المؤشر لكل تغيير أو تطور جديد في تلك التوازنات. وكذا الحال فيما يتعلق بالمتغيرات الدولية، إذ

* كاتب ومحلل سياسي.

لم تحدث تغييرات في الأوضاع الأساسية للتوازنات في العالم، إلا وانعكست على تلك العلاقات، حتى يمكن القول بأن لا تغيير أساسي في التوازنات الدولية لم ينعكس في تلك العلاقات، وللأسف كان الانعكاس سلبيا على الدوام مثله مثل طبيعة الاستجابة لتغيرات توازنات القوى بين البلدين جراء التغييرات في طبيعة النظم السياسية وتوجهاتها.

تميزت العلاقات الإيرانية العراقية بالحساسية الشديدة لكل نمط من التغييرات الداخلية في كلا البلدين، إذ كل تغير حدث في النظام السياسي أضعف أو قوى الدولة لدى كل من طرفي العلاقة أو أحدث تغييرا في توجهات الحكم، وكان ينعكس دوما في توتر وتصعيد في العلاقات بين البلدين، أو كان محفزا للصراع بينهما، حتى يمكن القول بأن العلاقات بين البلدين لم تشهد حالات تعاون طبيعية إلا في فترة ما بعد تشكيل الدولة الإسلامية - خاصة في مرحلة الخلافة العباسية - أما باقي تاريخ العلاقات بين البلدين، فقد كان صراعا يتخذ صور الحرب تارة والمعاهدات أو الاتفاقات حيناً آخر، حتى أن الحدود الإيرانية العراقية لم يجر بشأن ترسيمها اتفاق مستقر طوال هذا التاريخ وحتى الآن.

كانت العلاقات العراقية الإيرانية، محورا لحالة تاريخية صراعية في الإقليم، بدءا من تشكل الدولة الصفوية وصراعها ضد الدولة العثمانية، إذ كان العراق هو نقطة الصدام الأبرز بين الحالتين الصفوية والعثمانية. لقد حاولت الدولة الصفوية التمدد في العراق فواجهتها الدولة العثمانية في عدة حروب لعل آخرها تلك الحرب التي جرت بين عامي ١٨٢١ و ١٨٢٣ وهكذا تواصلت الأوضاع على أرض العراق من بعد. كما كانت تلك العلاقات محورا لتلاعب القوى الدولية، إذ سعت الدول الاستعمارية عبر تاريخ

صراعاتها إلى إذكاء حالة الصراع بين البلدين، وقد تواصلت تلك الحالة عبر تاريخ الاستعمار الغربي وخلال الحرب الباردة وحتى في حالة السيطرة الأحادية للولايات المتحدة على العالم، إذ كانت الحرب الأمريكية على العراق منذ جولتها الأولى وحتى جولتها الراهنة، أحد معطيات تغيير توازنات القوى وأسباب التوتر والصراع، وهي متواصلة حتى الآن، وفق تلك الحالة، مع تزايد عوامل الاختلاف بين الحليفين الأمريكي والإيراني على مساحة مصالح كل منهما في العراق المحتل.

على صعيد الدولتين، كانت العلاقات متوترة دوماً في كل مراحلها رغم تغير النظم السياسية في البلدين، بما جعل التوتر والصراع هو الصفة الدائمة. ويبدو لافتاً للنظر أن كل تغيير حدث في النظام السياسي، وأن أي تبدل في نخب الحكم ينعكس في موقف موتر للعلاقات بين البلدين. حتى لو كان هناك اتفاق علني في العداء مع طرف دولي مهيم يهدد الطرفين.

وكان لافتاً أن توحد رؤية الطرفين حول رؤية من الوضع الدولي والعداء للطرف المهيم عليه، لم يغير من حالة العداء بينهما. فبعد قيام الثورة الخمينية في عام ١٩٧٩، رفع النظام الجديد شعارات العداء للولايات المتحدة واعتبرها الشيطان الأكبر، ولم يكن النظام الحاكم في العراق في تلك الفترة إلا نظاماً معادياً للولايات المتحدة، إذ كان في حالة تحالف عميقة مع الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك اندلعت الحرب بين البلدين واستمرت لنحو ثمان سنوات متوالية!، وفي ذلك يبدو الأمر المفسر للمواقف، هو أن إيران انتهت بوضوح إلى مساندة الولايات المتحدة في غزوها واحتلالها للعراق في عام ٢٠٠٣، كما انتهى الأمر إلى مشاركتها وتقاسم المصالح معها في هذا الاحتلال.

وما يشدد على عمق حالة العداء أن اللجوء لخيار القوة العسكرية في حسم بعض المشكلات الحدودية قد جرى حتى في ظل وجود حكومة عراقية موالية

أو متحالفة مع إيران. الآن يحكم العراق من هم الأكثر تحالفا مع إيران عبر تاريخ العلاقات بين البلدين، ومع ذلك لم تخل العلاقات من التوتر حتى العسكري منه، إذ لم يمنع وجود الحكومة الحالية في العراق، من أن تتحرك القوات العسكرية الإيرانية لتحتل أحد حقول النفط -حقول الفكة- على الحدود بين البلدين. وفي ذلك بدا واضحا عمق استبداد فكرة العداء الإيراني للعراق، والتفكير الدائم في استخدام القوة المسلحة في مواجهته حتى لو كان من يحكمه حلفاء لإيران !

مؤشرات تاريخية لأبعاد الصراع

في قراءة وتفحص المؤشرات التاريخية، بحثا في تلك الحالة المستعصية على الحل، يبدو أن تعدد مجالات الصراع هو ما حول الخلافات بين إيران والعراق إلى الحالة الصراعية والعدائية الدائمة عبر التاريخ، وما عوق إمكانيات الوصول إلى حلول ترضى الطرفين. فهناك الصراع على الأراضي الحدودية وعلى المياه العابرة للحدود، وهناك صراع على بعض المناطق ذات الطبيعة الجغرافية الإستراتيجية، سواء ما كان منها مناطق ذاخرة بالثروة البترولية أو ما كان مناطق تغير من معادلات قوة واستقرار مصالح أحد الدول لحساب الأخرى. غير أن ثمة عوامل أخرى تبدو هي الأساس في استمرار الصراع وعدم الوصول إلى حلول وتغليب الحالة الصراعية، بما نتج عنه هذا التطاول الزمني للصراع رغم تبدل النظم السياسية في البلدين. ثمة عوامل كامنة خلف كل ما يجرى، ربما هي ما يفسر الأمر على نحو أدق، لعل أهمها طبيعة التوزيع السكاني في داخل البلدين وما يحدثه من حالة تداخل وتنافر طائفي وعرقي ومذهبي، ووجود رؤية إستراتيجية إيرانية بأن العراق

كدولة مستقلة هو وضع لا يجب استمراره، وأن الهدف الاستراتيجي إما استيعابها داخل إيران أو أجزاء منها على الأقل. فضلا عن أن العراق وجد نفسه بوابة للصد في مواجهة المطامع الإيرانية المتوجهة صوب الإقليم.

مشكلة المياه العابرة للحدود

تتجاوز العراق وإيران في حدود تبلغ نحو ١٣٠٠ كيلو متر، وإذا لم تخلو كل تلك الحدود من المشكلات سواء على صعيد ترسيم وتعيين نقاطها؛ فإن قضية المياه العابرة لتلك الحدود لعبت دورا في تأجيج الصراع - وهي في أغلبها قادمة من طرف الأراضي الإيرانية إلى العراقية- وقد كانت النقطة الأهم للتهاب والأشد تأثيرا على عمق الصراع الحدودي وتواصله هي منطقة شط العرب. لقد ظلت الحدود العراقية محل نزاع تاريخي طويل إذ لم تخل مرحلة من إعادة الاتفاق على ترسيم الحدود منذ قيام الدولة الصفوية في إيران وحتى الآن.

لقد احتل الصراع حول المياه مساحة في أسباب هذا التفجر بين العراق وإيران، لتعدد نقاط التماس والخلاف بشأنها ولقيام إيران بأعمال أدت إلى نقصان كمية المياه التي يعتمد عليها العراق في الزراعة في تلك المناطق. ويمكن القول بأن المشكلات الإيرانية العراقية حول الحدود غلب عليها بُعد المياه في منطقتي الوسط والشمال. وتبلغ الأنهار المشتركة العابرة للحدود بين البلدين نحو ٢٥ نهرا صغيرا أكبرها نهر الكارون الذي يصب في شط العرب والباقي يصب في مناطق السليمانية وديالى والعمارة والكوت. وفي منطقة السليمانية يبلغ عدد الروافد ستة، قامت إيران بشق عدة قنوات (ثلاثة) لسحب المياه منها بما أثر على تدفق المياه للأراضي الزراعية العراقية. وفي منطقة

ديالى يوجد أحد عشر نهرا، أهمها نهر الوند الذي ينبع من جبال إيران الغربية ويمتد لمسافة ٥٠ كيلوا مترا داخل الحدود العراقية ويصب في نهر ديالى، وقد قامت الحكومة الإيرانية ببناء قناة في أراضيها - بين منطقة قصر شيرين وخسروي- استنزفت من خلالهما مياه النهر في عام ١٩٥٤. كما اشتد النزاع على مياه نهر قره تو، والذي يسير مع الحدود العراقية الإيرانية في ديالى، ويصب في نهر ديالى، إذ شيدت إيران عدداً من السدود الصغيرة على هذا النهر. أما نهر وادي كنكير الذي ينبع من الجبال الإيرانية عند حدود قضاء مندلي، ثم يعبر الحدود الإيرانية العراقية عند مضيق كوماسنك، فقد عملت إيران أيضا على استنزاف مياهه هو الآخر بدءا من عام ١٩٤٧، ما أدى إلى أن يتقدم العراق بشكوى واحتجاج لدى إيران من إجراءاتها ضده. وفي منطقة واسط هناك نهران هما نهر كنجان جم ونهر جنكيلات. وقد بدأت المشكلات على نهر كنجان جم عام ١٩٣٠. وفي مواجهة منطقة العمارة العراقية تفجر خلاف وصراع بين البلدين، لعدة مرات حول خمسة أنهار، وأهمها نهر الكارون، الذي ينبع من جبال إيران الجنوبية ويمر بسهولة منطقة الأحواز (عربستان)، باتجاه مدينة المحمرة حتى مصبه في شط العرب، وهو من أهم روافد شط العرب حيث يزوده بكمية مياه تبلغ حوالي ٢٧ مليار متر مكعب من المياه. وقد أقامت إيران عدداً من السدود والخزانات على نهر كارون منذ عام ١٩٦٢ وبعد عام ١٩٧٠ بما أدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة في شط العرب بدرجة كبيرة وزيادة الملوحة فيه.

شط العرب : التطاول الزمني والحرب المتواصلة

يبدأ شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات، حتى يصب في الخليج العربي. وتكمن أهمية شط العرب في مياهه العذبة وكوسيلة للمواصلات والملاحة للعراق وإيران، وقد جرت مشكلات عديدة بين البلدين حول هذا النهر، أخطرها كانت الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين. وقد بدأت سلسلة الاتفاقيات حوله بدءاً من اتفاقية أرضروم الثانية في عام ١٨٤٧ وتواصلت عبر البروتوكول الموقع في عام ١٩١٣، حول الحدود العراقية الإيرانية بين الدولة العثمانية وإيران تحت إشراف بريطانيا بين خط الحدود في شط العرب. وفي عام ١٩٣٧ وقع اتفاق جديد للحدود بين البلدين أعطى لإيران حقوقاً في شط العرب، ومكاسب جديدة إذ حصلت إيران على بعض الجزر وبقيت السيادة على الشط للعراق.

واستمر الحال على ما هو عليه، بيد أن العلاقات بين البلدين لم تكن على ما يرام في الفترة التالية لاتفاق ١٩٣٧ حتى عام ١٩٦٩، حين أعلن الشاه محمد رضا بهلوي إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٧ للحدود بين البلدين وطالب باتفاق جديد.

وفي عام ١٩٧٥ نجحت جهود الجزائر في عقد اتفاق بين العراق وإيران، وفي اتفاقية الجزائر حول الحدود حصلت إيران من خلاله على مكاسب جديدة، بالنظر لميل موازين القوة لمصلحتها في تلك المرحلة، ولدور الشاه في الضغط بالورقة الكردية. الخ.

العوامل الخلفية الحاكمة للصراع

مهما كانت طبيعة الصراعات المائية والحدودية العراقية، فهي لا تفسر كل هذه الحالة الصراعية المتواصلة عبر الأزمان، كما أن الارتكان إليها وحدها، لا يفسر هذه الحالة المستعصية على الحل، واللجوء الإيراني الدائم لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، كما أن الارتكان إليها وحدها لا يستطيع تفسير الاستخدام المزدوج لقوى داخل البلدين في الصراع على نحو واسع. وفي ذلك يمكن القول بوجود عوامل أخرى مثلت مانعا لأي توافق بين البلدين، وشدت دوما على عمق الصراع ودفعت للحسم العسكري. يمكن تحديد أهمها في ثلاث عوامل:

١- التوزيع السكاني متوالية اثني-حدودي

تبدو أحد المشكلات الحاكمة للصراع بين العراق وإيران والدافعة لتأجيجها هو طبيعة توزيع السكان وتداخلها بين البلدين، أو بالدقة أن ثمة تداخلا طائفيا وعرقيا على الحدود المشتركة، جعل لكل من البلدين امتدادا داخل الآخر، ووفر عوامل طبيعية لاستخدام مجموعات سكانية في داخل كل بلد ضد الآخر، إذ لا يشعر أي من البلدين بالاستقرار في ظل تماسك نسيج البلد الآخر. فالطرف العراقي لديه أوراق في داخل إيران، يأتي تحركه لدعمها ضمن إطار الفعل السياسي لتخفيف الضغط الإيراني عليه والمستجيب لحالات مقاومة جارية بغض النظر عن دعمه لها، إذ ثمة مجموعات سكانية عربية في المناطق التي جرى ضمها لإيران، متركزة في منطقة الأحواز إجمالا، إذ هي منطقة ذات أغلبية عربية العرق واللسان والهوية وهي ذات

المنطقة التي تتركز فيها الثروات النفطية. وهناك السكان الأكراد الموزعين على طرفي الحدود، وقد لعب التدخل الإيراني في هذا الشأن أدواراً في مراحل تاريخية عديدة للضغط على العراق ووصل الأمر حد تعديل التوازنات داخل الحركة السياسية الكردية لدعم العناصر المعادية للسلطة المركزية في بغداد على حساب القابلة بالتعايش في ظل الوطن الموحد. وهناك البعد المذهبي المتعلق بوجود أتباع المذهب الشيعي في العراق، إذ جرت محاولات إيرانية معقدة لجعل المذهب أقوى من الوطنية في العراق بل جرى العمل لإحداث اختراق سياسي بغطاء مذهبي لتفكيك العراق، وإسقاط حكومته الوطنية.

لقد سارت التوترات والصراعات السياسية والعسكرية وفقاً لثنائية وجدلية اثني-حدودي، إذ رعت إيران حركات سياسية في العراق متعددة الأطياف، وحاول العراق مجارة إيران وإن بقدر أقل، ليلعب كلا من الطرفين دوراً في داخل الدولة الأخرى.

٢- الرؤية الإيرانية بأن العراق جزء من إيران

ويظهر تفحص تاريخ الصراع أن أحد أهم العوامل الحاكمة للصراع - والتي تمنع الوصول إلى حلول مقبولة من قبل الإجماع الوطني العام في الدولتين - راجع لرؤية فارسية قديمة ممتدة ومستقرة تعتبر أن أجزاء كبيرة من العراق هي جزء من إيران. وإذا كانت منطقة شط العرب هي إحدى أهم نقاط الصراع الإستراتيجية (السياسية والحربية والاقتصادية)، فواقع الحال أنها على الصعيد الإيراني هي منطقة إذا استولت عليها إيران، تمكنها من خنق العراق ومنعه من امتلاك منفذ بحري. كما هي منطقة ترتبط بجدلية

الطائفي -الحدودي في جنوب العراق الذي حاولت إيران من خلاله دوما تقسيم هذا البلد طائفيا وسياسيا وعرقيا. هو اتجاه ممتد منذ الصراع الصفوي العثماني إذ كان الجنوب هو اتجاه الاختراق الإيراني للعراق، والإستراتيجية الإيرانية ما تزال على ذات الاتجاه، إذ دخلت مجموعات إيرانية ومن شخصيات وتيارات عراقية موالية لإيران في معركة مع الجيش العراقي خلال الهجوم الأمريكي الغربي على العراق في مطلع التسعينات. وهى ذات البقعة الإستراتيجية التي عملت إيران ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق على اختراقها وإحاقها اقتصاديا وسياسيا بإيران، بما ولد تحركات وطنية عراقية من الشيعة في الجنوب رفضا للاختراق والدور والخطة الإيرانية.

٣- الخوف الإقليمي من الأطماع الإيرانية

يبدو العامل الإقليمي جوهريا في فهم أبعاد الصراع الإيراني العراقي، كما هو مثل دوما عاملا محفزا لعدم حل النزاع على أساس العلاقات بين الدولتين. فثمة أبعاد كثيرة لتأثير البعد الإقليمي في الصراع وديمومته. لقد كان الصراع بين الدولة العثمانية والصفوية أحد أوجه هذا البعد الإقليمي. غير أن انهيار التجربة العثمانية وتشكل الدول الوطنية بديلا للوضع المنتمي لإمبراطورية واسعة قوية، قد ولد خوفا في الإقليم من الدور الإيراني والطموحات أو الأطماع الاستعمارية الإيرانية في الإقليم. لقد نظرت إيران للحدود العراقية كنقطة اختراق للمنطقة الأهم في حدودها المتصلة بنحو ١٥ دولة، ونظر الإقليم الخليجي والعربي للعراق كنقطة صد إستراتيجية للطموحات الإيرانية. وقد ظهرت الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج على نحو دائم وكذا اعتبار العراق السد الذي يجب إزالته للوصول إلى العمق، كما

لعب الاستعمار دوره في دعم اتجاهي الطموح والاستعمار الإيراني من جهة، والخوف الخليجي من جهة أخرى، لتعظيم المصالح الغربية. ففي عهد حكم شاه إيران الذي كان شرطيا غربيا في الخليج ومخوفا لدول المنطقة، اندفعت دول الخليج دوما لطلب الحماية من الدول الاستعمارية من جهة ولدعم الدور العراقي في مواجهة إيران. وعقب اندلاع الثورة الخمينية زادت مخاوف العراق ودول الخليج من الحالة الاستعمارية الإيرانية التي تغطت بالمذهبية على نحو واضح بدءا من تلك المرحلة، فصارت أشد عدوانية في التعامل مع دول الإقليم، وأشد تأثيرا وخطرا في داخلها.

مراحل الصراع الإيراني العراقي

مر الصراع بين إيران والعراق بعدة مراحل أساسية حتى وصلنا إلى وضع صارت إيران تحتل العراق. كان الطريق طويلا متعرجا، لكنه كشف في النهاية طبيعة الصراع والطريقة التي تنظر بها إيران للعراق وحالة التشدد والعدوانية الاستعمارية في نظرتها.

المرحلة الأولى: العراق جزء من الصراع الإقليمي

والقصد هو تلك المرحلة التي كان فيها العراق جزء من صراع بين الدولة الصفوية والعثمانية، قبل أن يحقق العراق بناء دولته المعروفة الآن. شهدت تلك المرحلة حروبا بين الإمبراطوريتين، وخلالها جرت اتفاقات لحل المشكلات الحدودية بين إيران الصفوية والدولة العثمانية التي كان العراق جزءا من سيطرتها. وقد حاولت إيران في تلك المرحلة تطوير هجومها للاستيلاء على العراق، لكن قوة الدولة العثمانية صدتها عن تحقيق أهدافها.

المرحلة الثانية: ظهور النفط

تبدأ تلك المرحلة باكتشاف كميات من النفط قابلة للاستثمار التجاري في منطقة مسجد سليمان عام ١٩٠٨، بما دفع للخلاف وإعادة ترسيم الحدود التي جرت في عام ١٩١٣ وتم التوقيع عليه في الإستانة وسمى باسمها، تنازلت بمقتضاه الدولة العثمانية عن جزء من العراق على مياه شط العرب أمام منطقة المحمرة، مع إبقاء شط العرب داخل سيادة العراق. وكان لظهور النفط في المناطق الحدودية دورا في إيجاد دوافع جديدة لإيران لاحتلال مناطق واسعة في العراق.

المرحلة الثالثة: العراق وإيران والسيادة الشكلية تحت الاحتلال البريطاني

بعد تأسيس العراق الحديث تحت السيادة أو الانتداب البريطاني في عام ١٩٢١، رفضت إيران الاعتراف به كدولة لفترة استمرت لثمانية أعوام، بما أظهر طبيعة الأطماع الإيرانية في أرض العراق. لكن التوقيع بالاعتراف بالعراق لم يكن نهائيا. لقد جرت في إيران تغييرات داخلية إذ قام رضا شاه بهلوي بحل الحكومة وتعيين نفسه رئيسا للوزراء حتى عام ١٩٢٥ إذ خلع آخر شاهات القاجاريين وأعلن نفسه شاها جديدا لتبدأ سلالة حكم البهلوية في إيران. وجرى في عام ١٩٣٢ محاولة لإعادة رسم الحدود، ووقعت أول معاهدة صداقة بين البلدين في عام ١٩٣٧، واتفاق آخر قضى بحل المشكلات الحدودية عبر التفاوض السلمي. وقد شهدت تلك المرحلة التي كان البلدان واقعان فيها تحت النفوذ والانتداب البريطاني حالة تعاون، بيد أن الخلافات

الحدودية ظلت كامنّة. وإثر حدوث تحولات في النظام الداخلي في العراق توترت العلاقات بين البلدين ووصل الأمر في خلال حكم عبد الكريم قاسم إلى حد الاشتباكات الحدودية. وفي عام ١٩٦٩ أعلن الشاه إلغاء معاهدة عام ١٩٣٧ من طرف واحد وقام بحشد القوات الإيرانية على الحدود مستغلا مرحلة الاضطراب السياسي التي كانت تعيشها العراق وفرضت إيران أمرا واقعا في شط العرب. وقد وقع البلدان في عام ١٩٧٥ اتفاقية في الجزائر (رضا بهلوي وصدام حسين) لتسوية الخلاف الحدودي. وانقلب الحال بعد قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، إذ طالب العراق بإعادة ترسيم الحدود، واندلعت حرب السنوات الثمان، فأعلن الخميني ضرورة إسقاط نظام صدام حسين في العراق. ألغى صدام حسين اتفاقية الجزائر في عام ١٩٨٠، مطالبا إيران بإعادة السيادة العراقية للمناطق التي استولت عليها كأمر واقع ووقف تدخلها في الشؤون العراقية وإنهاء احتلال الجزر العربية (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى - الإماراتية) فاندلعت الحرب.

ويمكن القول بأن تعميق السيادة العراقية الذي جرى بعد سلسلة التغييرات التي جرت في العراق عقب فترة الانقلابات والتقلبات، كانت أساسا في المواجهة مع نظام الشاه. لقد رأى نظام الشاه أن التطورات الجارية في العراق تمنح العراق كدولة أبعادا سياسية على صعيد المطالبة بالحقوق في المياه والحدود وستشكل عامل قوة للمجموعات العربية في داخل إيران وستمكن النظام العراقي من التحول إلى حالة الهجوم، فهاجم هو أولا وضغط بالورقة الكردية بما دفع النظام الجديد المتشكل إلى توقيع اتفاقية الجزائر الظالمة للعراق. ومن هنا بدأ نمط من المواجهة كان ينتظر لحظة الإشعال التي كانت مرحلة اندلاع الثورة الخمينية التي أحدثت نمطا من الفوضى في قدرات الدولة خلال المرحلة الانتقالية بما دفع العراق للقيام بمناورة عسكرية

لإعادة تعديل اتفاقية الجزائر غير أن عاملاً جديداً كان قد حدث في إيران، لم يدركه العراق جيداً فطال أمد الحرب وتحولت إيران إلى إستراتيجية العداء الكلى لبقاء العراق ككل لا النظام العراقي فقط.

قوة المذهبي والعراقي في إيران

باندلاع ثورة الخميني، حدثت مزاجية معقدة بين ثلاث مجموعات من التغييرات تجاه العراق. المجموعة الأولى، هي المطامع الفارسية التقليدية التي مثلها الشاه، ومن كانوا قبله في حكم إيران، بشأن العراق وتتلخص في البعد القومي الفارسي والامتداد والتوسع السياسي والجغرافي على نحو استراتيجي. الخ. والمجموعة الثانية من العوامل هي تلك التي جاء بها الخميني الذي أضاف للسابقة البعد المذهبي والطائفي، بما أعطى للبعد الاستعماري الشاهنشاهي مظهراً وقوة أيديولوجية، انعكست على قوة جهاز الدولة في وضوح أهدافه واستعداده لقتال الجوار والعدوانية في السلوك من جهة، وانعكست على بعض السكان في العراق ودول الخليج الذين استهدفوا بالدعاية الإيرانية من النمط الجديد. وفي ذلك يبدو واضحاً أن هذا التزاوج قد وفر قدرة على التحالف مع الشيطان دون وجل من أجل تحقيق المصالح في المحيط، وتلك كانت الحزمة الثالثة من العوامل، إذ أدخلت إيران البعد الدولي والتحالف مع الشياطين إلى ساحة المعركة، وفق تحالفات وتقاطع مصالح لتمزيق العراق وتقاسم المصالح فيه، وكان ذلك أساس مساعدتها لأمريكا في احتلالها للعراق.

المرحلة الراهنة: التحديات والأولويات

لقد شهدت العلاقات العراقية الإيرانية دوما حالة تبدلات وتغييرات عاصفة في طبيعتها الصراعية بين مرحلة وأخرى، انتقلت فيها من صراع الند - للنند، إلى صراع أحد الطرفين (العراق) في مواجهة احتلال من الطرف الآخر (إيران)، بما أدخل العراق إلى مرحلة جديدة أو لنقل مرحلة جديدة في غاية التعقيد.

الآن تأخذ العلاقات الإيرانية العراقية منحى مختلفا عن كل ما ساد خلال السنوات الخمسين الماضية على أقل تقدير. الآن أصبح العراق في وضع "المحتل" إيرانيا، ولم يعد لا في وضع الند - كما كان خلال سنوات حكم الشاه لإيران التي شهدت عقد اتفاقيات بين الطرفين حول الحدود -، ولا كما كان خلال الحرب العراقية الإيرانية التي تواصلت لسنوات طويلة، كما يعيش العراق اليوم تلك المواجهة في وضع إقليمي لم يعد قادرا على دعمه - كما كان من قبل. وإيران لم تعد في ذات الوضعية التي كانت عليها من قبل، بل أصبحت الآن في وضع إقليمي ودولي مختلف، إنها تصارع على النفوذ والدور في الإقليم وعلى الصعيد الدولي.

والأخطر أن التصدي العراقي لهذا الاحتلال الإيراني بات مرتبطا بمعالجة أحد مهددات إنهاك الوحدة الوطنية العراقية، إذ ثمة مجموعات محلية ارتبطت بإيران مصالحيا وسياسيا - وهي تحرص على ادعاء الارتباط المذهبي أيضا-، وفي حال الصراع بين العراق وإيران - وهو الحاصل واقعا في المدى المنظور - يمكن لإيران أن تلعب بورقة الوحدة الوطنية العراقية وتضغط بتفكيكها، وتقسيم العراق، وهو ما يطرح تحديا وطنيا على العراق

وبناءؤه الوطني واستقراره وفي الأصل على صعيد قدرته على المواجهة مع إيران.

والقصد أن مواجهة النفوذ الإيراني في العراق صار واحدة من أهم القضايا التي تواجه الحركة الوطنية العراقية في ظل وجود الاحتلال الأمريكي وما بعده، وأن فهم أبعاد ومؤثرات تلك العلاقة صار واحدا من قضايا التحرير ومن قضايا بناء العراق واستمرار كيانيته المستقلة الموحدة. وإذ يصدق القول بأن إنهاء الاحتلال الأمريكي وتحقيق استقلال العراق يظل هو القضية الأصل، فإن الاحتلال الإيراني للعراق، لم يعد ممكنا التعامل معه باعتباره قضية تابعة للقضية الأصل فقط، إذ لا يعنى إنهاء الاحتلال الأمريكي، إنهاء بالتبعية للاحتلال الإيراني وبصفة أوتوماتيكية، بالنظر للطبيعة الخاصة لما حققته إيران في داخل العراق، من ربط فئات سياسية بشكل مصلي مع إيران، وباعتبار العلاقات معها هو السند لبقائها في سدة السلطة، ومن تغلغل فكري وسياسي حقق تشكيل مجموعات تابعة لإيران في العراق، إذ تلك المجموعات التي "تربت" في إيران خلال الصراع الإيراني العراقي الطويل الممتد من الحرب العراقية الإيرانية وحتى الآن، صارت جزءا من المكون الصراعى داخل العراق على صعيد أجهزة الدولة والكيانات السياسية وعلى صعيد إفساد أجواء الوحدة الوطنية العراقية.

والقصد أن إنهاء الاحتلال الأمريكي لابد أن يجرى مع انتباه كامل لضرورة تعميق الوحدة الوطنية العراقية لمواجهة إيران، وبما لا يترك مساحة للتدخل الإيراني في داخل العراق.

الدور التركي وسيناريوهات المستقبل في العراق

د.عبد القادر محمد*

مدخل تأريخي للعلاقات العراقية التركية:

تشكل كل من تركيا والعراق الشرق أوسطيتين أهمية جغرافية، فهما دولتا جوار جغرافي في بيئة إقليمية واحدة تؤثران وتتأثران كل واحدة منهما بالأخرى، فحالة اللافكك بين هاتين الدولتين لا سبيل للخلاص منها، فهي نتاج جغرافي وتأريخي، وإذا أردنا أن نقسم الفترة الزمنية التي حكمت العلاقة بين البلدين منذ تأسيس "الدولة العراقية الحديثة" عام (١٩٢١)، و"الجمهورية التركية" عام (١٩٢٣) من حيث المناخات الدولية التي حكمت هذه المنطقة، والظروف التي مرت بها، فإننا نقسمها إلى مرحلتين، تمثل الحرب الأمريكية على العراق محطة فاصلة بين المرحلتين، بالنسبة للسياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وكان لهذه الحرب تأثيراتها وتداعياتها المهمة على طبيعة العلاقة بين البلدين:

* مدير مركز الأمة للدراسات والتطوير.

المرحلة الأولى: من تأريخ تأسيس "الدولة العراقية الحديثة" عام (١٩٢١) وحتى الغزو الأمريكي للعراق في (٢٠٠٣):

مرت العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق باستقرار نسبي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وانشطار العالم إلى معسكرين، فقد انضمت تركيا والعراق إلى المعسكر الغربي الرأسمالي، فقد رسم النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، طبيعة العلاقات بين هاتين الدولتين للوقوف بوجه محاولات التمدد الشيوعي، وتمخض عن اتفاق العراق وتركيا على أن يكونا نواة حلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي أدى إلى توطيد العلاقات العراقية – التركية، وضمان الدفاع المشترك بينهما، وتوسيع حجم التبادل التجاري والدبلوماسي والعلمي حتى قيام ثورة ١٩٥٨ في العراق التي أدت إلى انسحاب العراق من حلف بغداد، ومنذ ذلك التأريخ بقيت العلاقة بين البلدين محكومة بسياسة الشد والجذب ضمن المحددات التي تفرضها القضايا العالقة والملفات الساخنة بين البلدين مثل: (القضية الكردية، وقضية كركوك، وقضية المياه)^(١).

المرحلة الثانية: من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠:

بعد غزو العراق الذي قادتته الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت تركيا توجهًا نحو إعادة العلاقات مع العراق وحل المشاكل العالقة بين البلدين خاصة فيما يتعلق بمواجهة النزعات الانفصالية من حزب العمال الكردستاني

(١) ملامح تطور العلاقات العراقية – التركية: جريدة الصباح: ٢٠٠٨/١٠/١٨.

(PKK) وإبدائها المخاوف من الترتيبات الفيدرالية في العراق وقيام دولة كردية في الشمال العراقي، لكن هذه العلاقات غلب عليها الطابع الاقتصادي والتعاملات التجارية بين البلدين.

ولطالما أن المصالح في عالم اليوم باتت تؤدي دور المفتاح السحري للعلاقات بين الدول والمجتمعات، فتحدد أولوياتها واهتماماتها، فإن المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية تمثل أساساً ومنطلقاً مشتركاً للعلاقات بين العراق وبين دول الجوار، وتعد تركيا أحد أهم هذه الدول التي تربطها مع العراق حزمة من هذه المصالح المشتركة على مر التاريخ الحديث للبلدين، فتركيا التي تمتلك اقتصاداً متنوعاً وواسعاً بما تتمتع به من إمكانيات صناعية وزراعية وتجارية ومائية كبيرة فضلاً عما يربطها من علاقات دينية وتاريخية وثقافية ليس بالعراق فحسب بل بدول العالم العربي كله، يجعلها تنال أهمية خاصة لدى دول المنطقة، والعراق بشكل أخص، بما يمثله موقع تركيا الجغرافي كمنفذ إلى أوروبا وآسيا الوسطى، حيث تقع في نقطة إستراتيجية بين الدول المنتجة للبتروول وبين الدول المستهلكة، فتركيا تستورد ٩٠ % من احتياجاتها النفطية، نتيجة أزمتها المزمنة المتعلقة بالطاقة، في الوقت الذي يمتلك فيه العراق احتياطات نفطية ضخمة وهو ما يشكل فرصاً استثمارية كبيرة للشركات التركية.

بالمقابل يمثل العراق أهمية كبيرة للاقتصاد التركي، فحجم التجارة التركية مع العراق كان يمثل قبل حرب الخليج الثانية نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية، وتكدت تركيا خسائر اقتصادية ثقيلة من جراء الحظر الاقتصادي على العراق (١٩٩١-٢٠٠٣)؛ إذ تقدّر الأرقام التركية الرسمية

حجم هذه الخسائر بـ ٣٥ مليار دولار، لذا فإن تركيا عملت على خرق الحظر الاقتصادي لتعويض بعض خسائرها^(١).

ومن هنا فإن العامل الاقتصادي يشكل دافعا رئيساً للانفتاح التركي على العراق ودول المنطقة، فالاقتصاد التركي متنامٍ يقترب سريعاً من رقم (تريليون دولار) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلق له حاجات ملحة يأتي في طليعتها: توفير أسواق قريبة للصادرات المتنامية، وتوفير الطاقة اللازمة لاستمرار هذا النمو^(٢).

أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين:

١. الاتفاقية الثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين في ٢٠٠٨/٧/١٠.
٢. اتفاقية تعاون عسكري في ٢٠٠٩/٦/١٠.
٣. اتفاقية مد أنبوب النفط العراقي الخام من الأراضي العراقية إلى التركية وصولاً إلى ميناء جيهان في ٢٠١٠/٩/١٩ (تجديد).
٤. اتفاق على التنسيق الأمني وتبادل المعلومات حول حزب "العمال الكردستاني" وقضايا أخرى تمت خلال زيارة وزير الدفاع العراقي مع وفد أمني كبير إلى أنقرة في ٢٠١٠/٩/٢٨.

(١) ينظر: كتاب: تركيا الصيغة والدور: د.محمد نور الدين: ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) غازي دحمان: الجزيرة نت: ٢٩-١١-٢٠٠٩.

محددات السياسة التركية تجاه العراق:

تتأثر السياسة التركية الخارجية فيما يتعلق بالعراق بثلاثة محددات رئيسية: أولها الخلفيات الإسلامية لتوجهات حزب العدالة والتنمية، وثانيها الخلفيات السياسية والجيوستراتيجية، وثالثها الخلفيات الاقتصادية؛ إذ يشكل المحددان الثاني والثالث العناصر الأهم في إدارة مصالحها وتحديد أولوياتها في المنطقة.

ظهرت وتبلورت هذه المحددات بشكل جلي بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ التي مثلت تحدياً مصيرياً لتركيا؛ لأن العراق تاريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبته العرقية هو امتداد للأمن القومي التركي - أو هكذا يرى الأتراك على الأقل -، غير أن هذه المحددات أو الثوابت تؤلف جامعاً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية ومحوراً للتعاطي مع القضية العراقية، ومن أهمها:

١. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، انطلاقاً من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة له بما فيها تركيا.^(١)
٢. منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع عراق موحد فإنها أيضاً ضد ظهور "عراق قوي".
٣. منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، انطلاقاً من أن إقامة مثل هذه الدولة رسمياً ستشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق.^(٢)

(١) أعلن الرئيس التركي عبد الله غول في خطابه في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٠ قائلاً: (نحث جميع الدول المجاورة للعراق على التصرف بمسؤولية ودعم سلامة أراضيها ووحدته السياسية وسيادة العراق)، موقع أخبار العالم التركي: ٢٤/٩/٢٠١٠، وينظر حوار صحيفة الوطن السورية معه بتاريخ: ٥/٥/٢٠١٠.

(٢) ينظر كتاب تركيا الصيغة والدور: ص ٢٣٨-٢٣٩، وينظر: العلاقات العربية التركية: د.وليد نويهض: ص ٣٩٣.

ولذلك ارتبطت تركيا بعلاقاتها مع الحكومات المتعاقبة للعراق في ظل الاحتلال الأمريكي بلآت أربع تعدُّ من ثوابت السياسة الخارجية التركية وكل ما دونها يمكن التفاوض حوله، وهي:

- لا لضم محافظة كركوك لكردستان العراق.
- لا لاستقلال كردستان العراق.
- لا لهيمنة طائفة أو إثنية على أخرى في بلاد الرافدين.
- لا لاستمرار العراق قاعدةً خلفيةً لمقاتلي حزب العمال الكردستاني.

السياسة التركية تجاه أكراد العراق:

بقيت القضية الكردية من أهم القضايا المركزية التي تمحورت حولها سياسة الدولتين المتجاورتين داخلياً وإقليمياً لما يزيد على ثمانية عقود متواصلة، وبالنسبة لتركيا فتعدّ المشكلة الكردية أهم الأسس التي تستند إليها سياستها في الداخل وكذلك إزاء دول الجوار، حتى أتى الاحتلال الأمريكي، لتغدو المطالبات الكردية لتأسيس فيدرالية لهم في شمالي "العراق" هاجساً كبيراً لحكومة "أنقرة"، تبدو معه ذات اهتمام مشهود في مناوأتها للحيلولة دون تحقيقها، بغية التحديد من مشاعر مواطنيها الأكراد في شطرها الجنوبي الشرقي، الأمر الآخر الذي يثير تركيا ضد أكراد العراق هو توفيرهم ملجأً عرقياً وسياسياً آمناً لمقاتلي وعوائل حزب العمال الكردستاني – التركي المعارض (P.K.K) وسط "كردستان العراق"، لذا تعدّ المشكلة الكردية في

صميم العلاقات العراقية التركية بحكم الوجود القومي الكردي في كلا البلدين، ولذلك يحاول كل من الطرفين الاستفادة منها طبقاً لمصالحه وأولوياته^(١).

وشهدت العلاقات التركية مع أكراد العراق في فترة ما بعد احتلال العراق توترات تعالت فيها التهديدات المتبادلة بين الجانبين وخاصة عقب كل عملية ينفذها حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية يسقط فيها ضحايا أتراك، وبلغت هذه التوترات أوجها حين أطلق مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان تصريحاته النارية قائلاً:

"إذا ما سمحت تركيا لنفسها التدخل في كركوك سوف نسمح لأنفسنا بالتدخل في ديار بكر والمدن الأخرى في تركيا". وقال أيضاً: "في حال تدخلت تركيا في كركوك لدعم بضعة آلاف من التركمان فإننا سنتحرك لمساندة ٣٠ مليون كردي في تركيا"^(٢).

من جانبه رد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بقوله:

"هناك شمال عراقي محاذٍ لتركيا يرتكب خطأ جسيماً في طريقة تصرفه، وهذا قد يرتب عليهم ثمناً باهظاً، وبارزاني تخطى الحدود، أنصحهم بالألا يتفوهوا بكلام لا يستطيعون تحمل عواقبه، وأن يدركوا حجمهم لأنهم قد يسحقون جراء هذا الكلام"^(٣).

ولعل هذه التصريحات تعكس طبيعة العلاقة المتأزمة بين الطرفين، لكن ما لبث أن حصل الانقلاب المفاجئ في السياسة التركية مع حكومة كردستان منذ منتصف عام ٢٠٠٩ وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين

(١) مقال د.صباحي ناظم توفيق بعنوان "رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية-التركية": مركز الإعلام التركماني العالمي.

(٢) العربية نت: ١١/٤/٢٠٠٧.

(٣) المصدر نفسه.

الجانبين، وفي الوقت الذي تتباين فيه الآراء حيال أسباب هذا الانقلاب، فإن بعض المراقبين يعزونها إلى مبادرة ساعدت على إحداث هذا التغيير في السياسة التركية، وهي اتصال الأكراد العراقيين السري مع رئيس منظمة المخابرات الوطنية التركية، (إمري تانر). ففي الوقت الذي تجنب فيه المسؤولون الأتراك التعامل مع حكومة كردستان، كانت مهمات (تانر) حاسمة في التقليل من التوتر وللتحضير للمفاوضات في المستقبل.

ثم إن هناك عوامل أخرى عدّة ساعدت على التغيير في حدة اللهجة التركية تجاه حكومة كردستان العراق منها:

١. التأييد الأمريكي للضربات الجوية التركية في مهاجمة مواقع (PKK) في مناطق شمال العراق.
 ٢. تخفيف ساسة أكراد العراق لحدة انتقاداتهم لتركيا.
 ٣. اختفاء الحديث عن (الخطوط الحمراء) من خطاب أنقرة وهو ما ساعد على إزالة غضب مسؤولي حكومة كردستان وامتعاضهم.
 ٤. عدم تشديد تركيا على القضية التركمانية في شمال العراق، في ظل ترويج مصادر أمريكية لمعلومة ميل نصف التركمان لتقديم الولاء للمذهب^(١).
- سياسة الاحتواء**

يشير التقارب الكبير الذي بدأ منتصف عام ٢٠٠٩ تقريباً بين تركيا وبين (حكومة إقليم كردستان) إلى أن السياسة الخارجية التركية ترمي إلى ما هو أبعد من الأهداف الاقتصادية والأمنية، فالساسة الأتراك صارت لديهم قناعة فيما يبدو من خلال اتصالاتهم بمعظم الأطراف العراقية أن أضمن وأفضل

(١) ينظر تقرير معهد السلام الأمريكي: ص ٥-٦.

طرف يمكن أن يحقق أهداف السياسة الخارجية التركية في تحديد مستقبل العلاقة مع حكومة بغداد هو (الطرف الكردي) بما يمتلكه هذا الطرف من نفوذ داخل دائرة صنع القرار ضمن إطار المنظومة السياسية الموجودة حالياً في السلطة في بغداد. وهي بالنتيجة تتسجم مع السياسة الدفاعية التي انتهجتها تركيا ضمن برنامج احتواء القومية الكردية داخل تركيا.

وتركيا تحاول من خلال قوتها الاقتصادية وسيطرتها الاقتصادية على إقليم كردستان العراق السعي إلى تحقيق مصالح عديدة تتمثل في الآتي:

١. تأمين الحدود الجنوبية الشرقية مع العراق من خلال دور حكومة كردستان في التأثير على حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي.

٢. تنشيط العلاقات الاقتصادية وعمليات الاستثمار للشركات التركية في مناطق الإقليم وعلى رأسها شركات النفط، وإنشاء شبكة تجارية واسعة؛ إذ وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا والإقليم ما بين مليارين إلى ثلاثة مليارات دولار.

٣. كسب دعم أكراد العراق وتأييدهم في حل القضية الكردية في تركيا ضمن مساعي الحكومة التركية في ما بات يعرف بـ (الانفتاح الديمقراطي) فيما يتعلق بالمسألة الكردية داخل تركيا، والحد من مشكلة حزب العمال الكردستاني الذي دأب على استخدام الأراضي العراقية كقاعدة خلفية لعملياته العسكرية في العمق التركي.

ثم إن التجارة التركية مع العراق تصل إلى حوالي ١٠ مليار دولار نصفها من المقدّر أن يكون مع حكومة إقليم كردستان^(١).

(١) تقرير معهد السلام الأمريكي: ص ١٢

ومن هنا يمكن قراءة انفتاح السياسة الخارجية التركية على حكومة كردستان العراق منتصف عام ٢٠٠٩ والتي بدأت بعدها بحوارات رسمية وزيارات متبادلة لعددٍ من المسؤولين بين الطرفين وعلى أعلى المستويات، توج ذلك بفتح قنصلية تركية في أربيل في آذار ٢٠١٠، واستقبال رئيس الإقليم مسعود بارزاني والوفد المرافق له بصفة رسمية بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٠، على أنه تحول جذري وانفراج نوعي في السياسة الخارجية لأنقرة تجاه أكراد العراق، وتعدُّ هذه الخطوة إعادة تموضع جزئية في السياسة التركية، بعدما بدا أنَّ أنقرة نالت ما أرادت من أكراد العراق في إحكام القبضة حيال (حزب العمال الكردستاني).

أما آخر هذه الزيارات فكانت زيارة وزير الداخلية التركي (بشير أتالاي) إلى أربيل بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٠ التي وصفها مصادر إعلامية تركية بالزيارة الخاطفة والمفاجئة وذكرت أنها تركزت على (المسائل المتعلقة بالإرهاب وتصفية عناصر ومسلحي العمال الكردستاني المنتشرة في جبال شمالي العراق إلى جانب تقديم معلومات عن مشروع الانفتاح الديمقراطي الذي سيؤدي إلى توسيع نطاق الحريات والحقوق للمواطنين الأكراد)^(١).

إن السياسة الخارجية التي توصف بتعدد الأبعاد والانفتاح (والبراغماتية السياسية) من غير المستبعد أن تكون قد شكلت تحالفاً استراتيجياً مع أكراد العراق وخاصة مع مباركة الولايات المتحدة الحليفة للطرفين ودعمها. وقد التفتَ معهد السلام الأمريكي لهذه القضية فأكد في تقريره المنشور في أيار ٢٠١٠ : (إن أي زيادة في النفوذ التركي في كردستان يترجم إلى تغيير أكبر في بغداد، بسبب الدور الكردي الحاسم في العاصمة العراقية. وباختصار،

(١) موقع أخبار العالم التركي: ٢٧/٩/٢٠١٠.

بلعب دور في شمال العراق، تلعب أنقرة دوراً في تحديد معالم الوجود السياسي لعراق المستقبل^(١).

بل إن بعض المراقبين يذهب إلى أن (اتفاقاً سرياً) تحقق بين حكومة كردستان العراق وبين تركيا، بمباركة أميركية، وفي هذا الصدد يشير محللون سياسيون إلى احتمالات أن تكون الولايات المتحدة أعطت ضمانات لتركيا بمساهمة حكومة كردستان العراق في ضبط إيقاع متمردي حزب العمال الكردستاني مقابل أن تصبح أنقرة حاضنة للمشروع النفطي الكردي^(٢).

التحولات في السياسة التركية تجاه العراق

بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ وجدت تركيا نفسها خارج المعادلة العراقية بصورة شبه كاملة على الصُّد العسكري والسياسية والاقتصادية لكنها وخلال السنتين الماضيتين بدأت تمارس الانسياب الهادئ إلى الساحة العراقية بعد أن ظلت خارج التأثير المباشر في التوازنات العراقية الداخلية، محاولةً البحث عن دور لها في العراق من خلال اتصالاتها بجميع الأطراف العراقية، فأخذت تسعى إلى كسب (بطاقات دخول) إلى المسرح السياسي العراقي، وجمع أكثر من ورقة ضغط تمكنها من الفعل والتأثير ضمن المشهد السياسي ومزاحمة الآخرين من اللاعبين الإقليميين والدوليين في الساحة العراقية.

(١) ينظر تقرير معهد السلام الأمريكي: ص ٤.

(٢) الكاتب نزار أغري في مقاله: (شراكة كردية - تركية في نفط الشمال)، المنشور في عدد الحياة ٢٠٠٩/٠٦/٢٦. يذكر أن هناك توجساً لدى الكثيرين من الدور التركي في المنطقة من بينهم الدكتور عبد الله النفيسي الذي لم يبد ارتياحاً لهذا الدور ودعا إلى أهمية لجم ذلك الاندفاع العاطفي المبالغ فيه نحو تركيا، في حوار العربية نت معه: بتاريخ: ١٤ حزيران ٢٠١٠م.

وتمثل ذلك بالورقة التركمانية تارة وبالورقة المذهبية (السنية) تارة أخرى ثم اللجوء مؤخراً إلى الورقة الكردية.

وهنا يتحدث الباحث الأمريكي هنري ج. باركي المتخصص بشؤون العراق وجيرانه في تقريره عن العلاقة التركية الجديدة مع العراق، أن إدارة بوش خلقت بإخفاقاتها فراغاً في القيادة والتأثير في المنطقة، وساعد هذا الفراغ في بعض النواحي أنقرة على أن تقحم نفسها في سياسات المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص^(١).

ويصف (ج. باركي) سياسة تركيا الجديدة تجاه العراق بأنها: (سياسة توسعية في أنها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير التركي في جميع أنحاء المنطقة والعراق بشكل خاص، مع التطلع إلى كسب أوضاع تتناسب مع ظروف يعتقد الأتراك أنهم يستحقونها. ولأن مستقبل العراق سيكون له قدر هائل من التأثير على كيفية تطور هذه المنطقة، تظل تركيا على إدراك بأن لها مصلحة في التأثير في هذا المستقبل. وبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية والدبلوماسية، انجذبت أنقرة أيضاً بالفرص الاقتصادية التي يوفرها العراق والمنطقة)^(٢).

الموقف التركي من صراع تشكيل الحكومة بعد انتخابات ٢٠١٠:

بعد أن دخلت أطراف دولية وإقليمية على خط تشكيل الحكومة بعد انتخابات ٧ آذار ٢٠١٠ بدأت تركيا تظهر كلاعب إقليمي آخر يمد نفوذه إلى العراق، وإن كان ببطء وحذر شديدين، عن طريق دعوتها بعض الساسة

(١) موقع www.stratfor.com: May 2010

(٢) التقرير: ص ١٢.

العراقيين وإجراء محادثات معهم^(١)، أو حتى بتدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر، في الدفع باتجاه محدد من التحالفات بين الكتل، ويرى بعض المراقبين إن التأثير التركي بدأ يتجلى في الدخول على خط النقاشات الدائرة لتشكيل الحكومة، فضلاً عن أن أنقره فتحت أكثر من قنصلية في البصرة والموصل وأربيل، وقادت وساطات بين الساسة الأكراد وبين العرب لرأب الصدع بينهما في الموصل، كما أنها نجحت في جمع قائمتي الحدباء ونيينوى المتأخية اللتين شهدت العلاقات بينهما توترات على مدار أكثر من عام.

سيناريوهات المستقبل:

السيناريو الأول: أن التحالف الأمريكي التركي غير المعلن في العراق سيعطي أولوية للدور التركي في العراق، وهنا يشير التقرير الصادر عن معهد السلام الأمريكي: (إن لدى واشنطن حليف محتمل في العراق هو "تركيا"، وهو الحليف الذي تراه ينظر بنفس العين وذات المنظور إلى معظم القضايا على المدى المتوسط)، وهذا يعني أنه سيتم فسح المجال أمام الدور التركي في العراق أمريكياً وبتأييد عربي دولي، على أمل أن يشكل سداً في وجه الدور الإيراني المتصاعد، وبالشكل الذي يحقق مصالح تركيا الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية في المنطقة.

ووفق التصور الذي قدمناه سابقاً من وجود تحالفٍ ثلاثي (أمريكي تركي كردي)، فإن تركيا قد تفرض نفسها في الساحة العراقية من خلال توطيد

(١) من بين هذه الزيارات إلى تركيا: إياد علاوي يجري زيارتين خلال شهر أيار ٢٠١٠، إبراهيم الجعفري بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٠، وممثل نوري المالكي في الشهر نفسه، وصالح المطلق في ٢٠١٠/٨/٢٤، طارق الهاشمي في ٢٠١٠/٩/١٢، عادل عبد المهدي في ٢٠١٠/٩/٢١.

العلاقة مع أكراد العراق، كخيار لا بديل عنه- بالنسبة لها -، والسياسة الأمريكية إذ تسند هذا الدور لتركيا فلأنها تنتظر للأخيرة كقوة إقليمية مكافئة في مواجهة النفوذ الإيراني.

إن ما يعزز هذا الاحتمال في أن يشهد الدور التركي في العراق تحولات كبيرة في المرحلة القادمة هو أن مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الإستراتيجية هي في تحديد النفوذ الإيراني في وقتٍ تزداد فيه احتمالية قدوم حكومة موالية لإيران، فليس أمام واشنطن غير تركيا الحليف الأقوى في المنطقة.

السيناريو الثاني: أن تحافظ السياسة التركية - وفق هذا السيناريو - على وتيرتها الحالية دون تراجع أو تطور، وتكتفي بعلاقات سياسية واقتصادية - وهو الأهم بالنسبة لها- مع أي حكومة قادمة، ولن تكون مع طرف دون طرف وفقاً لمنطلقات السياسة الخارجية التركية الجديدة، وهذا مبني على أساس نجاح تركيا في لعب دور الوسيط وحل النزاعات وامتلاكها القدرة على الاحتفاظ بالعلاقة مع كل الأطراف العراقية داخل العملية السياسية وإلى حدٍ ما خارجها، وهذا ما يفسر تصريحات كبار المسؤولين الأتراك من أنهم يقفون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وهذا الدور يأتي ضمن سياسة (تعدد الأبعاد) لتركيا في علاقاتها الخارجية، وما تتطلبه أيضاً سياسة (تصفير المشكلات)، وفتح الحدود مع الجيران، وصولاً إلى (التكامل الاقتصادي)، الذي تتطلع إليه آمال وزير الخارجية التركي، ومنظر سياستها الخارجية (أحمد داود أوغلو) بحلول عام ٢٠٢٣ ضمن نظريته "العمق الاستراتيجي".

بيد أن هناك سيناريوها ثالثاً يقوم على تراجع الدور التركي في العراق إذا ما شهد الوضع العراقي تدهوراً على الصعيد الأمني وازدادت حدة دورة

العنف والصراع - وهو ما تشير إليه الكثير من المعطيات على الساحة اليوم -، ما سيؤدي بالنتيجة إلى تراجع فرص الشركات التركية في الاستثمار، والمشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق وبالتالي يؤثر سلبًا على العلاقات التجارية بين البلدين، وهو ما يعيق بالمحصلة السياسة التركية، ويقلل من فرص خياراتها في العراق.

تقارير

الانتخابات التكميلية وخيارات السياسة الخارجية لأوباما^(١)

جورج فريدمان *

ترجمة: عبد السلام عبد الوهاب **

على الرغم من أن (٩) أسابيع تفصلنا عن موعد الانتخابات النصفية الأمريكية؛ ويمكن أن تحدث أمور كثيرة في هذه الفترة؛ ولكن إن صدقت التوقعات السياسية فإن الرئيس أوباما سوف يعاني من تراجع سياسي كبير. ورغم أننا لا نهتم بالشأن الأمريكي الداخلي لكن حالة التردد التي تعاني منها أكبر دولة على المستوى العالمي سوف تنعكس بذلك سلباً على سلوكها، وهذا بدوره سوف ينعكس على ديناميكية النظام الدولي، ويحتم هذا أن نولي اهتماماً بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة رغم أن ذلك قد لا يؤثر على المدى القريب لكنه حتماً سوف يكون له أثر بالغ على المدى البعيد. بداية علينا أن نهتم بثلاثة أمور:

(١) نشرت هذه المقالة على موقع (Stratfor global intelligence) بتاريخ ١٤/٩/٢٠١٠.

* خبير إستراتيجي ومحلل سياسي أمريكي.

** صحفي عراقي .

الأول: رغم الفوز الكبير للرئيس أوباما؛ وعلى الرغم من أنه لم يحصل على فوز كاسح - ذلك أن ٤٨% من الناخبين صوتوا للمرشح الآخر-؛ وعلى الرغم من قوة الديمقراطيين بالكونغرس فضلاً عن الشعبية الكبيرة التي حظي بها أوباما؛ لكن بعد سنة من حكمه تراجعت شعبيته لتصل إلى ٤٠% ، وهي شعبية صغيرة ولكن غير مستحيلة لمواصلة الحكم.

ثانياً: لقد وصل الرئيس أوباما إلى سدة الحكم وهو يعاني من حالة عدم اتزان، فطوال حملته الانتخابية كان ينادي ويطرح شعار خطأ الحرب في العراق وصحة الحرب في أفغانستان، وعلى الرغم من أن هذا الأمر رغم إظهاره كخضم عنيد لجورج بوش الابن؛ إلا أن ذلك لم يظهره على أنه مرشح معارض للحرب. وتصادف تحسن وضع الحرب في العراق وتراجع حدتها واشتعال الحرب في الجبهة الأفغانية مع زلزال اقتصادي تمثل بانفجار الأزمة الاقتصادية العالمية في أيلول عام ٢٠٠٩، وهي الأزمة التي لم يكن يمتلك لها أي إستراتيجية في حملته الانتخابية، والذي أنقذه من ذلك هو أن جون ماكين كان أضعف منه بكثير في ذلك.

لقد بدا أوباما رئيساً يمتلك شعبية ويناضل بين الوعود الانتخابية والحقائق الإستراتيجية في ظل أزمة اقتصادية كبيرة عالجهما بخليط من أساليب جديدة وخطط إدارة بوش الابن. لقد كان وقتاً عصيباً لرئيس أن يحكم في ظله.

ثالثاً: ترك وهو في الحكم الشؤون الخارجية، وسلط جهده على الوضع الداخلي، وانتقل من موقع القوي مؤسسياً إلى موقع الضعيف مؤسسياً، حيث أن الدستور الأمريكي يمنح الرئيس سلطات قوية لرسم سياسته الخارجية، بينما يحد من سلطاته بالقضايا الداخلية.

وكون الكونغرس مقسوماً إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحكمة العليا وقيود الولايات؛ يرجع إلى أن المؤسسين لم يريدوا للتشريعات الداخلية أن تمر بسهولة، وذلك لأن التقاليد صعب تغييرها، ولهذا يستطيع أوباما أن يقترح ولكن ليس من السهولة أن يفرض.

لقد وجدت أمريكا نفسها تحت قيادة رئيس أحرز نصراً انتخابياً متواضعاً، واتسمت بداية حكمه بانعطافة كبيرة - ربما لميل خاص أو لضرورات ملحة - إلى أن يُسحب إلى مواضيع محلية تضعفه وتثير مقاومة ضده، وربما تهزم سياسته الداخلية، وكلما ضعف الرئيس داخلياً كلما ضعفت قدرته على تمرير التشريعات الداخلية، وسوف تفاقم الهزائم من ضعفه.

إن الرئيس الأمريكي حالياً لا يمتلك أي دعم شعبي كبير يعول عليه، وقد يشابه وضعه الآن وضع سلفه بوش الابن، حيث كان يتهمه اليسار المتطرف بأنه ذهب للعراق لزيادة أرباح شركة هالبرتون، وشركات النفط، في الوقت الذي يتهم اليمين المتطرف الرئيس أوباما بأنه يسعى لبناء دولة اشتراكية، فضلاً عن اتهامات من قبيل أن بوش الابن هو من هندس أحداث الحادي عشر من أيلول، واتهام الرئيس أوباما بأنه مسلم يخفي إسلامه.

إن هذه مقدمات لفشل سياسي، وهذه لا تحدث بسبب الانتخابات النصفية، فقد حدثت في عدة مرات؛ وهي: أن أوباما مثل بوش الابن بدأ عهده وهو في حالة (اختلال التوازن).

إن خسارة أوباما في الانتخابات النصفية لو كانت كبيرة بالكونغرس فإنها سوف تعطل أجندة تشريعاته المحلية، وكذلك هو لا يتحمل أي خسارة بمجلس النواب، إن الرئيس يجب أن يمتلك أغلبية كبيرة لتمرير قراراته المحلية، ذلك أن الأغلبية البسيطة مدعاة لشل الرئيس إزاء عدم قدرته على تمرير أي قانون.

لو فقد الرئيس أوباما أغلبيته في الكونغرس والنواب فسوف يكون أمامه خياران؛ إما يذهب للمعارضة ويؤلب الرأي العام باتهام الكونغرس بتعطيل سياساته، وهذه سياسة الرئيس بيل كلنتون عام ١٩٩٤ وقد آتت أكلها عام ١٩٩٦، وهي سياسة محفوفة بالمخاطر، أو أن يتحول إلى السياسة الخارجية، حيث لا يحتاج الرئيس لدعم الكونغرس كونه يحظى بسلطات قوية في سياسته الخارجية، وحتى إن اصطدمت هذه السياسات بالكونغرس فمنذ حرب فيتنام كانت إستراتيجية الجمهوريين اتهام الديمقراطيين بضعفهم إزاء الأمن القومي الأمريكي.

إن لجوء أوباما إلى هذه الإستراتيجية سوف يكون عرضة لعقبة تتمثل بأن الأمن القومي هو شأن جمهوري، وأن سياسة أوباما في أفغانستان قد استعدت عليه اليسار الديمقراطي، خاصة وأن الديمقراطيين معروفون بميلهم للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

إن مشكلة أوباما هي أن التركيز على السياسة الخارجية بعيداً عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية سوف تمكنه من الفوز بأصوات الوسط، ولكن لن تكسبه أصوات الجمهوريين، وسوف تستعدي اليسار الديمقراطي، ومن هنا يتضح أن أنسب إستراتيجية لأوباما هي اللجوء لتأليب الرأي العام الأمريكي ضد الكونغرس، رغم أن هناك انطباع بأن أوباما غير مؤثر في فرض تشريعاته الداخلية، على الرغم من بيان أن هذا الانطباع غير صحيح، حيث تمكن أوباما من إحراز نجاح في قانون الرعاية الصحية، وتعديل النظام المصرفي، رغم أن ذلك مازال مجرد مسودات مشاريع.

أما في سياسته إزاء أفغانستان؛ فرغم أن هناك إحساس بازدياد الوجود والتورط الأمريكي ومبادرته لوضع سقف زمني لانسحاب القوات الأمريكية

من أفغانستان؛ إلا أن ذلك يجعل من سياسته إزاء أفغانستان مجرد مبادرة أكثر من كونها سياسة، فضلاً عن أن أوباما لا يستطيع التملص من قضايا الأمن الوطني، ففي الوقت الذي نجح كلينتون في الهرب من قضايا الأمن الوطني عام ١٩٩٦ في وقت لم تكن فيه قضايا ساخنة على مسرح السياسة الخارجية؛ فنحن الآن نخوض حربين في وقت واحد، ولا يستطيع أوباما تجاهلهما، رغم أن هناك أجندة مختلفة لدى مؤسسته الحزبية في أن التحول للمعارضة سوف ينشط حاضنته الحزبية، ولكن هذه الحاضنة هي مجرد (٤٠%)، وهو بحاجة إلى تعزيز هذه الحاضنة ولكن هذا لن يحدث ما لم يتمكن من تمرير التشريعات التي تقدم بها للكونغرس.

إننا نتكلم عن سيناريو يتمثل في كون الرئيس سوف يكون خالي الوفاض بحلول الانتخابات التشريعية من أي أوراق بيده، وسوف ينظر له من أكبر أنصاره على أنه الرئيس الضحية، ولكن الرئيس الضحية سوف يواجه مشاكل وصعوبات لتشكيل الائتلاف الذي يفوز في انتخابات ٢٠١٢، وهو يستطيع أن يلعب بأحد أوراق اللعب، ولكن هذا يتطلب المزيد من الجهود.

نعود للسياسة الخارجية التي يتعين على أوباما أن يركز جهود إدارته فيها؛ سواء أحب ذلك أم كرهه، وأمامه خيار روزفلت، رغم أن روزفلت حكم فترتين رئاسيتين؛ الأولى: داخلية بحتة تمثلت بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي تعرضت له أمريكا في الثلاثينات، وفترة سياسية خارجية إبان الحرب العالمية الثانية، ولم يكن ذلك خياراً سياسياً لروزفلت، وإنما قدر سياسي أذعن له لأسباب سياسية مختلفة، فان سياسة أوباما قد انقسمت إلى مبادرات محلية تم تعطيلها وأجبر على الالتفات للسياسة الخارجية.

وحتى في السياسة الخارجية فهناك مشكلة؛ كون أوباما أدار حملته الانتخابية على الطريقة التقليدية الديمقراطية رافعاً شعاراً غامضاً مناهضاً

للحرب، مع التزام بالتحالف الأمريكي الأوروبي، وإيمان قوي بما بات يعرف بالقوة الناعمة؛ قوة الهيبة والصورة؛ بدلاً عن القوة العسكرية المباشرة، رغم أنه لم ينجح حتى في ذلك.

إن حالة التحالف الأمريكي الأوروبي تبدو أحسن حالاً في ظل أوباما مما كانت تحت إدارة سلفه بوش الابن، رغم أن أوربا تبدو غير متماسكة، وتنتظر بعين الشك للطلبات الأمريكية في عهد أوباما على غرار ما كانت إبان حكم إدارة بوش.

إن سياسة أوباما تجاه العالم الإسلامي لم تحقق أهدافها، ورغم تحسن العلاقات مع الصين، وهذا ليس راجعاً لنجاح السياسة الأمريكية قدر تخلي أمريكا عن سياسة مطالبة الصين بتعديل قيمة (اليوان) عملة الصين الوطنية. ولا أحد يستطيع أن يجادل بنجاح إستراتيجية أوباما خارج العالم الإسلامي، رغم أن أي إستراتيجية للسياسة الخارجية بحاجة لوقت، ومشكلة أوباما أنه بات يفتقد الوقت أمام المناورات السياسية التي ينبغي إتباعها.

نحن نقول: إن حرب أفغانستان هي الحرب الخطأ، في المكان الخطأ، ورغم عدم تفهمنا لوجهة نظر الرئيس إلا أنه أقدم على خطوة تتناقض مع موقفه، فمع ازدياد عديد القوات الأمريكية إلا أنه رسم خطة انسحاب من أفغانستان، أما العراق فلا يجوز سحب القوات الأمريكية بصورة كاملة مع عدم التفاهم مع إيران، أو تدمير القوات التقليدية الإيرانية، نحن لا نعرف وجهة نظر الرئيس من تأثير الحرب الأفغانية على سياسة أمريكا الإستراتيجية، وعلى علاقتها بباكستان، ولا نعرف أيضاً وجهة نظره إزاء النفوذ الإيراني في الخليج بعد سحب كامل القوات من العراق.

دعونا نفترض أن الرئيس لديه تصور واضح، وهذا محتمل من رئيس أمريكي وأنه يلعب لعبته بحرفية، إن ذلك سوف يكون إستراتيجية جيدة، ولكن إن جاءت انتخابات نوفمبر تشرين الثاني وأظهرت ضعف أداء الرئيس فيها ونفاذ الوقت أمامه؛ فإننا لا نتوقع من الرئيس بعدها إلا كاشفاً ولاعباً بكرتي العراق وإيران وأفغانستان.. والسؤال ماذا هو فاعل بهما؟.

إن أحد الخيارات أمام أوباما هو مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وهذا خيار خطر سبق وأن تحدثنا عنه مراراً، لأن ذلك يعرضنا إلى رد إيراني في مضيق هرمز، وسوف يعرض الاقتصاد الغربي الذي بدء يستفيق من آثار الكساد العلمي إلى خضة وضربة ليست صغيرة، إن ذلك خيار محفوف بالمخاطر كما أوضحنا، والخيار الأهم هو ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، فضلاً عن القوات التقليدية الإيرانية، ضربة جوية تستمر لعدة أيام.

ولكن؛ شن حرب في ظل استمرار حربين تلك إستراتيجية محفوفة بالمخاطر من وجهة النظر السياسية، وسوف تؤلب قاعدته الديمقراطية التي تدعمه، كونه لم يذهب للحرب منفرداً، وسوف يحظى بدعم من الجمهوريين، رغم أنهم سوف لا يمنحونه أصواتهم تحت أي ظرف كان، فضلاً عن أن أي ضربة ذكية ستكون محفوفة بالمخاطر، وربما تطيح برئاسة أوباما ذلك أن حرب كوسوفو لم تكن خياراً سهلاً، لا استراتيجياً ولا سياسياً لكلينتون.

إن ذلك لم يترك إلا خياراً واحداً سبق أن اقترحناه؛ وهو تقليد نيكسون، حيث ذهب نيكسون عام ١٩٧١ للتفاهم مع الصين، في وقت كان السلاح الصيني يقتل الجنود الأمريكيان في فيتنام، وفعله من قبل روزفلت للتفاهم مع ستالين عام ١٩٤١، وهناك تقليد أمريكي في إحداث ضربات (خطبات) دبلوماسية مع أعداء إيديولوجيين لتحقيق نهايات إستراتيجية.

إن الضربات الدبلوماسية تبدو سياسة مغرية لأوباما وقاعدته السياسية، حيث أن أي اتفاق مع إيران سوف يؤدي إلى انسحاب أمريكي من العراق، وربما أفغانستان، وسوف تكون مقبولة ليمين الوسط، رغم أنها سوف تستعدي الجمهوريين، لكن ذلك لا يهم، كون أوباما فقد القدرة على كسب أصواتهم، ومن ثم عليه استغلال عداوتهم لتعزيز قاعدته السياسية، وعلى الرغم من ضبابية أي تفاهم مع إيران - حتى وإن كانت هناك مصلحة إيرانية في أي تسوية سياسية مع أمريكا- فإن ذلك سوف يزيد الموقف غموضاً، وعندما لا يبلي أوباما بلاء حسناً في الانتخابات النصفية فسوف تتعطل سياسته الداخلية، وتتجمد جميع مشاريعه السياسية، وهو لا يمتلك لا القوة ولا المصداقية ليصمد أمام الكونغرس طوال العامين القادمين لكي يفوز بدورة ثانية، فلم يتبق له إلا السياسة الخارجية، وفي هذه لم ينجح في تحسين شعبية وصورة أمريكا عالمياً، وهو متورط بحربين، وتحدي إيراني وضربة عسكرية لإيران يمكن أن تطيح به، وفي مواجهة مع كونغرس معارض، كل ذلك لم يترك له خيار إلا أن يلعب بورقة الشرق الأوسط حيث يستطيع عقد صفقة سياسية.

يصعب التكهن بخطوات الرئيس القادمة، خاصة أنه قد جاهد كثيراً ليبدو شخصاً مليئاً بالألغاز وغامضاً، لكننا بمنتهى السهولة نستطيع معرفة وقياس الضغوط السياسية التي تواجه وتحدد قراراته.

قد لا أكون جريئاً وأتوقع سياسته الخارجية، ولكن أزعم أن الرئيس يواجه خيارات لا يستسيغها في سياسته الخارجية، أما داخلياً؛ فإن سياساته قد تكون تعطلت تماماً إن صحت استطلاعات الرأي العام الأمريكية.

نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير التقرير السنوي للنشاطات

أولاً: البحوث والمقالات:

أعد المركز خلال هذه الفترة الماضية عددًا من الدراسات والبحوث والمقالات المتعلقة بالشأن العراقي، وتم نشرها في عدد من وسائل الإعلام العراقية والعربية.. وفيما يأتي موجز لأهمها:

ت	الموضوع	النوع	التاريخ
١.	انتخابات مجالس المحافظات وقضية العراق الكبرى	مقال	٢٠٠٩/٢/٢
٢.	ثقافة المقاومة عند الشعب العراقي بين احتلالين	دراسة	٢٠٠٩/٣/١
٣.	أحداث الأربعاء.. صناعة أمنية	مقال	٢٠٠٩/٨/٢٠
٤.	العراق واتفاقيات الوصاية الأجنبية	رأي المركز	٢٠٠٩/١٠/١٥
٥.	نحو فهم للدور التركي الجديد في المنطقة.. رؤية مغايرة	دراسة	٢٠٠٩/١٠/١٥
٦.	حرب الأشباح - الحرب السرية	دراسة	٢٠٠٩/١٠/١٤

٧.	ورشة تدريبية في الصحافة الالكترونية	ورشة عمل	٢٠٠٩/١٠/١١
٨.	أوباما.. من الانسحاب التدريجي إلى الرجوع التدريجي إلى العراق	رأي المركز	٢٠٠٩/١٠/٢٢
٩.	السياسة العراقية والتجاذبات الإقليمية والدولية	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢٢
١٠.	الجامعة المستنصرية.. من سعة الآفاق . إلى الإغلاق	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢١
١١.	حين تكون الوطنية شعارا انتخابيا... رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير	رأي المركز	٢٠٠٩/١٠/٢٩
١٢.	الفوضى تبعث من جديد	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢٥
١٣.	وتستمر إراقة الدماء	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢٦
١٤.	التغيير سمة العراق "الجديد" الجزء (١)	مقال	٢٠٠٩/١١/٤
١٥.	اوباما خطابات تهدئة وأفعال حرب	دراسة	٢٠٠٩/١١/٣
١٦.	العملية السياسية والطريق المسدود	مقال	٢٠٠٩/١١/٤
١٧.	ساسمة العراق الجديد والصفقات الثلاث	رأي المركز	٢٠٠٩/١١/١٢
١٨.	مكننة الحرب- الثورة الأولى في التفوق العسكري	دراسة	٢٠٠٩/١١/١٢
١٩.	التغيير سمة العراق "الجديد" الجزء (٢)	مقال	٢٠٠٩/١١/١٢
٢٠.	الانتخابات بين تزوير الحقائق والتجهيل المتعمد	رأي المركز	٢٠٠٩/١١/١٩
٢١.	توزيع المقاعد الانتخابية	دراسة	٢٠٠٩/١١/١٩

٢٠٠٩/١١/١٩	مقال	٢٢. جرائم اللواء ٢٤ في قضاء أبو غريب
٢٠٠٩/١١/١٩	دراسة	٢٣. القوة المكتسبة تكتيك عسكري بأنياب حربية
٢٠٠٩/١١/٢٥	مقال	٢٤. فرق الموت تبعث من جديد
٢٠٠٩/١٢/٣	رأي المركز	٢٥. الإستراتيجية الأمريكية والرقم الأصعب
٢٠٠٩/١٢/٣	دراسة	٢٦. الخليج العربي بين الأطماع الإقليمية والهيمنة الأمريكية
٢٠٠٩/١٢/٣	مقال	٢٧. الانتهازية في سلوك الساسة في العراق "الجديد"
٢٠٠٩/١٢/١٠	رأي المركز	٢٨. الشعب يختار الحياة
٢٠٠٩/١٢/١٠	دراسة	٢٩. شعب العراق بين الإرهاب السياسي والفشل الأمريكي
٢٠٠٩/١٢/١٠	مقالة	٣٠. أحداث الثلاثاء والطبقة السياسية السوداء
٢٠٠٩/١٢/١٠	مقالة	٣١. تفجيرات الثلاثاء منافع سياسية وأبعاد انتخابية
٢٠٠٩/١٢/١٧	رأي المركز	٣٢. أمن العراق.. براءة الحكومة ومسؤولية الشعب
٢٠٠٩/١٢/١٧	مقالة	٣٣. ضياع الأمن في العراق وغياب الحل المنشود
٢٠٠٩/١٢/١٧	دراسة	٣٤. احتلال إيران لأرض وبئر الفكة العراقي وسياسة ملئ الفراغ التدريجي
٢٠٠٩/١٢/٢٤	رأي المركز	٣٥. احتلال (الفكة) ويوم دام جديد في الرمادي
٢٠٠٩/١٢/٢٤	مقالة	٣٦. احتلال بئر الفكة.. الدلائل والمؤشرات

٣٧.	المقاومة العراقية صمام الأمان لاستقلال العراق ووحدة شعبه وأراضيه	دراسة	٢٠٠٩/١٢/٢٤
٣٨.	العراق والضحايا غير المنظورة	مقالة	٢٠٠٩/١٢/٢٤
٣٩.	ما وراء السلوك الانتخابي	رأي المركز	٢٠١٠/١/٧
٤٠.	تشكيل القوات العراقية صفقة احتكار واستثمار للاحزاب الطائفية والعرقية	دراسة	٢٠١٠/١/٧
٤١.	بلاك ووتر.. وجرائم الاحتلال	مقالة	٢٠١٠/١/٧
٤٢.	هزال المؤسسات الأمنية	رأي المركز	٢٠١٠/١/١٤
٤٣.	المعنويات عامل جوهري في كسب الحرب والصراع	مقالة	٢٠١٠/١/١٤
٤٤.	ملتقى دعم المقاومة... رسائل ودلالات	رأي المركز	٢٠١٠/١/٢١
٤٥.	منظمة "بلاك ووتر" جيش بوش السري	مقالة	٢٠١٠/١/٢١
٤٦.	لا أستبعد تصفية معارضي إيران قبل الانتخابات	حوار	٢٠١٠/١/٢١
٤٧.	الشعوبيون الجدد	مقالة	٢٠١٠/١/٢١
٤٨.	الانتخابات وتفكيك حزمة العصي الإيرانية	رأي المركز	٢٠١٠/١/٢٨
٤٩.	المقاومة العراقية انجازات وحضور	مقالة	٢٠١٠/١/٢٨
٥٠.	الديمقراطية العرجاء.. والقيم المزيفة	مقالة	٢٠١٠/١/٢٨
٥١.	صراع النفوذ وتمايز الأدوات	رأي المركز	٢٠١٠/٢/٤

٥٢.	نظرة موضوعية إلى بعض ردود الفعل حول مشاركة الشيخ د. حارث الضاري في ملتقى بيروت	مقالة	٢٠١٠/٢/٤
٥٣.	الشرق الأوسط مناورات عسكرية وحافة حرب	مقالة	٢٠١٠/٢/٤
٥٤.	حصان طروادة ورقعة الشطرنج	رأي المركز	٢٠١٠/٢/١١
٥٥.	المقاومة العراقية خيار الشعب العراقي الوحيد	مقالة	٢٠١٠/٢/١١
٥٦.	الانتخابات العراقية والطريق إلى المجهول	رأي المركز	٢٠١٠/٢/٢٤
٥٧.	السياسة الأمريكية في العراق والمطامع الإقليمية ج ١	مقالة	٢٠١٠/٢/٢٤
٥٨.	ديمقراطية الاحتلال الأمريكي	مقالة	٢٠١٠/٢/٢٤
٥٩.	صراع ما بعد صناديق الاقتراع	رأي المركز	٢٠١٠/٣/٤
٦٠.	حكومة منتهية.. وإخفاقات غير متناهية	مقالة	٢٠١٠/٣/١١
٦١.	في ذكرى غزو العراق.. الجزء الأول	مقالة	٢٠١٠/٢/١٨
٦٢.	انتخابات ٢٠١٠ في العراق... صفعات "هيل" : مفاجآت وإقصاء	مقالة	٢٠١٠/٣/١٨
٦٣.	ذكرى غزو العراق.. الجزء الثاني	مقالة	٢٠١٠/٣/٢٥

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

- ✧ نظم قسم الدراسات ندوته العلمية الأولى تحت عنوان (التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة العراق أنموذجاً)، بتاريخ ١٥-١-٢٠٠٩ شارك فيها عدد من الباحثين من أقطار عربية مختلفة وهم كل من:
١. الأستاذ طلعت رميح من مصر وكان بحثه بعنوان: (رحيل بوش.. خيارات أوباما .. وخيارات المقاومة).
 ٢. الأستاذ فالح خطاب من العراق وكان بحثه بعنوان: (القضية العراقية بعد مجيء أوباما).
 ٣. الأستاذ رائد فوزي من الأردن وكان بحثه بعنوان: (إستراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق).
 ٤. الأستاذ محمد العاني من العراق وكان بحثه بعنوان: (تغيير اللا تغيير).

✧ ونظم مركز الأمة للدراسات والتطوير ندوة بعنوان: (إدارة أوباما والقضية العراقية) الثلاثاء الموافق ٢٢-١٢-٢٠٠٩ واستضاف فيها الأستاذ مختار لماني كبير باحثي مركز (CG) الكندي وسفير الجامعة العربية السابق في العراق، وألقى السفير لماني محاضرة شرح فيها أبعاد القضية العراقية في ظل إدارة أوباما التي تسلمت ملف العراق الشائك من الإدارة السابقة إلى جانب استعراض السفير لماني لتجربته السياسية في العراق حينما كان مبعوثاً لجامعة الدول العربية إليه.

✻ عقد مركز الأمة للدراسات والتطوير ندوته العلمية السنوية الثانية تحت عنوان: (واقع عراق ما بعد الاحتلال) للمدة (١٧_٢/١٨/٢٠١٠) بمشاركة باحثين عراقيين من داخل العراق وخارجه.. وقد توزعت بحوث الندوة على خمسة محاور هي: (الواقع النفطي، والواقع السياسي، والواقع الإعلامي، والواقع الصحي، والواقع الاجتماعي، وواقع التعليم الأساسي)... وفيما يأتي تفاصيل الندوة ووقائعها.

اليوم الأول:

في مستهل الجلسة الأولى للندوة رحب الدكتور عبد القادر محمد مدير المركز بالحضور.. مستعرضاً جدول أعمال الجلسة والبحوث التي ستطرح فيها.

واستعرض الدكتور علي المشهداني الخبير في الشؤون النفطية الذي كان أول المتحدثين خلال الجلسة في بحثه (آثار الاحتلال على الثروة النفطية) الواقع النفطي وعمليات الفساد الإداري والمالي المستشري في وزارة النفط الحالية وطبيعة العقود التي أبرمتها الحكومة الحالية مع الشركات الاحتكارية وسوء إدارة الثروة النفطية العراقية التي تهيمن عليها الأحزاب الطائفية المنتفذة في الحكومة الحالية التي نصبها الاحتلال الغاشم.

وبعده تناولت الباحثة العراقية الدكتورة وصال العزاوي مدير المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية في بحثها الموسوم (قياس جودة نظام الحكم .. انموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق) الواقع السياسي الحالي والأزمات الخانقة التي عاشها أبناء هذا البلد الجريح في ظل الحكومات المتعاقبة التي نشأت في ظل الاحتلال السافر خلال السنوات السبع الماضية

وما يعانيه العراق نتيجة استمرار الظروف الأمنية المتدهورة وفشل الحكومة الحالية خلال السنوات الأربع الماضية في إيجاد حلول ناجعة للأوضاع المتفاقمة التي تسير من سيء إلى أسوأ بسبب هيمنة إدارة الاحتلال على مقاليد الأمور وفقدان تلك الحكومات كل مقومات السيادة.

ثم قدم الباحث والإعلامي الدكتور فاضل البدراني بحثاً بعنوان (الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي ... بين جدلية تفخيخ الخطاب وردة الفعل الوطنية) استعرض فيه مسيرة الإعلام منذ غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا وكيفية صناعة الإعلاميين المنحازين إلى المحتل وأعدائه .. مشيراً إلى المهنية التي تنتهجها عدد من المؤسسات والصحف والقنوات الإعلامية بالرغم من الصعوبات والضغوطات التي تمارسها إدارة الاحتلال على وسائل الإعلام المناهضة للهيمنة الأمريكية .

وتناول الدكتور ماهر المفرجي الذي كان آخر المتحدثين في الجلسة في بحثه الواقع الصحي المتردي للمؤسسات الصحية العراقية ونقص الكوادر الطبية التي تعاني منها بعد حملات الاستهداف التي طالتها .. مُركزاً على الفساد المالي والإداري المستشري في وزارة الصحة الحالية من خلال الصفقات الوهمية التي يعقدها المسؤولون الحكوميون مقابل حصولهم على المبالغ الضخمة التي تذهب إلى جيوبهم الخاصة بمباركة المحتل.

وفي ختام البحوث الأربعة التي أُلقيت في هذه الجلسة أجاب الباحثون على التعقيبات والتساؤلات التي طرحها عدد من الحضور كل ضمن اختصاصه.

اليوم الثاني:

ألقى عدد من الباحثين في الجلسة الثانية بحثاً تناول الأول منها والذي كان بعنوان (انتشار تناول المواد المخدرة لدى الشباب العراقيين وسبل المواجهة) الواقع الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال.. مستعرضاً الظواهر الاجتماعية الغربية والدخيلة وآثارها الخطيرة التي أصبحت تهدد البنية الاجتماعية للشعب العراقي.

كما أشار البحث الثاني الذي حمل عنوان (المعوقات التي تواجه طلبة التعليم الثانوي في العراق) إلى الظواهر السلبية التي تواجه طلبة المرحلة الثانوية خلال السنوات السبع الماضية نتيجة استمرار الاحتلال الغاشم وفشل الحكومات المتعاقبة التي نشأت في ظله وعجزها عن إيجاد حلول ناجعة للمعوقات التي تواجه هذه الشريحة المهمة في المجتمع العراقي.

كما ألقى عدد من ضيوف الشرف في الندوة كلمات في هذا الجلسة في إطار جلسة حوارية مفتوحة، ومن بينهم الدكتور حاكم المطيري نائب رئيس حزب الأمة الكويتي الذي أشار في كلمته إلى حالة الهوان وأزمة الهوية التي تعيشها الأمة العربية في الوقت الراهن.. موضحاً أن عنوان هذه الندوة (واقع عراق ما بعد الاحتلال) لا ينطبق على العراق فحسب وإنما على الأمة العربية والإسلامية جمعاء.

وأشاد المطيري بدور المقاومة العراقية الباسلة الكبير في تصديها لقوات الاحتلال الأمريكية وتمكنها من إفشال المخططات الأمريكية والإيرانية الرامية إلى السيطرة على العراق ونهب ثروات شعبه الصابر الصامد.. واصفاً العراق بقلب الأمة العربية والإسلامية النابض.

كما ألقى الدكتور أحمد حقي نائب رئيس مجلس الاستشاريين العراقيين كلمة تحدث فيها عن سلبيات الديمقراطية الأمريكية الجديدة المستوردة وآثارها على المجتمع العراقي ، كما أشار إلى انتشار ظاهرة المخدرات في هذا البلد الجريح الذي كان قبل الاحتلال البغيض يعد من أوائل الدول الخالية من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة .

وأشار المفكر الإسلامي وعضو مجلس الشورى في هيئة علماء المسلمين الشيخ (هشام البدراني) إلى بعض الملاحظات الواردة في البحوث والتي تناولت هذه الحقبة المهمة من عمر العراق بعد الاحتلال المقيت .. مثنياً دور المراكز البحثية والمؤسسات العلمية في النهوض بالواقع الفكري والعلمي لهذه الأمة التي ما زالت تتزف دما منذ قرون عدة.

وحضر الجلسة جمع غفير من النخب السياسية المناهضة للاحتلال الأمريكي وعدد من الشخصيات الأكاديمية والعلمية والفكرية وحشد من الإعلاميين والصحفيين. وفي ختام الندوة وزعت إدارة مركز الأمة للدراسات والتطوير درع المركز على الباحثين المشاركين، كما قدمت هدايا تقديرية إلى عدد من الضيوف الذين حضروا الندوة.

ثالثاً: المحاضرات

- ١- محاضرة للدكتور أحمد كسار عن (آثار الحروب والاحتلال على اللغة العربية.. العراق أنموذجاً) بتاريخ ٢٩-٣٠/١٠/٢٠٠٨
- ٢- محاضرة عن مراحل تطور الأمة وتأخرها للدكتور حاكم المطيري بتاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨م.

- ٣- محاضرة عن مراكز الدراسات والأبحاث بين الوعي الفكري وعملية صنع القرار للأستاذ علاء فاهم بتاريخ ٥-٣-٢٠٠٩م.
 - ٤- محاضرة عن فن اللقاء الصحفي للأستاذ محمد الكبيسي بتاريخ ٩-٣-٢٠٠٩م.
 - ٥- محاضرة للدكتور عزمي بشارة بعنوان (القضية العراقية من وجهة نظر عربية) بتاريخ ٨-٧-٢٠٠٩م.
 - ٦- محاضرة للدكتور حاكم المطيري بعنوان (تحرير الإنسان على طريق تحرير الأوطان) بتاريخ ٢٣-٧-٢٠٠٩م.
 - ٧- محاضرة للدكتور إيهاب عويس بعنوان (زوال الكيان الصهيوني على يد العراقيين) بتاريخ ٢٧-٨-٢٠٠٩م.
 - ٨- نظم مركز الأمة للدراسات والتطوير محاضرة لسعادة السفير مختار لماني المبعوث السابق لجامعة الدول العربية إلى العراق، تكلم فيها على حقيقة الصراع السياسي الجاري في العراق وآفاق الأزمة العراقية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٩. وتناول السيد مختار لماني الأزمة من بداياتها وتطرق إلى حقيقة الاتصالات التي كانت تجري بشأن الأزمة العراقية التي قال عنها بأنها تختلف عن جميع الأزمات التي يتابعها المراقبون.
 - ٩- محاضرة عن فناع الانتخابات القادمة في العراق.. هل يخفي الكارثة؟ (قراءة في أزمة الانتخابات وقوانينها والخرطة السياسية المقبلة) للدكتور رافع الفلاحى الكاتب والمحلل السياسي العراقي.
 - ١٠- محاضرة عن الملامح العامة لحقوق الإنسان ٥-١-٢٠١٠
- أقام مركز الأمة للدراسات والتطوير محاضرة عن حقوق الإنسان ألقاها الدكتور عبد الحميد العاني الناشط في مجال حقوق الإنسان. وتناولت المحاضرة التي أقيمت على قاعة المركز ملامح عامة في حقوق الإنسان

وضوابط العمل فيها من الناحيتين الشرعية والقانونية، فضلاً عن استعراض أساليب التوثيق التي يتطلبها العمل في هذا الميدان وكيفية صياغة الشكاوى وتقديمها إلى المنظمات الدولية والإنسانية.

١١- محاضرة عن الأورام السرطانية في اليوم العالمي للسرطان، في اليوم العالمي للسرطان عقد مركز الأمة للدراسات والتطوير ندوة عن الأمراض السرطانية تحت عنوان (السرطان بين الحقيقة والخيال). وتناول الدكتور (صائب عايش الشحادات) الاختصاصي في معالجة الأورام السرطانية وأمراض الدم، في محاضراته مخاطر الإصابة بأمراض السرطان في العالم وتحديداً في مناطق النزاع الدولي التي من أبرزها العراق، وأكد الدكتور الشحادات أن العراق يحتل اليوم مرتبة متقدمة بين دول العالم في أعداد المصابين بالأمراض السرطانية .. مشيراً إلى ظهور أورام سرطانية جديدة وغريبة لم تكن موجودة من قبل.

رابعاً: ورش العمل

عقد قسم التطوير عدداً من الدورات وورش العمل، ومنها:

- ١- ورشة عمل عن تطوير المهارات الشخصية قدمها رئيس قسم التطوير بتاريخ ٢٩-٦-٢٠٠٩م.
- ٢- دورة في البرمجة اللغوية والعصبية قدمها المدرب فضلي الفضلي بتاريخ ٨-٩-٢٠٠٩م وعلى مدى ثلاثة أيام.
- ٣- دورة تدريبية في الخبر الصحفي والمقابلة الصحفية قدمها الأستاذ حارث المفرجي بتاريخ ٢٤-٩-٢٠٠٩م.

٤- أقام المركز ورشة تدريبية في الصحافة الالكترونية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١. وشارك في الورشة عدد من المتدربين الشباب في إطار برنامج التدريب والتطوير الذي يقوم به قسم التطوير في المركز.

٥- دورة متخصصة في مجال الكمبيوتر ، بعنوان : " أسرار وخفايا برنامجي وورد وإكسيل " وعلى مدى ثلاثة أيام ، الأربعاء والخميس والسبت ١٦، ١٧، ١٩/١٢/٢٠٠٨م، بواقع ساعتين يومياً ، وقد شملت الدورة أقسام المركز ، ألقاها المدرب في قسم التطوير على قاعة المركز، تناول المحاضر في اليومين الأولين (أسرار وخفايا برنامج تحرير النصوص Word)، فيما تناول في اليوم الثاني (برنامج الجداول والدوال المنطقية Excel)، وتضمنت الدورة شرحاً نظرياً وتطبيقاً عملياً مباشراً على بيئة البرنامجين، كما شملت تمارين عملية.

٦- كذلك أقام قسم التطوير وبالتعاون مع مجلس الاستشاريين العراقيين ورشة عمل بعنوان: " مدير المشروع "، ولثلاثة أيام متتالية ٢٧ - ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨م ، بواقع (٥) ساعات تدريبية يومياً مع فترات الاستراحة، وقد شملت الدورة أقسام المركز، والزملاء المرشحين من جريدة البصائر الدولية، وضيوف من خارج المركز، ألقاها الدكتور محمد العاني رئيس مجلس الاستشاريين العراقيين على قاعة المركز.

وقد تم تدريب (٢١) مشاركاً من داخل المركز وخارجه لتطوير المهارات المتعلقة بالإدارة الحديثة وبالتحديد حول (مدير المشروع)، تم اختيارهم من قبل المركز لهذا الغرض.

تناول الأستاذ المحاضر في اليوم الأول، (مقدمة نظرية حول الورشة) واستمع فيها الى آراء المتدربين ، فيما تناولت الورشة في اليوم الثاني (مفهوم مدير المشروع، ومفاهيم عن الإدارة الحديثة، وأنواع المدراء حسب التصنيف

العلمي، وصفات المدير الناجح، وسكوب مجال المشروع لمعرفة الافتراضات الخفية)، وتضمنت أيضاً نقاشات علمية حول العصف الذهني وتداخل المتدربون حول محاور مهمة، كما تم توزيع رسوم وملزمة بمادة الورشة. وفي اليوم الثالث تناول الدكتور العاني (إطار العمل المتضمن للجوانب الإنسانية لمدير المشروع الناجح في المؤسسة الحديثة، وخارطة الجوانب الإنسانية العامة، وخارطة الجوانب الإنسانية الشخصية لمدير المشروع، وخارطة البيئة المناسبة لمدير المشروع الناجح في المؤسسة الحديثة)، وتم التركيز في اليوم الثالث من الورشة على الجانب العملي من خلال التمارين التي أجراها المدرب، وتمثلت بثلاث تمارين قام المتدربون بتنفيذها بعد أن تم تقسيمهم الى أربع فرق عمل، كان التمرين الأول عن صياغة الهدف لتحقيق المشروع في المؤسسة، فيما كان التمرين الثاني خاصاً بخارطة البيئة المناسبة لمدير المشرع الناجح، فيما اختص التمرين الثالث بديناميكية التفكير الطبيعية داخل خطوط المؤسسة، وقام الأستاذ المحاضر بمناقشة المتدربين وتصويبهم، وقد اختتمت الورشة بإجراء تقييم عام لمسارها ضمن مخطط (قياس الأثر) على اللوحة، وقد أبدى المحاضر إعجابه بالمستوى الثقافي للمتدربين وشد على أيدي القائمين على المركز، ومما قاله بالنص: " لا تنظروا إلى مركزكم كفرد وبناء، وإنما كثقافة وتجارب، مركزكم خطوة رائعة نحو النجاح". كما قدم بعض المقترحات الهامة لرؤساء الأقسام والعاملين في المركز لتطوير العمل والرقى بمستواه.

٧- كذلك أقام دورة سريعة حول برنامج معالجة الصور (الفوتوشوب Photoshop)، بواقع ٦ ساعات تدريبية، للفترة من ٢٥-٢٨/٢/٢٠٠٩م.

٨- ورشة عمل عن "عمل مراكز الدراسات والبحوث والعمل الدبلوماسي والسياسي" قدمها السفير مختار لماني ٢٠٠٩/١٢/٤. وعرض فيها أنواع مراكز الدراسات والبحوث المختلفة حسب الأهداف التي تؤسس من أجلها المراكز.

٩- ورشة عمل بعنوان (محطات في الحضارة العربية الإسلامية) ألقاها الباحث المتخصص في التاريخ العربي الإسلامي الأستاذ أحمد حقي نائب رئيس مجلس الاستشاريين العراقيين. وتناول حقي في الورشة التي أقيمت على قاعة المركز يوم الثلاثاء ٢٠١٠/١/١٩ واستمرت على مدى يومين ، التأريخ العربي الإسلامي منذ القرن الأول الهجري وحتى القرن الرابع عشر، وما شهدته الأمة الإسلامية خلال هذه القرون الأربعة عشر، التي هي عمر الرسالة الإسلامية، وما تعرضت لها هذه الأمة من انتفاضات إنسانية وانتكاسات عدة على مختلف الصعد.

١٠- ورشة عمل عن سياسات الحركة الناجحة في العمل السياسي المعاصر تضمنت سلسلة محاضرات فكرية واستمرت على مدى ثلاثة أيام للفترة ٢١-٢٣/٢/٢٠١٠.

وألقى الشيخ هشام البدراني المستشار الشرعي والعلمي للمركز سلسلة من المحاضرات تطرق فيها إلى الأسس العامة للحراك السياسي وشروط العمل الناجح، وحضر الورشة عدد من الباحثين والدارسين والإعلاميين. وتأتي هذه الورش في إطار برنامج التدريب والتطوير الذي يقوم به قسم التطوير في المركز.

خامساً: الجلسات الحوارية:

عقد قسم الدراسات في مركز الأمة للدراسات والتطوير عددًا من الجلسات الحوارية وفق المنهج المعد لها نصف شهريًا ومنها الآتي:

١-كتاب (النص الإسلامي) للمؤلف محمد عمارة قدمه الباحث ناصر خليف.

٢-كتاب الاجتهاد- النص والواقع والمصلحة للكاتبين محمد جبال البارود وأحمد الريسوني قدمه الباحث حاتم حميدي.

٣-تأريخ الأحزاب الإسلامية في العراق للباحث خالد القيسي.

كتاب الاقتصاد الإسلامي (علم أو وهم) للمؤلفين غسان محمود ود. منذر القحف وقدمه الباحث عاصم الهادي.

٥- عقد الجلسة الحوارية الخامسة بعنوان (رؤية الضوء في آخر النفق من وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال) ألقاها الأستاذ حارث المفرجي بتاريخ ١٩-٣-٢٠٠٩.

سادساً: إصدارات المركز:

أصدر قسم الدراسات في المركز عددًا من الإدارات تضمنت أهم البحوث والدراسات التي قدمها المركز، ومنها:

١. التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة العراق أنموذجاً:

وتضمن أعمال الندوة العلمية الأولى للمركز التي أقيمت بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ بمشاركة عدد من الباحثين المختصين، وتم نشره بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

وصف الكتاب:

العنوان: كتاب التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة العراق أنموذجاً

المؤلف: عدد من الباحثين.

عدد الصفحات: ١٨٣ صفحة

الحجم: الحجم الكبير

سنة الطبع: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢. كيف السبيل إلى حل قضية كركوك:

تأليف الدكتورة وصال العزاوي أستاذة العلوم السياسية والعميدة السابقة لكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين. وعالجت فيه قضية محافظة كركوك الشائكة، وطرحت فيه رؤيا للحل في إطار الوطن العراقي الواحد ومن منطلق رؤية القوى المناهضة للاحتلال. وتميز الكتاب باحتوائه على عدد كبير من الوثائق ذات الصلة بهذا الموضوع، فضلا عن بيان الأدوار الخطيرة التي مارسها ممثل الأمم المتحدة في العراق (ديمستورا) لصالح تمرير مخطط مشبوه في المحافظة، نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

العنوان: كيف السبيل إلى حل قضية كركوك

المؤلف: الدكتورة وصال العزاوي

عدد الصفحات: ١٢٧ صفحة - حجم متوسط

سنة الطبع: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

بالتعاون مع مؤسسة البصائر للتوزيع والنشر

٣. (الكفاءات العراقية التي تم اغتيالها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق):

وهو عبارة عن قائمة تضم نخبة كبيرة من العلماء والأكاديميين العراقيين الذين تم اغتيالهم بسبب تداعيات الانفلات الأمني الرهيب الذي خلفه احتلال العراق عام (٢٠٠٣م).

وقد رأى قسم الدراسات بمركز الأمة طباعة هذه القائمة التي تحتوي على أسماء نخبة الكفاءات العراقية التي تم اغتيالها، بعد ترجمتها إلى اللغة الإنكليزية، حتى تعم الفائدة بها، فتنفع بها أكبر شريحة من المتابعين للشأن العراقي.

وتتبع أهمية هذا الإصدار من أنه يوثق حالة مهمة من الحالات التي أبطلت بها شعب العراق في فترة مظلمة من تاريخه المعاصر، يقف وراءها من لا يريدون للعراق أن ينهض ويقف قائماً، ليعيد سيادته العلمية والثقافية التي كان يتمتع بها على مدى قرون من الزمان.

تأليف: حسين الرشيد وسيف الجبوري

عدد الصفحات: ١١٠

الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

٤. الدور السياسي والإعلامي لهيئة علماء المسلمين في العراق في مناهضة الاحتلال

تأتي أهمية هذه الدراسة المختصرة لدور الهيئة السياسية والإعلامي من خلال قراءة أولية موجزة في بعض بياناتها ورسائلها المفتوحة التي سجلت عدداً من أبرز مفاصل حراكها السياسي المناهض للاحتلال داخلياً وخارجياً.. تمهيداً لدراسة أوسع تهدف إلى تناول هذا الموضوع المهم بكل تفاصيله وجزيئاته وأبعاده.

الكاتب: خالد القيسي

وصف الكتاب:

عدد الصفحات: ٤٨

الحجم : متوسط

سنة الطبع ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩

طبع بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥. (الفيدرالية .. الخطر الداهم):

للباحث عصام سليم والمدرّب في قسم التطوير ضمن سلسلة قضايا العراق المصيرية التي يصدرها المركز، وهو الإصدار الثاني من السلسلة، وتأتي أهمية الإصدار من حقيقة أن الفيدرالية تعد اليوم من القضايا الأكثر إثارة للجدل في الواقع العراقي، في وقت يسعى فيه العراقيون لتحرير بلادهم، وتقرير مستقبلها.. ويحتوي هذا الإصدار على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، يوضح الفصل الأول مفهوم الفيدرالية، والتنبيه على خطورة الخلط بين

الفيدرالية والكونفيدرالية، مع توضيح شكل الفيدرالية، وبحث الفصل الثاني بدايات المطالبة بالفيدرالية وإقرارها بالعراق، مع التعرف على الداعين لمشروع الفيدرالية، موقف الأطياف العراقية والقوى السياسية من الفيدرالية.. أما الفصل الثالث فقد أوضح مبررات الداعين للمشروع، فيما يرصد الفصل الرابع مساوئ هذا النظام، والفصل الخامس يناقش الدور الذي لعبته (ورقة بايدن) في مشروع تقسيم العراق مع بيان أهداف تلك الورقة.

٦. (قانون النفط والغاز):

للأستاذ حسين الرشيد، جاء هذا الكتاب ليؤكد حقيقة ثابتة عند كل الخبراء وأهل الاختصاص، من أن ثروة بلاد الرافدين الهائلة تتعرض لحرب شاملة، وخطط خبيثة ومشبوهة من أجل الاستيلاء عليها ونهبها وحرمان أهلها من الانتفاع بها، بما يعود عليهم بالفضل والخير، من خلال سن قوانين يتستر وراءها النهب والسراق.

٧. كتاب (قوة الشخصية):

تأليف الأستاذ عبد الستار المرسومي، وهذا الكتاب يضع للقارئ سبلاً واضحة المعالم يسير بها إلى مراده، فيجد كيف ولماذا يخطئ! ومتى وكيف يتخذ القرار المناسب! ومعرفة آلية التعامل مع الآخرين بعد أن يحلل شخصياتهم.

سابعاً: نشاطات أخرى:

١. المشاركة في الندوة الخاصة لمركز الاستقلال للدراسات بالبحث الموسوم (المقاومة العراقية وخياراتها المستقبلية) بتاريخ ٧ / ٣ / ٢٠٠٩.
 ٢. المشاركة في ملتقى القدس الدولي في بيروت.
 ٣. إجراء حوار صحفي مع موقع المسلم وهو اللقاء الذي تم مع الدكتور عبد القادر محمد رئيس قسم الدراسات في مركز الأمة للدراسات والتطوير.
 ٤. المشاركة في معرض القاهرة الدولي الثاني والأربعين للكتاب. شارك مركز الأمة للدراسات والتطوير في معرض القاهرة الدولي الثاني والأربعين للكتاب خلال الأسبوعين الماضيين للفترة من ٢٨-١ إلى ١٣-٢ / ٢٠١٠ وقد شهد إقبالاً كبيراً من الزوار لهذا المعرض.
- وكان مركز الأمة للدراسات والتطوير قد شارك في المعرض الدولي الذي افتتح في الثامن والعشرين من الشهر الماضي بمدينة نصر بجناح ضم (مجلة حضارة) إلى جانب الكتب والدوريات العربية والعالمية .
- وتعد هذه المشاركة للمركز في هذا المعرض الدولي الكبير الأولى من نوعها.
- ويشار إلى أن قاعات المعرض الذي يعد من اكبر المحافل العربية شهدت على مدى أسبوعين ندوات ومحاضرات ثقافية شارك فيها العديد من الشخصيات المصرية والعربية .